جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

إعداد
نضال ماجد محمد أبو عيشة

إشراف
د. إبراهيم أبو جابر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين
2018م

الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

إعداد

نضال ماجد محمد أبو عيشة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/12/06م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. إبراهيم أبو جابر / مشرفاً ورئيساً	....
2. أ. د. عبد الستار قاسم / ممتحناً خارجياً	....
3. د. عثمان عثمان / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى من غرسا في حب المثابرة والتحدي وأضاءا لي درب النجاح، رمز الحنان والعطاء، والديّ أطال الله في عمريهما

إلى أسطورة الوفاء وإشراقة الأمل ليلكتي التي رفدتني بفيض الحب، وشاطرتني العناء بلا كلل ولا ملل، رفيقة دربي، زوجتي الحبيبة هنيدة

إلى مهجة قلبي وزهرات حياتي، بناتي : دالا، وليان، ولور، وشام، اللواتي تحملن المشقةَ والعناء، لانشغالي عنهن طيلةَ هذه المسيرة

إلى من أشد بهم أزري وسندي عند الصعاب إخوتي وأختي الغالية

إلى السائرين على درب الحرية والكرامة

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتّقدير

الحمد والشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى الذي أنعم عليّ بإنجاز هذه الرسالة. وأجد من واجب الوفاء والإخلاص أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الذين ساهموا في إتمام هذه الرسالة.

فبعد أن وفقني الله لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور إبراهيم أبو جابر حفظه الله ورعاه لإشرافه على الرسالة، ولما تفضل به عليّ من كريم وقته، ولرعايته العلمية، وتوجيهاته الكريمة، وعلى ما قدمه من جهد مما أسهم في إغناء الدراسة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة، ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى أساتذتي الأفاضل في برنامج التخطيط والتنمية السياسية.

وأتقدم بشكري وتقديري إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذه الرسالة وعلى الآراء والتوجيهات العلمية القيمة التي من شأنها إغناء الرسالة والارتقاء بها.

والشكر موصول لكل من أسهم في أن ترى هذه الرسالة النور ولم يسعني ذكره أتقدم بجزيل الشكر والامتنان.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه، حيث أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجـــة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**اسم الطالب:**
Signature:	**التوقيع:**
Date:	**التاريخ:**

فهرس المحتويات

الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

إعداد

نضال ماجد محمد أبو عيشة

إشراف

د. إبراهيم أبو جابر

الملخص

بحثت هذه الدراسة في مدى إسهام الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي، متخذةً من الحراك السوري "أنموذجاً "، انطلاقاً من كوْن المجتمع السوري مجتمعاً متعدداً ومتنوعاً طائفياً ودينياً وإثنياً. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

تناولت الدراسة مفهوم الطائفية السياسية من حيث تتبع نشأتها وتطورها، والأسباب والعوامل المحفزة لظهورها، ودور الأنظمة السياسية العربية في تعزيزها وتفجير الصراعات الداخلية، إلى جانب دور الطائفية السياسية في عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية.

كما بحثت الدراسة في مفهوم الربيع العربي والأسباب والعوامل الدافعة لانطلاقه. وتناولت التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري لفهم التفاعلات الاجتماعية والسياسية على مدى تاريخ الدولة السورية الحديثة.

في فصلها الأخير سلطت الضوء على مدى إسهام الطائفية السياسية في إجهاض الحراك الشعبي السوري، من خلال تناول الحراك الشعبي السوري من حيث: الأسباب والعوامل الدافعة له، ومراحله واستراتيجيات الفاعلين، والطائفية السياسية في الحراك من حيث طائفية النظام وحالة الاصطفاف الطائفي داخلياً وإقليمياً، ثم استعرضت مظاهر الطائفية السياسية في الحراك الشعبي السوري.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام السوري ذو الصبغة العلمانية استغل الطائفية في عملية التحشيد والتعبئة لخدمة مصالحه واستمراره في الحكم، ومن جانب آخر مارست قوى المعارضة

اللعبة الطائفية في عملية حشد الأتباع مدعومة من قوى إقليمية، مما أسهم في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية وبروز الهويات الفرعية وتفسيخ المجتمع وتقطيعه، مما أعاق عملية التحول الديمقراطي.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

1.1 مقدمة الدراسة

تعاني المجتمعات العربية من ظواهر عديدة مزقت نسيجها السياسي والاجتماعي، ويعود ذلك لمجموعة مركبة من الأسباب والعوامل، ومن هذه الظواهر ظاهرة الطائفية السياسية التي تميز دول المشرق العربي بشكل خاص عن غيره من المجتمعات.

وتوصف المجتمعات العربية بأنها تتمركز في بنيتها وتنظيمها الاجتماعي والاقتصادي حول العائلة والعلاقات الأولية التقليدية ويعاني من النزعة الاستبدادية والتعصب. وتعرف المجتمعات العربية بأنها مجتمعات متعددة وشديدة التنوع في بنيتها وانتماءاتها الاجتماعية[1]، سواء الطائفية أو العشائرية أو القبلية أو الجهوية أو العصبية، وقد أدركت النخبة العربية الحاكمة هذه الانتماءات، وعملت على التعامل معها بعدة طرق، فمن جانب عمدت إلى تقديم الامتيازات المادية والمناصب السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية للقبيلة التي تنتمي إليها وتنحدر منها، بحيث أصبح اندماج ما بين القبيلة والنظام، ومن جانب آخر عمدت النخب الحاكمة إلى إضعاف القبائل الأخرى وتفتيتها بإنشاء لجان شعبية أو لجان حزبية[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الدولة العربية الوطنية قد فشلت في بناء دولة القانون والمواطنة لمجموعة من الأسباب والعوامل منها الديكتاتوريات العسكرية التي تبنت أيديولوجيا قومية عربية، والأنظمة الملكية التقليدية، التي اشترك كلاهما في الامتيازات والقمع بناء على فرض الولاء للحكم، وليس الولاء الوطني والمواطنة[3]. وفي ظل سيادة أنظمة غير ديمقراطية في الدولة

---

[1] بركات، حليم: **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات**. ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.2000. ص19.

[2] عتريسي، طلال: ***تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية***". **شؤون عربية**. ع148. شتاء 2011. ص ص 28-37. ص20.

[3] بشارة، عزمي: "***مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير***". **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. مج3، ع11. شتاء 2015. ص ص 7-18. ص13.

العربية، فشلت محاولات التحديث السياسي، وهيمن نظام الحكم الفردي والحزب الواحد، وضُيّقَ على المعارضة، وغُيِّبَت إرادة الشعوب، وانتهكت الحريـــات، ومورســـت سياســـات الإقصـــاء والتهميش السياسي، وغلبة الطابع الأمني في التعامل مع الآخر، في المقابل اســـتخدمت آليـــات ديمقراطية سطحية بما تضمن استمرار حكم الديكتاتورية[1].

في ظل هذا المناخ غير الديمقراطي، انطلق الحراك الشعبي والسياسي، والذي أطلق عليه إعلامياً "ثورات الربيع العربي" في نهاية عام 2010م في تونس، وانتقل تباعاً إلى كلٍ من مصر، وليبيا، والبحرين، واليمن، وسوريا، رافعاً شعارات أهمها "الشعب يريد تغيير النظام"، وقـــد أدى هذا الحراك إلى إسقاط رأس النظام السياسي في كلٍ من تونس ومصـــر وليبيـــا والـــيمن، وإن اختلفت وسائل التغيير في هذه الدول ما بين الوسائل السلمية والعنيفة، وانحراف الحـــراك فـــي سوريا الذي ما زال مستمراً بصورة حرب أهلية.

مثَّل الحراك الشعبي آمالاً في الانتقال إلـــى الديمقراطيـــة والعدالـــة الاجتماعيـــة فـــي المجتمعات التي انطلق فيها، إلا أن الواقع المـــأزوم، والتفســـخ الاجتمـــاعي والسياســـي لتلـــك المجتمعات، والتاريخ التسلطي للأنظمة السياسية في المنطقة، أدى لحروب أهلية واضحة المعالم في بعض دول الربيع العربي، وانتعاش الانتماءات البدائية بديلاً عن الدولة المنهارة، أو عـــودة النظام الاستبدادي بلباس جديد، واستمرار الوضع في إنتاج الأزمات، ومزيـــد مـــن النزاعـــات الداخلية[2]، وقد أسهم التفسخ الاجتماعي والسياسي في بروز الطائفية السياسية كأحد أبعاد الأزمة الوطنية الشاملة، وتحولت إلى وسيلة رئيسية عند بعض القوى السياسية والاجتماعية للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها ومكانتها وتكريسها[3]، مما أثر على إعاقة التحول الديمقراطي.

---

[1] المساوي، محمد: ***الحوار الإسلامي - العلماني في الوطن العربي بين أزمة التواصل وانتعاش العنف***". **المستقبل العربي.** عدد 465. تشرين الثاني/نوفمبر/2017. ص ص 11-34. ص 20.

[2] بودراع، أحمد: ***فشل ثورات" الربيع العربي" محاولة للفهم***". **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدوليـــة.** ع11. تشرين الأول/2017. ص ص 51-64. ص 64.

[3] غليون، برهان: "الطائفية في الدولة والمجتمع". الحوار المتمدن. عدد 1649. 2006. https://bit.ly/2NIdK40

لقد أجرى العديد من الباحثين والمراكز البحثية في الآونة الأخيرة الكثير من الدراسات والأبحاث التي تناولت ظاهرة الربيع العربي، كونه شكّل حالة فريدة من نوعها في المنطقة العربية، وما تبعها من تطورات وانعكاسات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، في ظل الأوضاع والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها المنطقة العربية.

وتأتي هذه الدراسة للبحث في دور الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"، والتي تمثل نموذجاً للمجتمعات المتعددة والمتنوعة في ظل تعدد الديانات والطوائف والمذاهب فيها، إلى جانب وجود نظام سياسي استغل الطائفية في الصراع السياسي.

2.1 مشكلة الدراسة

امتازت عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي بتعدد وتنوع قوى الحراك السياسي والشعبي، وظهرت التباينات الأيديولوجية والفكرية بين هذه القوى، إلى جانب انكشاف وزن القوى المتنافسة على الحكم. وشكلت هذه التعددية تهديداً للبناء الاجتماعي والسياسي، واتجهت نحو النزاع والصراع فيما بينها، في ظل ضعف أو انهيار السلطة المركزية، ولعبت دوراً في قطع الطريق على اكتمال تأسيس الدولة الوطنية وفي إفشال التحولات الديمقراطية.

وحيال هذا الواقع برزت قضية الطائفية السياسية في النزاعات الداخلية لأسباب لا علاقة لها بالدين أو الطائفة، وظهر صراع أكثر حدة بين الطوائف المختلفة، وتحولت الطائفية إلى استراتيجية رئيسية عند بعض القوى للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها ومكاسبها وتكريسها، فاختلاف البرامج السياسية، والصراع بين العلمانيين والليبراليين وبين الإسلاميين، والتحزبية والانتماءات والولاءات المختلفة، أسهمت في إفشال الربيع العربي والتحول الديمقراطي.

وعليه، تكمن مشكلة الدراسة في تقصي دور الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"، من خلال التطرق لمفهومها، وتحليل خصائصها ومظاهرها وبيان دور الفاعلين فيها.

3.1 أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن مشكلة البحث من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: "**إلى أي مدى أسهمت الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي والتحول الديمقراطي وتأسيس دولة المواطنة؟**"، ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما هي خصوصية الطائفية السياسية العربية؟
- ما هي مظاهر الطائفية السياسية في سوريا؟
- هل للأنظمة السياسية العربية دور في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية؟
- كيف تؤثر الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية؟

4.1 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الآتية:

لعبت الطائفية السياسية دوراً أساسياً بعد مرحلة الربيع العربي في انقسام المجتمع وتقطيعه، مما أعاق عملية التحول الديمقراطي وعدم تأسيس دولة المواطنة، وأسهم في بروز الهويات الفرعية وإثارة الصراع الأهلي وغلبة المنطق الطائفي الذي شكل المحدد لسلوك الفاعلين السياسيين، فهي ليست وليدة الانقسام المجتمعي بقدر ما هي تمثيل لأزمة الدولة في تعاطيها مع المجتمع.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيس لدراسة الطائفية السياسية، وبيان مفهومها، وأيضاً إلى:

- بيان العوامل والأسباب المحفزة لظهورها، وعوامل مأسستها، وتداعيات استمرارها.

- التعرف على دور الأنظمة السياسية العربية في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية.
- بيان خصوصية الطائفية السياسية العربية.
- تناول دور الطائفية السياسية في إجهاض التحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي.
- التعرف إلى مظاهر الطائفية السياسية في سوريا.

6.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من خلال البحث في أحد العوامل التي أسهمت في إجهاض الربيع العربي والتحول الديمقراطي، والمتمثل في الطائفية وتوظيفها في الصراعات السياسية. وتكمن أهمية الدراسة في الآتي:

أكاديمياً: ترجع أهمية البحث أكاديمياً لإضافته معرفة جديدة إلى المكتبة الفلسطينية والعربية، حيث تنبع أهميته من أهمية الموضوع الذي تتناوله، من خلال دراسته دراسة أكاديمية بحتة تتبع المنهج العلمي في معالجة القضية البحثية.

سياسياً: تعود الأهمية السياسية للبحث لتناوله قضية بحثية تناقش حدثاً ما زالت تداعياته حاضرة، وتفاعلاته على المستوى القطري والإقليمي والدولي. ويعتبر مفهوم الطائفية السياسية من المواضيع الساخنة والحديثة، التي تلقى اهتماماً على كافة المستويات، العربية والإقليمية والدولية، سواءً من قبل المسئولين والمخططين، حيث يسلط الضوء على دورها في إجهاض التحولات الديمقراطية. وتتشعب الظاهرة إلى عدة جوانب سياسية، واجتماعية، واقتصادية، وثقافية وغيرها.

7.1 منهج الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص الفرضيات التي وضعها الباحث، ونظراً لموضوع الدراسة سيتم الاعتماد على عدة أنواع من مناهج البحث العلمي لخدمة غاياتها، وحيث أن الدراسة

تنتمي إلى الدراسات الوصفية التحليلية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

المنهج الوصفي التحليلي: فهذا المنهج لا يقف عند حدود وصف الظاهرة، إنما يقوم على مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ بهدف الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة أو الموضوع محل البحث[1]، وسيتم الاعتماد عليه في وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، والتعمق فيها والنظر إلى الجزئيات من خلال الكل، ولفهم معمق ودقيق لهذه الظاهرة.

المنهج التاريخي: وهو الأجدر من بين كافة المناهج في اللجوء إليه لدراسة وتتبع الظاهرة من الناحية التاريخية، فيسمح لنا من خلال استخدامه بوصف وتحليل الأحداث والوقائع التاريخية التي مضى عليها زمن قصير أو طويل، فهو مرتبط بدراسة الظاهرة ونشأتها وتطوراتها والعوامل التي أدت إلى تشكلها بوضعها الحالي[2]، وسيعتمد عليه في تتبع نشوء ظاهرة الطائفية السياسية، والعوامل والأسباب التي أسهمت في تشكلها.

8.1 حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية: ينحصر موضوع الدراسة في تناول الطائفية السياسية ودورها في إجهاض الربيع العربي.

الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على إحدى دول الربيع العربي المتمثل في سوريا كنموذج.

---

[1] العزاوي، رحيم يونس كرو: **مقدمة في منهج البحث العلمي**. ط1. عمان: دار دجلة.2008.ص97.

[2] عبيدات، ذوقان وآخرون: **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه**. ط9. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.2005. ص179.

الحدود الزمنية: الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة هي من 2011م–2018م. وهي الفترة التي انطلق فيها الحراك السياسي والشعبي، وما تبعه من انعكاسات على المجتمعات العربية التي حصل فيها الحراك، تمثّل في بروز الطائفية السياسية.

9.1 الدراسات السابقة

تناولت بعض الدراسات موضوع ثورات الربيع العربي من حيث العوامل والأسباب وراء اندلاعها ومستقبلها، وتناول بعض منها موضوع الثورات المضادة. وهناك دراسات عالجت قضية الطوائف والأقليات داخل الدولة العربية بشكل عام، وخصصت دراسات بعض الباحثين لموضوع الطائفية السياسية في المشرق العربي بشكل عام ولبنان بشكل خاص، في حين أن دراسة الطائفية السياسية ودورها في إجهاض وإفشال الربيع العربي تعتبر حديثة، فهي إحدى عناصر الافتراق المجتمعي، ولم يتم تناولها بشكل مستقل، ونستعرض بعض منها:

دراسة بلال الشوبكي بعنوان: "الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات"[1]

تناقش الدراسة دور الأنظمة الهجينة في تكوين بيئة محفّزة لتحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات؛ حيث أنه في هذه الأنظمة لا يكون هناك حسم لمصلحة جهة ما، فغياب الاستبداد الكامل الذي يمنع وجود أي شكل من أشكال الخلاف أو التنافس أو الصراع، وفي الوقت نفسه لا توجد ديمقراطية كاملة تسمح بوجود تنافس ديمقراطي وفقًا لأسس التعددية والتداول السلمي للسلطة المكفول بالقوانين. لذلك، فإنّ بيئة الأنظمة الهجينة هذه هي بالتكوين تفريقية ويتم تعزيزها بعوامل أخرى، وفيها بعض مظاهر الديمقراطية وكثير من مظاهر الاستبداد. وبالتالي فإنّ التنافس السياسي عادةً ما يبدأ خلافًا في وجهات النظر والمنطلقات الفكرية لينتهي إلى صراع هويات يؤدي إلى تفكيك المجتمع. ويتحمّل المجتمع العربي مسؤولية التفكك والتمزّق بكونه قد خضع لمنظومة متكاملة بنيت بجهد داخلي وخارجي، مدخلاتها جميع عناصر التفرقة ومخرجاتها كيانات

[1] الشوبكي، بلال: ***الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات***". **سياسات عربية**. العدد 25. آذار/ 2017. ص ص 7–19.

ومجموعات متناقضة. ويرى أن الحل ربما لا يكون في البحث عن الجهة التـي أسسـت هـذه المنظومة، وإنما في فهم هذه المنظومة وتفكيكها أو تعطيلها، وهو ما قد بدأ فعلاً في حراك الربيع العربي.

دراسة محمد جواد علي بعنوان: "الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي"[1]

يناقش الكاتب فكرة الشرق الأوسط الجديد، ويرى أنها تقوم على إعادة تشكيل المنطقـة العربية على أسس هوياتية إثنية وعرقية وطائفية ودينية، من خلال نشر ما أطلق عليه إعلاميـاً "الفوضى الخلاقة"، ويتناول الباحث تأصيلاً لنشأة فكرة "الفوضى الخلاقة" وأدوات نشرها المتمثلة في الصراع الديني والطائفي والمذهبي وتأجيجه، وتقسيم المنطقة إلى بين ما يطلق عليه الإسلام المعتدل والإسلام المتشدد والسني والشيعي، ويضع ثلاثة مشاهد افتراضية "للفوضـى الخلاقـة" وهي: إفشال مخطط "الفوضى الخلاقة" من خلال نجاح الأنظمة العربية في التحول الديمقراطي، والثاني بقاء الوضع الراهن كما هو عليه ومحاولات لتفكيك الدولة العربية خارجياً ومحـاولات عربية للمحافظة على تماسك ما تبقى، والثالث نجاح "الفوضى الخلاقة" وتمزيق المفتت عربياً.

ويقدم الباحث نماذج للفوضى الخلاقة بعد الربيع العربي كما هو حاصل من اقتتال فـي ليبيا بين الجماعات الجهوية والقبلية ونمو النزاعات الانفصالية، والتي أسهمت القوى السياسـية في تسعير تلك الخلافات والتجاذب حول المصالح من مختلف الفئات، وهو ما ينطبق على حالة اليمن أيضاً، ويخلص إلى أن الصراع في البلدين ما هو في حقيقته إلا إشكال سياسي.

دراسة أشرف عثمان بعنوان: "الدولة النيوباتريمونيالية في المشـرق العربـي فـي المنـتج العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية"[2]

تتناول الدراسة قضية الطائفية ودورها في إفشال التحـولات الديمقراطيـة، ويـرى أن النموذج الثقافوي يفسر أزمة الاندماج في تواصل البُنى الطائفية والهوياتية، ولا يمكن الخروج منها

---

[1] علي، محمد جواد: *الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي*".**مجلة العلوم السياسـية**.ع52.2016.ص ص 25-45.

[2] عثمان، أشرف: *الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنتج العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية*". **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**.مج3، ع11. شتاء 2015. ص ص 39-62.

إلا عبر الخروج بالسؤال الطائفي من الفضاء الأنثروبولوجي إلى الفضاء السياسي. ويقترح القيام بالاهتمام بالطائفية في علاقتها بأزمة نموذج الدولة، وبالعودة إلى أنماط التحديث السائدة ونموذج الدولة الذي تأسس بموجبها. وينطلق من فرضية غياب أو تغييب الدولة الوطنيـة الحديثـة فـي المشرق العربي لصالح نمط آخر من الدولة هو الدولة النيوباتريمونيالية، حيث يتم إعـادة إنتـاج متواصلة للبُنى التقليدية وتحويلها إلى شبكات باتريمونيالية فبدلاً من تنظيم علاقة الدولة بالمواطن على أساس مبدأ المواطنة، يجري تنظيمها على اعتبار زبوني، وعبر أساليب وقنوات غير رسمية. ويرى أن التسلطية بوصفها إحدى خصائص الدولة النيوباتريمونيالية، وإلى فهم توسعة الجهـاز البيروقراطي كتمديد للشبكات الباتريمونيالية، وهي الشبكات التي يُمكّن تفحصـها فـي علاقتهـا بخطوط التقسيم الإثنية من تحسين فهم حالة الانبعاث الطائفي التي تختبرها مجتمعـات المشـرق العربي.

دراسة عزمي بشارة بعنوان: "مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيـات فـي المشـرق العربي الكبير"[1]

يبحث الكاتب في موضوع الطائفية كظاهرة حديثة، على الرغم من تأكيده أن الطائفيـة السياسية لها بدايات تاريخية لم تكتمل. فيرى أن الطائفية تتميز بهوية تتجاوز الهوية المذهبية إلى السياسة والمصالح، مما يؤدي إلى كون الطائفية ذات دور تفتيتي للمجتمع. وهي تقـوم علـى المحاصصة السياسية المؤسسية أو شبه المؤسسة للطوائف. وتوصل إلى أن الطائفية السياسـية وليدة تفاعل منظومة اجتماعية مع الاستعمار الحديث وأسلوب بنائه للدولة التي ورثتها الدولـة الوطنية المستقلة أو ستصطدم بها بعد. ويؤكد أن الطائفية تضر بالوحدة الوطنية، ويحلل تعارض المسار القومي والوطني مع الطائفي، ويخلص إلى أن العروبة ليست نقيض الدولة الوطنية بـل هي من مكونات وحدتها وبديلها التمزق الطائفي والاجتماعي والمناطقي.

[1] بشارة، عزمي: **مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**. مرجع سابق.

دراسة محمد محفوظ بعنوان: "المسألة الطائفية وجدلية الديني والمدني"[1]

ينطلق الكاتب من فرضية أساسية تقوم على أن الأزمات البنيوية التي تصيب الدول، هي المسؤولة الأولى عن بروز أزمة الأقليات في المجال العربي، فلو تشكلت في المنطقة العربية دولة جامعة وحاضنة للجميع، فسيتضاءل بروز أزمة الأقليات في العالم العربي. ولكون الدولة العربية الحديثة، في أغلبها بنيت على عصبية اجتماعية ضيقة، وحاربت لأسباب ذاتية وموضوعية فكرة توسعة القاعدة الاجتماعية للسلطة والمشاركة، فكل الفئات بدأت بالتوجس، وبدا أن الدولة بعيدة عن إفساح المجال لها للمشاركة على قاعدة المواطنة الجامعة. ومن خلال استعراض تاريخ الطائفية، ومناقشة فكرة الدولة بين الديني والمدني، ودولة ديمقراطية لا أيديولوجية، توصل الباحث إلى أن المشكلة الطائفية تكمن معالجتها من خلال معالجة مسألة الدولة، فالدول التسلطية الشمولية بغض النظر عن أيديولوجيتها، هي صانعة للفوارق والتمييز بين المواطنين، لأنها دولة لبعض المواطنين وليس لكافة المواطنين، وحينما تصبح الدولة دولة المواطنة بغض النظر عن هويات المواطنين وأيديولوجياتهم وقتها من الممكن معالجة المشكلة الطائفية، لأن أسباب ظهورها أسباب سياسية.

دراسة محمد الاخصاصي: " الحراك العربي: سراب الثورة واقع اللاثورة"[2]

تقدم الدراسة أربع ملاحظات منهجية، تتعلق الأولى بالإشكال المفهومي لظاهرة الحراك العربي، والثانية ملاءمة مصطلح "الربيع العربي" للتعبير عن جوهر ظاهرة الانتفاضات العربية في بداية عام 2011م، والثالثة ضرورة الحذر في توصيف الظاهرة في ظل نتائجها لغاية 2014م، والرابعة التمييز بين الدول العربية الواقعة في مركز الهزات التي حدثت في سياق الربيع العربي وبين الأقطار التي وقعت في خط ارتداداتها. ويتناول دلالات الربيع العربي ويرى أن الاستقطابات والتوترات التي يتصف بها مسار التغيير ما هي إلا أعراض لصراعات

---

[1] محفوظ، محمد: ***المسألة الطائفية وجدلية الديني والمدني***". **الكلمة**. ع 68. السنة الثانية والعشرون، شتاء 2015. ص ص 5-20.

[2] الاخصاصي، محمد: ***الحراك العربي: سراب الثورة واقع اللاثورة***". **المستقبل العربي**. مج37 ،ع4 . أيلول/2014.ص ص 119-130.

وتنازعات سياسية واجتماعية وفكرية، تأتي في سياق انهيار أنظمة سـمتها الاسـتبداد، وهـي صراعات تتمحور حول مشروعين مجتمعيين متعارضين، مدني علماني، وآخر تقليدي مـذهبي. وهذا الانقسام الثنائي فكرياً وسياسياً ازداد شدةً واحتداماً في المرحلة الانتقالية لما بعد الانتفاضات الشعبية. ويتناول الباحث التحديات المحدقة والرهانات الواعدة للربيع العربي، ويرى أن أهمهـا التوترات السياسية، والانقسامات المجتمعية، والتجاذبات المذهبية، والانزلاقات العنيفة، وهو مـا بات يهدد الربيع العربي، وإن استمراريتها يهدد الانتفاضات الشعبية وتطلعاتها وتتمثل في خطر الاسترداد والاستتباع والانقسام.

دراسة أحمد فاضل جاسم داوود بعنوان: "التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وآفاق المستقبل"[1]

تبحث الدراسة في تحديد الأسباب الرئيسة للتحولات السياسية العربية التي أدت لثـورات الربيع العربي، وينطلق من فرضية رئيسة بأن التحولات السياسية التي شهدتها الـدول العربيـة جاءت نتيجة تراكمية لمراحل متعددة مرت بها الشعوب العربية كان لها خصائصـها المتميـزة وأسبابها التي دفعت حدوث التغيير السياسي. ويرى أن الأسباب الداخليـة التـي أدت لانـدلاع ثورات الربيع العربي تعود لعدة أسباب وهي: أسباب سياسية، وتشمل مجموعة مـن العوامـل منها: تراجع شرعية النظام، وقضية توريث الحكم، والانغلاق السياسـي وغيرهـا. وأسـباب اقتصادية ومنها: ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وعدم العدالة في توزيع الثروة، وغيرها. أمـا الأسباب الاجتماعية فيعزوها إلى تذويب الهوية الوطنية والـولاء للخـارج، وتزايـد الفجـوة الاجتماعية نتاج الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة وغياب العدالة الاجتماعية. في حين يرى أن الأسباب الخارجية تعود إلى السياسات الغربية في المنطقـة، وانعكاسـات العولمـة وأثارهـا، وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات العربية.

---

[1] داوود، أحمد فاضل جاسم: ***التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وافاق المستقبل***". **مجلة العلوم السياسية**. ع47. 2013. ص ص 63-130.

ويرى أن مستقبل التحولات السياسية أمام مشهدين، الأول: فشل التحـولات السياسـية والتراجع الديمقراطي، والمسوغ لذلك عدة أسباب أهمها الصراعات الحزبية بين التيارات الحزبية المتصارعة التي تقود قطعاً إلى تعطيل الحياة المدنية وإرباك الحياة السياسـية، وغيـاب قيـادات منظمة للثورات. الثاني: مشهد نجاح التحولات السياسية العربية ويفترض نجاح التحـولات فـي تحقيق أهدافها. ويرى أن سيناريو الفشل هو الأقرب للصحة على اعتبار عدم تجـذر التجربـة الديمقراطية بعد، ولأنها ما زالت في بدايتها، ويعود ذلك لغياب التوافق الوطني.

دراسة حمزة محمد أبو حسن بعنوان: " إشكاليات التحول الديمقراطي فـي الـوطن العربـي "الربيع العربي أنموذجاً""[1]

يتناول الكاتب تأصيلاً لمفهوم الديمقراطية والتحول الـديمقراطي، ومراحـل التحـول الديمقراطي وسماته ومحدداته، وموجات التحول الديمقراطي في بعض مناطق العالم. وفي تناوله لإشكالية التحول الديمقراطي في العالم العربي فيشير إلى أن المجتمعات العربية شـهدت عـدة محاولات للتحول الديمقراطي إلا أنها واجهت العديد من الإشكاليات أبرزها: عدم وجود إجمـاع بين القوى السياسية الفاعلة ومضمون التحول، وضعف البني السياسية والاجتماعية للمجتمعـات العربية، وتأثير قوى الإسلام السياسي وزيادة قوته، وغياب الثقافة السياسـية لعمليـة التحـول الديمقراطي، وعدم الثقة بالتحول الديمقراطي نتاج الإجهاض شبه المستمر لتلـك المحـاولات، وعدم التقبل الداخلي للدعم الخارجي للتحول الديمقراطي. ويرى أن الحراك الشعبي العربي اتسم بصراع بين قوى الحراك التي تعبر عن قوى اجتماعية محددة، ويخلص إلى نتيجة أنه لا بد من تكريس الجهود نحو تكريس الديمقراطية التي لا يمكن استيرادها لأنها عملية وطنية بحتة.

التعليق على الدراسات السابقة

ناقشت الدراسات السابقة الطائفية والربيع العربي من حيث النشأة والتطور والأهـداف التي يسعى إلى تحقيقها، وتناولت أسباب وعوامل بروز الطائفية وتـداعيات الربيـع العربـي

[1] أبو حسن، حمزة محمد: ***إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي "الربيع العربي" انموذجاً"***. **الفكر السياسـي**. ع45. خريف 2012. ص ص 69-86.

ومستقبله، معللة الأسباب لتفشي الطائفية لاستبداد الأنظمة الحاكمة ودورها في تعزيز الخلافات، والتباينات الاجتماعية والسياسية، وأن التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية تواجه بعدد من الإشكاليات تعود بمجملها لضعف البُنى السياسية والاجتماعية وعدم الإجماع بين الفاعلين السياسيين على التحول الديمقراطي ومضمونه.

كما تناولت الدراسات دور القوى السياسية في تسعير الخلافات حول المصالح من مختلف الفئات، إلى جانب غياب الدولة الوطنية وانتشار الولاءات الفرعية التي أسهمت في بروز الطائفية.

وسيستفاد من هذه الدراسات في تحليل الأسباب والعوامل التي أدت لفشل التحولات الديمقراطية ولبروز الطائفية السياسية، ودور الأنظمة السياسية العربية في تعزيز الطائفية السياسية. وتأتي هذه الدراسة لاستكمال ما بدأه الآخرين، وستضيف بعداً آخر للأسباب والعوامل التي أدت لإفشال التحولات الديمقراطية من خلال التركيز على الطائفية السياسية التي لم يتم تناولها باستفاضة من قبل الآخرون، ودراسة دورها في إجهاض الربيع العربي والتحول الديمقراطي "سوريا أنموذجاً"، وتناول مظاهرها بشكل معمق بالاعتماد على مناهج البحث العلمي.

10.1 مفاهيم ومصطلحات الدراسة

الطائفة: تعرّف الطائفة بأنها: " كيان اجتماعي له عدده ومؤسساته وأبنيته وأوقافه وشعاراته وعاداته. وهي اهتمام مجموعة دينية بممارسة عقائدها وشعائرها وتنظيم كيانها العائلي الاجتماعي"[1]. وهي أيضاً تكوين اجتماعي ثقافي أنثروبولوجي تَشكَّل تاريخياً في الاجتماع السياسي[2].

---

[1] بركات، حليم: مرجع سابق.ص437.

[2] ساتيك، نيروز غانم: *الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات و الأنماط*. **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. مج2. ع5.صيف 2013. ص104.

الطائفية: عرّفت الموسوعة السياسية الطائفية بأنها: "نظام سياسي اجتماعي متخلف، يرتكز على معاملة الفرد كجزء من فئة دينية تنوب عنه في مواقفه السياسية، ولتشكل مع غيرها من الطوائف الجسم السياسي للدولة أو الكيان السياسي، وهو كيان ضعيف لأنّه مكوّن من مجتمع تحكمه الانقسامات العمودية التي تشق وحدته وتماسكه"[1].

الطائفية السياسية: تعرّف الطائفية السياسية بأنها: " ممارسة سياسية تقوم على التمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني والمذهبي، في الحقوق والحريات، وتنمو هذه الممارسة حينما تكون السلطة ذات طبيعة استبدادية، فهناك علاقة جدلية بين الاستبداد السياسي وبين الطائفية السياسية، فكلاً يوجد الآخر"[2]، أما برهان غليون فيرى أنها: "مجموعة الظواهر التي تعبر عن استخدام العصبيات الطبيعية، أي ما قبل السياسية، الدينية منها والإثنية والزبائنية المرتبطة بظاهرة المحسوبية أو المافيا، في سبيل الالتفاف على قانون السياسة العمومية أو تحييده، وتحويل الدولة والسلطة العمومية من إطار لتوليد إرادة عامة ومصلحة كلية، إلى أداة لتحقيق مصالح خاصة وجزئية"[3]. وتعرف أيضاً بأنها: "توظيف الدين من منطلق طائفي لأغراض سياسية دنيوية، فهي نمط من التحيزات السياسية، ولكن بغطاء مذهبي أو ديني، يلجأ إليها بعض الزعماء السياسيين الذين قد لا يكونون في أغلبهم متدينين بقدر ما يكونون أشخاصاً تغلب عليهم المصالح الشخصية في اللعب على إثارة مشاعر الناس الطائفية من أجل تحقيقها"[4].

الربيع العربي: هو وصف التحولات التي شهدتها المنطقة العربية من حراك واحتجاجات التي انطلقت في المنطقة العربية بدءاً من تونس في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2010م وانتقلت إلى كل من مصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا[5].

---

[1] الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة**. الجزء الثالث. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 1979. ص 745.

[2] شبيب، أسعد كاظم: ***نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر***. **مجلة مركز دراسات الكوفة**. ع38. سنة 2015. ص175.

[3] غليون، برهان: نقد مفهوم الطائفية. الحوار المتمدن.عدد 1840. 2007. https://bit.ly/2xTmtWj

[4] الطائي، عبد الحسين صالح: "مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية". آب 2014. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2O7A4DB

[5] عبد الله، عبد الخالق: "**الربيع العربي" مصطلحاته ومساراته وانعكاساته**. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**. ط1. بيروت. مؤسسة الفكر العربي. 2014. ص450.

التحول الديمقراطي: يعرف التحول الديمقراطي على أنه: "عملية معقدة وممتدة بمراحل تختلف أبعادها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، وقد تشتمل على عمليات مرتدة تعمل في الاتجاه المعاكس وتنتهي في حالة النجاح إلى مستويات جديدة يتم فيها ترسيخ النظام الديمقراطي. وهي تدل على أن هناك ممراً من السلطوية إلى الديمقراطية ويحتوي على مراحل متباينة تتخللها لحظة الانتقال الديمقراطي[1]. ويعرف كذلك بأنه: "تحول الأنظمة السياسية من حالة وصفت بها كونها استبدادية إلى حالة أخرى يراد بها أن تكون ديمقراطية بإقامة أنماط من الحكم يكون فيها جميع المواطنين على قدم المساواة ويكون لهم دور في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم من الناحية المثالية وهذا يشمل المساواة والمشاركة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واقتراح التشريعات القانونية[2].

11.1 فصول الدراسة

ستقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول رئيسة، وهي كالآتي:

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي "الطائفية السياسية والربيع العربي".

الفصل الثالث: التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري.

الفصل الرابع: دور الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً".

نتائج الدراسة.

[1] أبو حسن، حمزة محمد: مرجع سابق. ص ص 71-72.

[2] عبد الله، أحمد سليم: **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. العراق. 2014. ص5.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي

"الطائفية السياسية والربيع العربي"

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي "الطائفية السياسية والربيع العربي"

يعتبر موضوع "الطائفية السياسية" من المواضيع الحديثة التي تلقى اهتماماً على كافة المستويات، مما جعلها محط اهتمام من طرف الأكاديميين، ورجال السياسة والباحثين. ويرتبط مفهوم الطائفية السياسية بمفهوم الطائفية والعصبية ويتقاطع مع الولاء والانتماء، باعتباره مصطلحاً استخدم لتوصيف ظاهرة استغلال العقيدة لتحقيق مكاسب وأهداف سياسية، فضلاً عن كونها إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمعات العربية.

تشير معظم الدراسات[1] التي تناولت مفهوم "الطائفية السياسية"، أنها ظاهرة حديثة تقوم على المحاصصة والتحيزات السياسية، وتلجأ إليها النخب سواء الرسمية وغير الرسمية للحشد والتجييش الشعبي لإثارة مشاعر الناس لتحقيق مكاسب خاصة. ويرتبط نشوء الطائفية السياسية بنشوء الدولة القطرية الوطنية التي فشلت في بناء دولة المواطنة مما أدى إلى تفسخ المجتمع وانتكاسه إلى الولاءات الفرعية التي تعود للطائفة والقبيلة والعشيرة مما أسهم في التمزق الاجتماعي والسياسي، وهذا ما شهدته المنطقة العربية مع انطلاق الربيع العربي نهاية عام 2010م في تونس وامتداده إلى مصر، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا. وقد أدى إلى الإطاحة برأس الهرم السياسي في كل من تونس ومصر وليبيا، ووأد الحراك في البحرين، في حين أن اليمن وسوريا وليبيا اندلعت فيها صراعات داخلية مسلحة ما تزال تداعياتها قائمة حتى الآن. وانسجاماً مع ما سبق يتناول هذا الفصل التأصيل المفاهيمي للطائفية السياسية والربيع العربي، من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية: ما هي خصوصية الطائفية السياسية العربية؟ وهل للأنظمة السياسية العربية دور في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية؟ وكيف تؤثر الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية؟ وللإجابة عن تلك التساؤلات يأتي هذا الفصل في المباحث الآتية:

---

[1] أنظر: بشارة، عزمي: **مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**. مرجع سابق. و شعبان، عبد الحسين: **الطائفية وأدلجة الهوية. في: بشارة، عزمي: عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013.** ط1. بيروت.المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. تشرين الثاني 2015. و حسين، عبد الخالق: **الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق.** ط1. بغداد. دار ميزوبوتاميا. 2011.

1.2 الطائفية السياسية

سيتناول هذا المبحث مفهوم "الطائفية السياسية" والمفاهيم المرتبطة به، ثم يتم استعراض نشأة وتطور الطائفية السياسية، والأسباب والعوامل المحفزة لبروزها، وكذلك بيان خصوصية الطائفية السياسية العربية، ودور الأنظمة السياسية العربية في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية، وأخيراً سيتم تناول دور الطائفية السياسية في عدم الاستقرار المجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية.

1.1.2 مفهوم الطائفية السياسية والمفاهيم ذات العلاقة

لخدمة أغراض الدراسة يتم تناول مفهوم "الطائفية السياسية" والمفاهيم المرتبطة به الطائفة، والطائفية، والعصبية، فالمفهوم معلومة مهمة في البيئة المعرفية، ويحمل من المعاني ما يفوق إطارها اللفظي[1].

أ. مفهوم الطائفة

وردت كلمة "طائفة" في اللغة العربية أنها: "الطائفة من الشيء جزء منه، وفي القرآن "وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ"[2]، والطائفة الرجل الواحد إلى الألف، وقيل الرجل الواحد فما فوقه، وفي الحديث: "لا تزال طائفة من أمتي على الحق"[3]، والطائفة الجماعة من الناس، وهي أيضاً القطعة من الشيء"[4]. ويطلق اسم الطائفة على الجماعات من حيث العدد: كالنفر، والرهط، واللمة، والشرذمة، والقبيل، والعصبة[5]. وللطائفة في المصطلح الاجتماعي السياسي معان أخرى اصطلاحية تدرجها في حقول دلالية مختلفة بعضها متّصل بالدين وبعضها متّصل

---

[1] عارف، نصر محمد: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. ط1. هرندن–فرجينيا.المعهد العالمي للفكر الإسلامي.1991.ص227.

2 سورة النور، الآية 2.

3 نداء الايمان: "صحيح مسلم. كتاب الامارة". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QPwMnf

[4] ابن منظور: **لسان العرب**. مج9. ط1. بيروت: دار صادر للطباعة.2000. ص ص161–162.

[5] الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: **فقه اللغة وأسرار العربية**. ط2.بيروت. المطبعة العصرية. 2000. ص251.

بتقسيم العمل الاجتماعي وبعضها الأخير يدخلها في مصطلح السياسة والسلطان[1]، ويعرفها هيليري "C.A. Hkllery" بأنها:" جماعة يرتبط أعضاؤها بعضهم ببعض بشعور عميق بالمشاركة"[2].

ب. مفهوم الطائفية

الطائفية مصدرٌ صناعي أو صفة منسوبة جاريةٌ مجرى الاسم المستقلّ بنفسه، كلمة جديدة نسبياً في اللغة العربية كانت تستعمل كلمة فرقة، بخلاف أمّها "الطائفة" ومنها اشتقّت الطائفية. وهذه الكلمة يترجّح اعتبارها بين أن تعدّ مصدراً صناعياً وأن تعدّ صفة منسوبة جرت مجرى الاسم المستغني عن موصوف، وهي وليدة لتاريخ المجتمع الذي تنشأ فيه وتنمو، بما في ذلك ما يقع على هذا المجتمع من أفعال الخارج وما يوقعه هو من أفعال في خارجه وهي فلسفة معلنة للنظام السياسي[3]. فكل طائفة تنطوي على بعد سياسي من خلال أطر، مثل الأحزاب والجمعيات ووسائل التنظيم الأخرى، وقد تكون مكبوتة عن التعبير عن ذاتها سياسياً، وقد تكون مقننة ومشروعة[4]. وتستخدم الطائفية للدلالة على النزعة والتعصب لمذهب الطائفة، ويحدد الباحث الإيطالي في علم القانون فرنشيسكو فينوكياريو "Francesco Finocchiario" الطائفة الدينية بجماعة ذات طابع اجتماعي للتمييز الاجتماعي والديني للحفاظ على الذات، فهي ليست مجموعة من المؤمنين فقط، بل تشمل الانتماء الثقافي أيضاً، أي أنه يمكن أن يكون المواطن مارونياً أو شيعياً بالمعني الاجتماعي- السياسي وملحداً دينياً[5]. والطائفية كذلك مجموعة مؤسساتية تحدد أنواع الولاء العائلي المحلي الإقليمي، وحتى أنواعاً أوسع للولاء والانتماء كما

---

[1] بيضون، أحمد: ***مُصْطَلَحا "طائفة" و"طائفيّة"، ترسيم لِنَسَبِهما الدَّلالي على نيّة المترجمين.*** **بدايات**، العددان 3-4 خريف 2012 / شتاء 2013. ص207.

[2] الحسيني، السيد العلامة محمد علي: **خطورة الصراعات الطائفية وسبل مواجهتها.** ط1. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2016. ص13.

[3] بيضون أحمد. مرجع سابق. ص209.

[4] تقي الدين، سليمان: ***الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية***.**المستقبل العربي.** ع 408. شباط/فبراير2013. ص43.

[5] السنديوني، عادل: "الطائفية السياسية في الوطن العربي". موقع مصرس. 2011/3/22م. على الرابط الآتي: https://www.masress.com/alkahera/2040

في الولاء العابر للوطنية[1]. والطائفية نسبة إلى الطوائف، فهي جماعات دينية تتبدى في المجتمع من خلال ممارستها وشعائرها ومنافعها وعصبيتها بعيداً من المقدسات واللاهوت[2].

وللطائفية شقان، فالشق الأول: يمثل ميلاً فطرياً للطائفة التي يتفق معها الإنسان عقائدياً وعرقياً وجغرافياً، أما الشق الثاني: فتكون عندما ترتبط الطائفية بالتعصب الطائفي والارتهان للمؤثرات الخارجية المرتبطة بمصالحها، ويغذيها الشحن الطائفي وسياسات إلغاء الآخر[3].

ت. مفهوم العصبية

وهو من المفاهيم المرتبطة بالطائفية وتعرّف لغةً على أنها: "أن يدعو الرجل إلى نصرة عصبته والتألب معهم، على من يناوئهم، ظالمين كانوا أم مظلومين، والعصبية والتعصب هي المحاماة والمدافعة"[4]، فهي سلوك فئوي إقصائي يرفض الآخر، وإن اعترف به، إلا لإدانته أو تصفيته أو تحييده[5] وهي: " شكل من أشكال المعرفة الإنسانية يقوم على ربط الأفراد نفس – اجتماعياً بوحدات اجتماعية كبرى ومغلقة، مثل القبيلة والعائلة السياسية والحزب السياسي العصباني التقليدي"[6]، وهي عند ابن خلدون تعني روح التضامن أو التماسك الاجتماعي وإن المُلك هو غاية العصبية[7]، وهي ظاهرة اجتماعية ملتحمة بالعمران البدوي على الخصوص،

---

[1] المرشد، عباس: "الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين". مركز البحرين للدراسات في لندن. 2016/6/13م. على الرابط الآتي: http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=1358

[2] أبو زيد، سركيس: "الفكر القومي في مواجهة الطائفية". موقع سركيس أبو زيد. 2011/3/28. على الرابط الآتي:https://sarkisabouzeid.wordpress.com/page/17/

[3] الزعبي، علي زيد: **مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية**. حوليات آداب عين شمس. مج 39. ديسمبر 2011. ص 164.

[4] ابن منظور: **لسان العرب**. مج10. ط1. مرجع سابق. ص167.

[5] مدان، محمد: ***العصبية وإشكالية السلطة السياسية في المجتمعات العربية***. **الانسان والمجتمع**.ع7.ديسمبر 2013.ص 82.

[6] معتوق، فريدريك: **العصبيات**: ***آكلة الحريات السياسية***. **تبيُن**. ع 5/17.صيف 2016.ص63.

[7] الخالد، غسان: **البدوقراطية، قراءة سسيولوجية في الديمقراطيات العربية**. ط1. بيروت. منتدى المعارف. 2012. ص74.

وتظهر بشكل أقل حدة في العمران الحضري، وتحمل معنى وظيفياً، لما يترتب عليها من آثار في قيام الدول وانهيارها في العمران الحضري[1].

فالطائفة تتحول إلى طائفية، عندما تتجه نحو التعصب لطائفة معينة، يجمعها المذهب والمعتقد الواحد، والمصلحة المشتركة.

ث. مفهوم الطائفية السياسية

يعد مفهوم "الطائفية السياسية" حديثاً، ويتناول الطائفية في ميدان السياسة، أي انتقال الطائفية من مستوى الأفراد في المجتمع إلى مستوى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها الأفراد. ويكمن خطرها في تسيسها، بمعنى حملها من حيزها المجتمعي إلى الحيز السياسي المعني بتشكيل الدولة، فالمجتمعي هو الطائفية المجتمعية الناجمة عن التنوع، والشاذ هو الطائفية السياسية التي تستهدف احتكار السلطة وتجيير الدولة لصالح طائفة دون أخرى مما يهدد وحدة أمة الدولة[2]. فالتحول في المستوى الطائفي إلى الشكل السياسي الرئيس، أي الطائفية السياسية فيحتاج إلى شرعية اجتماعية واسعة[3]، بمعنى أن البنية الاجتماعية تمنح الشرعية للنخبة في مطالبها السياسية.

ومن التعريفات التي تناولت الطائفية السياسية أنها: "التصرف أو التسبب في القيام بعمل ما، بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة، وتحول الطائفية وأحزابها قسراً إلى فاعل سياسي بديلاً عن الأفراد المنتمين إليها، فيحكترها الحزب الطائفي لتعلو مصالحه مصالح الوطن، وتحل الطائفية محل الدين الأصلي، ويعلو الحزب على الوطن، وتصبح الصراعات المسلحة بين الطوائف لغة التخاطب السياسي في مرحلة ما، يرافقها أيديولوجيا الحزب التي يبثها بدعوى استرداد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية أو المحافظة عليها وحمايتها"[4]. أما العادلي فيرى أنها:

---

[1] ملتقى الاجتماعيين: "العصبية عند ابن خلدون". https://www.socialar.com/vb/showthread.php?t=56

[2] العادلي، حسين درويش: "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية". الديار اللندنية. 19 آذار/مارس 2012. الموقع الإلكتروني: http://www.aldiyarlondon.com/2012-08-09-12-38-36/4125-2012-03-19-23-27-07

[3] تقي الدين، سليمان: مرجع سابق. ص43.

[4] الزعبي، علي زيد: مرجع سابق. ص 163.

"منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية علـــى مســـتوى الأفكار والمجتمعات والسلطة، وهي بذلك تعمل على إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيـــدة للدولة واستبدالها بالرابطة الطائفية في أصل إنشاء الحياة السياسية وفي تكوين الدولة وفي إقامة هياكلها وتنظيم شؤونها ومصالح مجتمعها، وتعارض كلياً فكرة العقد الاجتماعي السياسي الـــذي يفترض بالدولة مجموع مواطنين أحرار متكافئين ومتساويين بغض النظر عن هوياتهم الفرعية، متجاهلة بذلك أنَّ الوحدة الأساس في الدولة هو الفـــرد المـــواطن ولـــيس الجماعـــة الفرعيـــة، وخطورتها عندما تمتد إلى الدولة، هنا تغدو الطائفية مهدد لوحدة أمة الدولة والدولة معاً"[1]. أمـــا أبو زيد فيرى أن الطائفية السياسية: "تنتمي إلى الطائفة كوحدة إنسانية واجتماعية وسياسية، ولا علاقة لها بالمذهب أو التمذهب، لأنها مفرغة – في حقيقتها – من الأبعاد العقيديـــة والفكريـــة والفقهية. ولكن السلطات تستثمر هذه الأبعاد وفقاً للحاجة، بغية تحقيق أهداف سياسية. فالطائفية غير مذهبية، فليس ضرورياً أن يكون الطائفي متديناً أو ملتزماً دينياً ومذهبياً، على العكس مـــن المذهبي، الذي يفترض به التقيد بقواعد مذهبه فكرياً وسلوكياً. ومن الممكن أن يكون المـــذهبي طائفياً أيضاً، حينها تكون لديه الطائفية في بعدها الاجتماعي والإنساني والسياسي هي المـــذهب عينه في بعده العقيدي والفقهي والطقوسي. وتنشأ بين الطائفي غير المتدين والطـــائفي المتـــدين مساحة من الانسجام الخطير الذي لا يتردد في الفتك بالآخر الطائفي بكل الوسائل المتاحة"[2]. في حين أن ارشيد ينظر إلى الطائفية السياسية على أنها: "غالباً ما تكون مكرسة من سياسيين ليس لديهم أي التزامات دينية أو مذهبية، بل هي مواقف انتهازية للحصول علـــى الــــعصبية كمـــا يسميها ابن خلدون، أو ترويج الذات، غالباً ليكون هذا السياسي قـــادراً علـــى الوصـــول إلـــى السلطة"[3]. أما شعبان فيقول أنها: " توجّه سياسي يسعى للحصول على امتيازات أو مكافآتٍ باســـم الطائفة أو ادّعاء تمثيلها أو إثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، حتى وإن كان بعضها فقهيـــاً أو شكلياً، وأحياناً مفتعلًا وتغريضياً بهدف الحصول على المكاسب، وإن أدّى الأمـــر إلـــى التباعـــد

[1] العادلي، حسين درويش: مرجع سابق.

[2] أبو زيد، سركيس: مرجع سابق.

[3] رشيد، فايز: "الطائفية السياسية والســـلم الأهلـــي". القـــدس العربـــي. 17 أغســـطس 2017.علـــى الـــرابط الآتـــي: http://www.alquds.co.uk/?p=773236

والافتراق والاحتراب، علاوةً عن زرع الأوهام عن "الآخر"، بصورة العدو أو الخصم، وبالتالي خلق حالة من الكراهية والعداء، في رغبة الإقصاء والإلغاء، بعد التهميش والعزل، مروراً بالتحريم والتأثيم، وإن تطلّب الأمر التجريم أيضاً، فتراه لا يتورّع من التوّغل حيث تتحقق المصالح الذاتية الأنانية الضيقة، وإن تعارضت مع مصلحة الوطن والأمة"[1]، وكذلك فإن هوشاتي يعرّفها بأنهـــا:" هي انتقال الطائفية، بمفهومها العام، من تواجدها على مستوى الأفراد داخل المجتمع الواحد إلى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد وتجسيدها في مستوى الدولة الحاضنة للجميع"[2]. ويفرق أمين بين ثلاثة أنواع من الطائفية هي الطائفية السياسة، والدينية، والعلمانيـــة، ويرى أن الطائفية السياسية هي:" انعكاس الفشل في بناء الدولة العصرية، والمحاصصة الطائفية هي أكثر طريق لهدم دولة المواطنة والتعددية، ما يتيح للجماعات السياسية التحول إلى ميليشيات مسلحة لا تلبث أن تتخذ العنف، وتالياً، الإرهاب طريقاً في نظرتها لتداول السلطة"[3]، وهي أيضاً حسب حسين: "نزعة سياسية لا علاقة لها بالدين والعقائد الدينية أو المذهبية، وإنمـــا اســـتغلت الخلافات المذهبية لأغراض مصلحية بعيدة عن الدين، وتطورت الخلافات لتصبح تعصباً أعمى أشبه بالعصبية القبلية"[4].

ومن خلال المفاهيم الواردة أعلاه، يرى الباحث أنه ينبغي التمييز بين الطائفية والطائفية السياسية، فالطائفية ظاهرة تاريخية اجتماعية ودينية، في حين أن الطائفية السياسية ذات مضمون سياسي يفرض على أفراد الطائفة الخضوع لأسلوب الطائفية بحجة المشترك الديني.

2.1.2 ركائز الطائفية السياسية

في ضوء استعراض مفهوم الطائفية السياسية التي سبق تناولها، لخص الباحث الركائز التي تقوم عليها الطائفية السياسية وهي:

---

[1] شعبان، عبد الحسين: **الطائفية وأدلجة الهوية. في: بشارة، عزمي: عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العــراق 2003-2013**. مرجع سابق. ص113.

[2] هوشاتي، بدر الدين: "انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي". الطائفية. إشراف بسام الجمل. مؤمنون بـــلا حدود. 27/يوليو 2016. ص76. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zonpUJ

[3] أمين، إميل: "المواطنة والتعددية أدوات عصرية في مواجهة الإرهاب والتطرف". صحيفة الشرق الأوسط. 13 مـــارس 2017. على الرابط الآتي:https://aawsat.com/home/article

[4] حسين، عبد الخالق: مرجع سابق. ص16.

- توظف الدين والمذهب من منطلق طائفي لأغراض سياسية، وتسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية.

- المحاصصة والتحيزات السياسية والارتباط بالمحسوبية والتحزبية، والكراهية والعداء والإقصاء والإلغاء والتهميش والعزل والتحريم والتأثيم والتجريم للآخر المختلف.

- احتكار السلطة واستغلال الدولة لتحقيق مصالح طائفة دون أخرى، والتمييز بين المواطنين على أساس المعتقد الديني والمذهبي، في الحقوق والحريات، واستبدال رابطة المواطنة بالرابطة الطائفية.

- معارضة فكرة العقد الاجتماعي السياسي، ولها ناطقون باسمها متدينون وغير متدينون يدافعون عنها ويصوغون مصالحها بلغة التعايش والخصومة مع الجماعات الأخرى.

- معارضة الاندماج الاجتماعي والتعامل العنصري التعصبي مع الآخرين.

ويقدم الباحث المفهوم الإجرائي للطائفية السياسية على النحو الآتي:

هي نمط من التحيزات السياسية قائم على المحاصصة، وتسخير الدين والطائفة بهدف التعبئة والتحشيد لخدمة أغراض سياسية واحتكار السلطة، وإعلاء من شأن الانتماء للطائفة على حساب الانتماء للدولة، وتمتاز بصيغتها الاستبدادية الإقصائية القائمة على إلغاء الآخر المختلف المغاير.

3.1.2 أنماط السلوك الطائفي

تظهر في المجتمعات المتعددة طائفياً أنماط معينة من السلوك الطائفي، يمكن تصنيفها إلى خمسة أنماط رئيسة، تتدرج من المستوى الأدنى إلى المستوى الأعلى حسب الآتي[1]:

---

[1] أمين، عزام: **الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي، الحالة السورية أنموذجاً.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أيار/مايو 2017. ص861.

- التعبير اللفظي: فمن حيث التصنيف يعتبر أدنى الدرجات، ولا يتعدى هذا الصنف التعبيرات الطائفية، كالنكتة الطائفية مثلاً.

- التجنب والابتعاد: في هذا النمط من السلوك يتجنب الفرد الطائفي التعامل مع أعضاء الطوائف الأخرى، لكراهيتها أو للأفكار المسبقة عنها.

- الإقصاء: ويمكن أن يكون هذا السلوك رسمياً بموجب قانون تشرف عليه المؤسسات الرسمية، أو سلوك كراهية لمنع أعضاء الطائفة المكروهة من الحصول على حقوقهم المادية والمعنوية والحرمان من الوظائف.

- الاعتداء الجسدي: حيث يتعدى السلوك الطائفي الأنماط السابقة إلى فعل مادي كالضرب والقتل وغيرها، ضد أعضاء الطائفة المكروهة.

- الإبادة: ويمثل المستوى الأعلى في السلوك الطائفي، حيث تتمثل الطائفية التعصب وتأخذ أشكال مجازر جماعية ضد الطائفة المنبوذة.

4.1.2 نشأة وتطور الطائفية السياسية

إن الطائفية السياسية بكل أبعادها ليست فقط نتاج التعدد الديني والمذهبي في المشرق العربي، حيث أن منبت أسبابها وعوامل نشوئها لا يرجع لأسباب دينية في الأصل والجوهر، وإنما هي تجلي لأسباب سياسية تستخدم فيه الطائفية كوسيلة لخدمة أغراض سياسية واحتكار السلطة.

إن الطائفية تاريخياً عنصر تمزيق اجتماعي وشكلت أرضية خصبة للطائفية السياسية. وظاهرة الطائفية مرتبطة بمشكلات الدولة الحديثة، فكانت مهمة الطائفية مع نشوء الدولة مَنْع تسلل الفكر الغربي القائم على مفهوم المواطَنة، إلى داخل دساتير الدول الناشئة. فعارض أعيان الشام أي تركيبة للدستور لا يدخل فيها عنصر العصبية الدينية، وسدوا الطريق أمام المواطَنة

العلمانية، نتج عنه دساتير عربية هجينة طائفية ومدنية، أو دينية ومدنية، أو ملكية وجمهورية على حد سواء[1].

وقد تحولت الطائفية تاريخياً من ظاهرة دينية إلى ظاهرة سياسية تعود بجذورها شكلياً إلى "نظام الملل" العثماني، حيث تمتع أهل الذمة بالعهد العثماني بحرياتهم الدينية، وأعترف محمد الفاتح للمسيحيين واليهود والأرمن بتشكيل طوائف دينية لا تتدخل الدولة في شئونها، وتعرف هذه الطوائف باسم الملل، حيث حافظ على خصوصية الملل وأعطى كلاً منها حق استعمال لغتها الخاصة، وإنشاء معاهدها الخاصة، وتحصيل الضرائب وتسليمها، للخزانة المركزية وعقد المحاكم الخاصة، إلا فيما يتعلق بالجرائم الكبرى وأمن الدولة[2]، وخلال القرن التاسع عشر تأثر نظام الملل نتيجة التدخلات السياسية في الشئون الداخلية للدولة العثمانية من قِبل الدول الغربية الذين عينوا أنفسهم حماة للأقليات الدينية، فادعت فرنسا لنفسها حق حماية المسيحيين الموارنة في لبنان، وادعت الحكومة الروسية لنفسها حقًا في حماية المسيحيين الروم الأرثوذكس التابعين للسلطان العثماني، بينما استأثرت بريطانيا بعلاقات طيبة، خاصة مع الدروز واليهود، إلا أن هذه الحماية للأقليات جلبت لهم بُغض الحكومة العثمانية وغالبية السكان من المسلمين الذين اعتبروهم عملاء للسياسة الأوروبية، ونتاج ذلك ساءت العلاقات بين المسلمين والأقليات الدينية، إلى جانب دعم التدخلات السياسية الأوروبية مهمة الأقليات الدينية كوحدات سياسية وتنمية وعيها الجماعي[3]. وتزامن استخدام الطائفية كظاهرة سياسية مع دخول الدولة العثمانية مرحلة الانهيار والتفكك. فقد ساعدت بريطانيا وفرنسا على إقامة دول عربية على خلفية عصبيات طائفية في بلاد الشام، وقبلية في الأردن والجزيرة العربية، فسهلت تدخل القوى الغربية في غياب الدولة المركزية الجامعة[4]، استناداً إلى سياسة فرق تسد.

---

[1] معتوق، فريدريك: مرجع سابق ص62.

[2] مصطفى، أحمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني**. ط2. بيروت.دار الشروق. 1986. ص130.

[3] فان دام، نيقولاوس: **الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسية**. ط1 الإلكترونية. ديسمبر/كانون الأول 2006. ص20.

[4] ميدل ايست أونلاين: "الدولة العثمانية.. نظام الملل إلى الطائفية المتفجرة". 2016/1/4. على الرابط الآتي: .https://bit.ly/2zt0xU7

وقد أسهم التدخل الخارجي للقوى الاستعمارية في مأسسة الطائفية السياسية في المشرق العربي، ففي لبنان اتفق الاتراك والدول الأوروبية الكبرى بعد عام 1840م على تقسم لبنان إلى قائم مقامين الأولى يحكمها درزي وعاصمتها بيت الدين، والثانية يحكمها ماروني وعاصمتها بكفيا، ويعاون كل حاكم مجلس تقوم السلطات الدينية لكل طائفة بانتخاب أعضائه. ثم تأسس نظام المتصرفية عام 1861م الذي أعطى جبل لبنان استقلالاً إدارياً ضمنته الدول الأوروبية واتفق أن يكون المتصرف مسيحي غير لبناني من رعاية السلطنة العثمانية، وشكل ذلك إنشاء نظام تحت وصايا أجنبية (فرنسية) بتسوية مع السلطنة العثمانية. وفي عام 1920م مع إعلان دولة لبنان الكبير وضم الأراضي الساحلية والداخلية ذات الأغلبية المسلمة إلى جبل لبنان حافظت الدول المنتدبة على مبدأ المحاصصة الطائفية الذي عمل به عام 1861م. وفي عام 1943م اتفق الزعماء المسلمون والمسيحيون على تقاسم السلطة في سبيل الحصول على الاستقلال فأعطيت رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، ورئاسة الوزراء للسنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعة، مما كرس صيغة التقاسم الطائفي للسلطة[1].

وعمدت سلطة الانتداب الفرنسية بعد احتلال سوريا عام 1920م بتقسيم سوريا إلى أربعة كيانات طائفية مذهبية: دولتان ذات أغلبية سنية عاصمتهما دمشق وحلب، وثالثة علوية في جبال العلويين، ورابعة درزية في جبل العرب، وأبقت على المناطق ذات الطابع القبلي التي يتواجد فيها الأكراد والأشوريون والمسيحيون تحت سيطرتها المباشرة[2].

ويلاحظ أن نظام الملل العثماني جاء في إطار تنظيم العلاقات الاجتماعية للطوائف ويتيح هامشاً من الحرية لها، ولم يقم على المحاصصة السياسية للطوائف، حيث تختلف الطائفية السياسية عن نظام الملل كونها تقوم على المحاصصة السياسية للطوائف. ويرتبط نشأة الطائفية السياسية في الدولة الوطنية، فاستثمار التبعية لدين أو مذهب معين وتحويل أتباعه إلى جماعة

---

[1] أنظر: بيضون، أحلام: "الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء". ص3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Igvbmx. و: مزابية، خالد: **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان).** (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.الجزائر. 2013. ص ص 21-23.

[2] ديب، كمال: **تاريخ سورية المعاصر، من الانتداب إلى صيف 2011**.ط2. بيروت. دار النهار.2012. ص ص41-42.

تحافظ على نفسها من الاندماج والتهميش كمهدد للطائفة، وترجمتها إلى قوة سياسية لها مطالب من الدولة هي ظاهرة منسوبة إلى الدولة الحديثة. نشأت الطائفية السياسية نتاج تفاعل البنى الاجتماعية والاستعمار الحديث والدولة الوطنية وطريقة بنائها[1]. فالدولة العربية قامت على أنقاض الولاءات التقليدية والهياكل المؤسسية الاستعمارية، وأخذت على عاتقها مهمة تغيير المجتمع وتبديل قيمه وغاياته. إلا أن طبيعة نشوئها كصنيعة استعمارية في أغلب الأحيان هو نفي للهوية الوطنية، فلم تعمل على إنتاج هوية جديدة قائمة على الإسلام كمرجعية دينية وأخلاقية، والعروبة كواقع اجتماعي، والخصوصيات الإقليمية المعبرة عن التنوعات الثقافية او الجغرافية أو المذهبية، بل أنه أسهم في تنافس العصبيات الجهوية والطائفية[2]، وبالتالي لم تستطع بناء هوية وطنية قادرة على التفوق على الهويات الأولية، ويتقاطع ذلك مع العروبة التي استغلتها الأنظمة الاستبدادية باستخدام الآيدولوجيا السياسية القومية لخدمتها وفرضها على العرب وغير العرب ومنع تكوّن المواطنة والانتماء للدولة وأجج الطائفية[3]. فالنزعات الطائفية وغياب الوحدة الوطنية والروح القومية ليست نتاج التعددية الدينية أو القبلية الموروثة حسب تاريخ المجتمعات العربية، إنما يعود لغياب الدولة الوطنية الجامعة لكافة مواطنيها على أساس المواطنة والقانون دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو المذهب. فهي لا تلغي الروابط الأولية دينية أم عرقية ولكنها تصهرها في بوتقة الوطنية، وبالتالي ليست التعددية الدينية السبب وراء إضعاف الدولة الوطنية، بقدر غياب الدور الوطني للدولة، وهو السبب في التمايزات الطائفية والعشائرية وإحياؤها[4]. فالطائفية التي كانت في شكل هويات اجتماعية للجماعات سابقة على نشوء الدولة الحديثة، أما الطائفية السياسية تتجلى في طائفية الدولة الحديثة، وظهرت بوادرها في سبعينيات القرن العشرين مع الثورة الإيرانية عام 1979م، واكتسبت قوة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق

---

[1] بشارة، عزمي: **مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**. مرجع سابق. ص ص9-10.

[2] أنظر: غليون، برهان: **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة**. ط4. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. أيلول/ سبتمبر/2015.ص85.

[3] بشارة، عزمي: **مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير**. مرجع سابق. ص13.

[4] غليون، برهان: **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**. ط3. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات.كانون الثاني/يناير/2012. ص ص9-10.

عام 2003م، وانتشرت في المنطقة العربية لتعزز ظهورها بعد الربيع العربي[1]، علـــى شـــكل جماعات استدعت الولاءات والهويات الفرعية ما دون الوطنية في عملية التحشيد خلفها، والتـــي أسهمت في تصاعد العنف والصراع الطائفي الذي ترعاه قوى خارجية مما شكل تهديداً وجودياً لهذه الدول الهشة، فالصراع الطائفي الحالي هو أحد أعراض النزاع السياســـي ولـــيس ســـبباً[2]، فالصراع في أعقاب الربيع العربي تنامى بين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، وبين الســـنة والشيعة، والمسلمين والمسيحيين، بسبب الصراع الطائفي الذي اندلع في أعقاب إطاحة بعـــض الزعماء العرب الدكتاتوريين، وقد أذكت الاستراتيجيات الجيوسياسية صعود الطائفية السياســـية في أعقاب الربيع العربي، حيث خلقت فراغات السلطة فرصاً لطموحات سياســـية للجماعـــات المختلفة[3].

5.1.2 الأسباب والعوامل المحفزة لبروز الطائفية السياسية

أضحى التنوّع الطائفي في الوطن العربي واقعاً ملموساً حيث صارت خريطة للطائفيـــة ترسم، وبرزت الانقسامات في البنى الاجتماعية والسياسية والدينية، هذا الانقسام مرتبط بتشظي الهوية العربية وعدم تبلورها في هوية جامعة، ومقابل نمو ولاءات فرعية متعددة تظهـــر فـــي القبيلة والطائفة والحزب السياسي وغيرها، مما ينعكس على السلم الأهلي في المجتمع.

إن إنتاج الشعور الطائفي وتغليب الولاءات الفرعية على الولاء للدولة وامتداد الطائفـــة على أكثر من دولة، أدى لتداخل المصالح والاستقواء بالخارج الإقليمـــي والـــدولي، وأصـــبح للطائفية سياسة خارجية متداخلة مع مصالح الدول وجعل الطائفية قوة سياسية بما بها من نفـــوذ داخلي وخارجي في مواجهة ولاء الدولة[4]، ويعود ذلك إلى نشأة الدولة العربية الحديثة التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية من القرن العشرين، حيث أخفقت الأنظمة العربية في تحقيق

---

[1] عبد الجبار، فالح: **المشكلة الطائفية في الوطن العربي**. المستقبل العربي. ع 408. شباط/فبراير 2013. ص22.
[2] Reese, Aaron: **Sectarian and Regional Conflict in the Middle East.** Middle East Security Report 13. Institute for the Study of War (ISW). July 2013.p7
[3] Mikaïl, Barah: **Sectarianism after the Arab spring: an exaggerated spectre**. Fride.Policy Brief. Nº 131. June 2012.p1.
[4] الزعبي، علي زيد: مرجع سابق. ص197.

اندماج على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، وظهر فشلها في عدم تحقيق التنمية الاقتصادية وتبعيتها إلى جانب الفشل في تحقيق العدالة الاجتماعية، واستغلالها الريع في شراء الذمم وظهور الزبونية السياسية[1]، ولم تستطع النظم السياسية العربية في إقامة نظم ديمقراطية تقوم على أساس المواطنة والقانون، بل على العكس عملت على تحلل الدولة الوطنية لمصلحة عودة الدول والولاءات القديمة القائمة على العصبية والطائفية[2]. ومن أهم أسباب بروز الطائفية السياسية في العالم العربي عدم تحديد موضوع الهوية، بينما في الغرب وفي بعض دول آسيا مثل الصين واليابان وكوريا حسم موضوع الهوية منذ فترة طويلة[3]، فالمشكلة الرئيسية المنتجة للطائفية السياسية تتمثل في تحول الطائفة إلى كتلة سياسية تتحرك في الواقع الاجتماعي والسياسي على هذا الأساس، وهذا جزء من عملية تحول الجماعات الأولية إلى كيانات فاعلة تتحدث كل منها باسم "مواطنيها" وتحدد خياراتهم وترعى مصالحهم، وتبرز الطائفية السياسية لمجموعة من الأسباب والعوامل كالآتي:

فحسب "بدارين" تبرز "الطائفية السياسية" لأسباب داخلية في المجتمع تتعلق بنشأة الدولة الوطنية، واعتبار الدولة كيان لا بصفتها جامعة لكافة المواطنين، وتهديد الجزء الوجداني من الهوية، واعتبار الطوائف أقليات في الأمة لا بصفتها طوائف من الأمة والخطاب السياسي والاجتماعي للنخب وعلاقات التنافس بين الدولة والكيانات العضوية[4].

أما إدريس فترى أن "الطائفية السياسية" تعود نتاج تفاعل عدة عوامل تتمثل في عجز الأيدولوجيا القومية عن تحقيق المثل الأعلى وتصادم مكوناتها، وانتهاء المشروع القومي العربي إلى دولة وطنية قطرية وتثبيت التجزئة. حيث استدعى النظام السياسي للتقسيمات الطائفية في بعض المجتمعات العربية والاعتماد عليها بشكل منحاز لأسباب تتعلق بالاستحواذ بالسلطة،

---

[1] ادريس، سامية: **الطائفية في المشرق العربي الكبير، الصراع على السلطة في زمن العولمة**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق، ص 338.

[2] المرجع السابق. ص344.

[3] السنديوني، عادل: مرجع سابق.

[4] بدارين، إميل: **من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق، ص 131.

والفشل في بناء الدولة الحديثة بسبب فقدان الشرعية، واستحواذ السلطة من قبل أنظمة ديكتاتورية[1].

أما العلامة الحسيني[2] فقد ذكر جملة من الأسباب لبروزها حيث ركز على تفاعل العاملين الداخلي والخارجي، ويتمثل العامل الخارجي بدعم الاستعمار الغربي لأقليات معينة في المجتمعات العربية، أسهم في تخوفها من الأكثرية، واندفاعها نحو الغرب طلباً للحماية لتحقيق مكاسب خاصة. مما عمل على تعزيز الطائفية وإحيائها أحياناً خدمة للمصالح الخارجية والإبقاء على سيطرته، وساهم هذا العامل في تأجيج الفتنة الطائفية، فكل دولة تحاول دعم الطائفة التي تماثلها في المذهب أو تخدم مصالحها، مما أدى لتفتيت المجتمعات والسيطرة عليها عبر تكوين كتل منفصلة ومتصارعة. ودعم أمريكا والغرب لإسرائيل فهم على أنه نابع من خلفيات دينية وحضارية، وبروز دول ذات صبغة مذهبية كإيران، وتدخلاتها في بعض الدول العربية مثل لبنان والعراق، ولاحقاً في دول الربيع العربي، مما شكل تحدياً للطوائف الأخرى. أما العامل الداخلي فيرجعه لدور الأنظمة العربية التي عملت على تمييز نفسها عن الاستعمار فتبنت القومية العربية والايدولوجيا العلمانية، وفشلها في تحقيق دولة المواطنة واعتمادها سياسات التهميش والإقصاء للتيارات المعارضة، وخاصة الإسلامية منها، مما أدى لظهور تيارات فكرية تصارع الدولة والمجتمع على حد سواء. وقيام بعض النخب في الأقليات الطائفية كالعلويين في سوريا بالاستئثار في السلطة مما أثر على باقي الطوائف، وانعدام التداول السلمي للسلطة وفرص التغيير الديمقراطي، مما نتج عنه ردات فعل ذات بُعد طائفي. إلى جانب السلوك الطائفي للحكومات العراقية المتعاقبة بعد عام 2003م، مما أجج السلوك الطائفي في المنطقة العربية وأسهم في بروز الحركات والتيارات الجهادية والتكفيرية.

وهناك عوامل أخرى تسهم في تعزيز بروز الطائفية السياسية منها: ضعف العامل الوطني حيث أدى توجه بعض أحزاب "الإسلام السياسي" إلى إعطاء الأهمية لدور الأمة

---

[1] ادريس، سامية: **الطائفية في المشرق العربي الكبير، الصراع على السلطة في زمن العولمة.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** مرجع سابق، ص 344.

[2] الحسيني، السيد العلامة محمد علي: مرجع سابق، ص ص 15-17.

الإسلامية، ودور الأحزاب القومية في تكريس اهتمامها بالأمة العربية، والأحزاب الأيديولوجية اليسارية إلى توجيه اهتمامها الأكبر إلى الجانب الأممي، والتحريض الإعلامي عبر وسائط الاتصال والتكنولوجيا الحديثة والقنوات الفضائية وغيرها، الذي يقوم بنشر الممارسات الفكرية المتطرفة التي تحفز الشعور الدفين عند كل الأطراف المتصارعة[1]، وكذلك يرى الباحث أن من العوامل التي تعزز بروزها غياب العدالة في توزيع موارد الدولة بين أقاليمها المختلفة، حيث يشعر مواطنو بعض الأقاليم بالظلم والحرمان.

من خلال استعراض العوامل والأسباب آنفة الذكر، يرى الباحث أن بروز الطائفية السياسية في الساحة العربية يعود لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية معاً، فمنها أسباب تعود لبنية الدولة العربية ونظامها السياسي الذي فشل في تحقيق دولة المواطنة وصهر كافة مكوناتها في بوتقة واحدة قائمة على أساس القانون والمواطنة، والفكر القومي العربي الذي ركز على العروبة كمعيار للانتماء الوطني مما أسهم في ظهور المناكفات السياسية بين التيارات المختلفة، وكذلك بنية المجتمعات العربية المتعددة طائفياً وعرقياً ووجود الأقليات الذي بدوره أسهم في فتح المجال للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية لتغذية الخلافات السياسية من جانب، والتدخل في الشؤون الداخلية بحجة حماية الأقليات والطوائف التي تنسجم معه خدمة لمصالحه الخاصة من جانب آخر.

6.1.2 خصوصية الطائفية السياسية العربية

تمثل التعددية والاختلاف والتنوع سمة لغالبية دول العالم، سواء كان ذاك التنوع والتعدد دينياً أو طائفياً أو مذهبياً أو عرقياً أو لغوياً، وليس بالضرورة أن يؤدي لصراع بين مكونات الدولة الواحدة، إلا أن المشكلة تظهر حينما يصبح التنوع والاختلاف مصدراً لتهديد أمن المجتمع واستقراره.

فتاريخياً شهدت أوروبا وأمريكا وبعض دول آسيا وأفريقيا موجات من الحروب الأهلية والطائفية، خاصة في المراحل الانتقالية، وما الصراعات الدينية الطائفية في أوروبا بين

---

[1] الطائي، عبد الحسين صالح: مرجع سابق.

الكاثوليك والأرثوذوكس، ثم الكاثوليك والبروتستانت إلا تعبيراً عن حالة النزاعات الطائفية في القرون الوسطى[1]، ومن الأمثلة على الصراع الطائفي في أوروبا في العصر الحديث، الصراع في إقليم ايرلندا الشمالية التابع لبريطانيا بين الكاثوليك والبروتستانت، والصراع في قبرص بين القبارصة ذوو الأصول اليونانية والقبارصة ذوو الأصول التركية، وفي آسيا الصراع بين الهندوس والمسلمين الذي أسفر عن استقلال باكستان عام 1947م[2].

استطاعت الدولة الغربية الحديثة تجاوز النزاعات الطائفية والعصبيات داخل الدولة، وصهرها في الأطر القومية التي أنشأتها كالمجالس المنتخبة والأطر الحزبية وغيرها من المؤسسات، وأعلت من شأن الفرد، ومثّل معيار انتماء الفرد للدولة أساساً للارتقاء في تولي المناصب السياسية[3]، فأسهم المسار الديموقراطي في أوروبا في معالجة المسألة الطائفية في المجتمعات المتعددة والمتنوعة والتي تمثل سبباً للصراع من خلال سياسات وعمليات سياسية قائمة على الاستيعاب والدمج، والتعدد الثقافي "Multi Culturalism" التي تميزت بها كندا للمحافظة على إقليم الكيبك من الانفصال[4].

أما في الحالة العربية وتحديداً في المشرق العربي المتميز في تنوعه الديموغرافي، فقد تحول هذا التنوع كعامل لعدم الاستقرار نتاج سوء إدارته، وتمثّل الحالة اللبنانية (نظام المحاصصة الطائفية) والعراقية والسورية مثالاً على ذلك، إلى جانب التدخلات الدولية والإقليمية لإعادة تشكيل المنطقة بدءاً من اتفاقية سايكس بيكو وانتهاءً بالتدخلات الإيرانية والأمريكية[5]. فالتنوع والاختلاف في الحالة العربية ينم عن حالة مرضية أثرت في بنية المجتمع ونظامه السياسي. ويعود ذلك لفشل الدولة العربية التي تشكلت ككيان موازٍ للكيانات الاجتماعية مثل

---

[1] كيالي، ماجد: ***الصراعات الطائفية: مصادرها وأبعادها ومصائرها*. شؤون عربية**. ع 153. 2013.ص68.

[2] الطائي، عبد الحسين صالح: مرجع سابق.

[3] غليون، برهان: **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**. ط1. بيروت. المركز الثقافي العربي. نيسان 1990. ص 202.

[4] البدري، مروة: **الطائفية بناء أم تكوين مجتمعي؟ دراسة نظرية لمفهوم بناء الطائفية أو اختراعها في الأدبيات الغربية والعربية**. في باروت محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص ص160-163.

[5] مسعد، نيفين عبدالمنعم: ***الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي*. مجلة الديمقراطية**. مج14، ع56. اكتوبر/2014. ص 57.

(الطائفة والقبيلة والعشيرة) وأصبحت كأنها تمثل طائفة أو جماعة تتخيلها الكيانـــات الموجـــودة بالآخر، حيث ينظر للدولة على أنها "حزب النظام"، و"حزب السلطة" و"التوريث" وغيرها، وهي صور لما يحمله المواطن عن طبيعة الدولة[1]، ففشل الدولة العربية في صهر الولاءات الأولية بما يتلاءم مع الدولة الحديثة نتج عنه نظام اجتماعي يقوم على الولاءات الأولية الفرعية (النســب، والقبيلة، والطائفة)، ونظام سياسي تمثله الدولة قائم على المواطنة في علاقتهــا مــع الشــعب. فاختلاف النظامين من حيث الجوهر نشأ عنه صراع وأدى لظهور أزمات سياسية واجتماعيــة وتفسخاً لصالح صاحب السيادة[2]. فالطائفية السياسية في الحالة العربية تعبير عن تفكــك الدولـــة والمجتمعات، وارتبطت بالنظام السياسي أو الدولة بالاعتماد على نظام المحاصصة الطائفيـــة أو بتشكيل الدولة على أساس طائفي[3].

فالطائفية في المجتمعات العربية قضية سلطة أساساً كما يشير غليون، بمعنـــى علاقـــة الأفراد بالدولة فبقدر تحول الدولة إلى دولة جماعة أو عصبة دينية أو علمانية تتكون جماعـــات وعصبيات تتحول إلى أشباه دول موازية[4]، وهي أيضاً أداة للتدخلات الخارجية، فـــإلى جانـــب كونها انقساماً مجتمعيّاً فهي تتساوق مع الانقسام الإقليمي والدولي ومصالحه الأيديولوجية والقومية وأصبحت وسيلة احتراب إقليمية وليست داخلية فحسب[5].

ويرى الباحث إن النزاعات الطائفية في المجتمعات الأوروبية حالة داخلية صرفة، تـــم التعامل معها وفق سياسات عملت على دمج الأفراد في الدولة وتحقيق مبدأ المواطنة والمســـاواة وحفظ الحقوق والتي جاءت نتاج تطور طبيعي للمجتمع، إلا أن الطائفية في المجتمعات العربية كانت نتاج فشل الدولة في تحقيق المواطنة وأدت لانقسام المجتمعات وظهور الولاءات والهويات

[1] بدارين، إميل: **من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق. ص 147.

[2] المرجع السابق ص 130.

[3] البدري، مروة: **الطائفية بناء أم تكوين مجتمعي؟ دراسة نظرية لمفهوم بناء الطائفية أو اختراعها في الأدبيات الغربية والعربية**. في باروت محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سابق، ص 160.

[4] غليون، برهان: **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**، مرجع سابق.ص 202.

[5] شعبان، عبد الحسين: **الطائفية وأدلجة الهوية. في: بشارة، عزمي: عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العــراق 2003–2013**. مرجع سابق، ص99.

الفرعية على حساب هوية الدولة كهوية جامعة للكل، إلى جانب التدخلات الخارجية التي أذكتها وأسهمت في بروزها، ودور الأنظمة السياسية في تعزيز وجودها وهو ما سيتم تناوله في البند التالي.

7.1.2 دور الأنظمة السياسية العربية في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية

ظهرت الطائفية السياسية في الحالة العربية نتاج فشل الدولة العربية في تحقيق مبدأ المواطنة، فبدلاً من معالجة الطائفية وآثارها، ساهمت الأنظمة في تعزيزها وتفجير الصراعات الداخلية، ومع انطلاق الربيع العربي نهاية 2010م ظهر جلياً دورها في تأجيج الحالة الطائفية واستثمارها في الصراعات الداخلية للحفاظ على السلطة. تلك السلطة التي احتكرها النظام منذ نشأة الدولة القطرية العربية التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أن النخب العربية التي تسلمت السلطة استمدت شرعيتها اعتماداً على المصادر أدناه، وقد تتعدد هذه الشرعيات للنظام الواحد:

أولاً: التقليدي (الدين والقبيلة)

يستند المصدر التقليدي إلى المرجعية الدينية أو القبلية العشائرية أو إلى مبدأ الغلبة والسيطرة، التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين إيماناً بتجذر الدين والتقاليد في الوعي العربي، وتمثله الأنظمة الملكية في العالم العربي، التي تستند إلى الشرعية الدينية القائمة على الولاء الديني والقبلي كممالك المغرب والأردن والسعودية، والخليج التي تتسم بالقيم الدينية والأسرية، فالإسلام والقبيلة هما حجرا الزاوية في بناء المجتمع والهيكل السياسي للنظام[1]. وتلجأ بعض الأنظمة إلى نسب حكامها إلى النسل النبوي الشريف، وتقدم نفسها باعتبارها حارسة للدين الإسلامي في علاقاتها الداخلية والخارجية، وتعتمد على بعض علماء الدين الذين يبررون سلوك الحكام بدعاوى دينية[2]. والسلطة فيها هرمية نواتها الأسرة الحاكمة في إطار تقاليد تسبغ

---

[1] والي، خميس حزام. **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**.ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. شباط/2003.ص 107.

[2] هلال، علي الدين، مسعد، نيفين: **النظم السياسية العربية، قضايا الاستمرار والتغيير**. ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.ص ص 157-158.

عليها شرعية تقليدية لا تقوم على مأسسة المشاركة، وقد ساعد على استمرار بقائها عدة عوامل منها: الحماية الغربية، والوفرة النفطية، وعوائدها المالية، والبنية الاجتماعية-الاقتصادية، وقد سعت بعض تلك الممالك لتدعيم شرعيتها بمظاهر عقلانية قانونية كمصدر إضافي للشرعية كالأردن والمغرب والكويت[1]، وتتم عملية انتقال السلطة فيها وراثياً ضمن العائلة الحاكمة، وتتمحور كافة السلطات بيد الملك أو الأمير.

ثانياً: الشرعية الثورية

وهي ما يميز الأنظمة الجمهورية التي ارتكزت على رصيد المكتسبات الاجتماعية والسياسية نتاج استلامها السلطة بفعل ثورة أو انقلاب عسكري أو تحقيق الاستقلال من المستعمر، فالشرعية الثورية جاءت تعويضاً عن الشرعية الديمقراطية وحلت محل الشرعية التقليدية، فالرصيد من الدعاوى الأيديولوجية التي ألهبت مشاعر الجماهير وترسيخ الشعور لديه بقدرة الثورة على تحقيق التقدم والتغيير هي ما أسس لهذا النوع من الشرعية السياسية التي قامت عليها سلطة نخب الطبقة الوسطى[2]، وبالتالي أسست لمقبولية النظام القائم على الإنجاز، حيث استمد الحاكم شرعيته من الإنجازات التي حققها سواءً بالتحرر من الاستعمار أو من خلال ثورة على نظام مرتبط بالأجنبي كالثورة المصرية. وفي ظل فشل هذه الأنظمة تحقيق التنمية الشاملة وصيانة القرار السياسي الوطني والقومي، مورست سياسات تقييد الحريات العامة، حيث شكلت هذه الحقوق عنصر تهديد لهذه الأنظمة التي أيقنت أن منح الحريات هو انتحار لها وتقويض لأسسها. فهذه الصيغة تسمح للقوى الاجتماعية السياسية التقليدية بالعودة للاستيلاء على السلطة ثانية، وأصرت الأنظمة الثورية من خلال أيديولوجيتها على سياسة الحزب الواحد، وعلى انصهار كافة تكوينات المجتمع في قالب واحد، وأضحت الأيديولوجية الثورية أفكاراً مفروضة على الجماهير، فالخارج عنها يُعَدّ خارجاً على الدولة، وعلى هذا الأساس فقدت غالبية هذه الأنظمة القدر الأعظم من شرعيتها وفاعليتها على حد سواء، الأمر الذي جعل مصدر

[1] ناصوري، أحمد: ***النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية***. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.** مج 24. ع2. 2008. ص 381.

[2]. بلقزيز، عبد الاله: **الدولة والسلطة والشرعية.** ط1. بيروت. منتدى المعارف. 2013. ص76.

شرعيته الأيديولوجية بلا مضمون حقيقي[1]. وتنتقل السلطة في هذا النوع من الأنظمة إما عـن طريق الانتخابات التي تثار حولها أسئلة عديدة من قبيل نزاهتها وجدواها في ظل منع الظـاهرة الحزبية وتجريم المعارضة، أو في ظل وجود أحزاب واهنة هشة غير فاعلة، كما تنتقل السلطة أيضا بالانقلابات العسكرية أو وفاة الرئيس أو اغتياله.

ثالثاً: الشخصية الملهمة

تشير الشخصية الملهمة إلى امتلاك القائد لخصائص شخصية بارزة واستثنائية يعتـرف بها الآخرون، وغالباً ما يتزامن ظهورها مع بروز أنظمة جديدة. وفي هذا النمط من مصـادر الشرعية يكون الحاكم نفسه مصدر الشرعية، وتكون خصائص السلطة قائمة على أساس امتلاك الحاكم لكافة المسؤوليات والصلاحيات وترتبط السلطة به ارتباطاً وثيقاً، ويلقى قبولا جماهيريـاً يؤدي إلى تفرده في السلطة وعدم خضوعه إلى المساءلة. وهذا المصدر بطبيعته مؤقت لارتباطه بشخص الملهم وينتهي أثره بغياب الزعيم ذي الشخصية الملهمة، ومثال عليه الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر[2].

رابعاً: القانوني الدستوري (العقلاني)

ويتمثل في قيام السلطة على مقتضى الدستور وتداولها بالانتخابات بما في ذلك منصـب رئيس الدولة، فالشعب مصدر السلطة[3]، ويحتكم إليه فـي كافـة مجـالات الدولـة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية. وهذا النوع من الشرعية شبه مغيب في الدول العربية، فبرغم وجود دساتير إلا أنها قد عززت من سلطة الحاكم وتفرده بالحكم. ومن الأمثلة عليه نتائج الانتخابـات التي لا تخرج عن نطاق استفتاء على شرعية الرئيس يحصل بالمجمل على نسب تقارب مائـة بالمائة. فبعض الدول لا تعترف بالحق في الانتخابات أو تداولية السلطة، والبعض يضع قيـوداً عليها بحيث تكون نتائجها محسومة سلفاً، والبعض يعترف بمبدأ الانتخابات انسجاماً مـع موجـة

---

[1] بلقزيز، عبد الإله. مرجع سابق. ص ص 111-112.

[2] هلال، علي الدين، مسعد، نيفين: مرجع سابق. ص ص158-159.

[3] بلقزيز، عبد الإله. مرجع سابق. ص77.

التعددية والتداولية لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن تدخلات السلطة التنفيذية ووضع بعض الكوابح واستثمار بعض القيود الاجتماعية والعشائرية والدينية والطائفية والإثنية، تحول دون تحقيق الإرادة الحرة بانتخابات حرة ونزيهة[1]. وقد تميزت أنظمة العالم العربي بخرقها للدساتير حسب مصالح ورغبات الرئيس. فشرعية النظام السياسي العربي استمدت من معطيات تاريخية تقليدية سواء روابط تقليدية قبلية أو ثورية أو انقلابات عسكرية، وقد كرست الشرعية التقليدية بأنماطها المختلفة مقابل الشرعية الدستورية.

وفي ظل الوضع غير الديمقراطي عربياً، مثلت أزمة شرعية النظام نقطة البداية لتوتر العلاقة بين الأفراد والسلطة السياسية، وظهور الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة. وقد أدركت الأنظمة حالة التعدد الطائفي والإثني والقبلي، فعمدت إلى إحكام السيطرة والهيمنة على مفاصل المجتمع بمكوناته المتعددة، وإبطال المفعول السياسي والعصبي للطائفية واستغلاله لخدمة بقائها في السلطة[2]. فسياسة الأنظمة العربية في احتواء المشكلة الطائفية لم تعد كونها محاولة لتغطية الإشكال دون السعي لحله، ما زاد في تعزيز المسألة، فكانت شرارات الربيع العربي كافية لتأجيج المطالب الطائفية الدفينة، فسياسات الإقصاء والتمييز والتهميش أسست لتفسخ الواقع واستيقاظ العصبيات والولاءات الفرعية وانفجار الهويات المتعددة، فانحلال العصبيات وانقسامها لأشلاء زاد من خطورتها على وحدة الدولة، بعكس ما كانت تسعى إليه الأنظمة من فرض للمواطنة، فصور الصراعات بين الطوائف والجماعات المختلفة التي تشهدها معظم الدول العربية دليل واضح على سوء تعامل الأنظمة العربية مع المسألة الطائفية[3].

وقد استخدمت الأنظمة العربية في التعامل مع المسألة الطائفية عدة أدوات ووسائل سواء بالاستمالة أو القمع وهذا ما شكل سبباً في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية، وهذه الأدوات والوسائل هي كالآتي:

---

[1] شعبان، عبد الحسين: "الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية". الحوار المتمدن-العدد: 2243- 6/4/2008. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2MZOu4f

[2] إدريس، نوري: **الدولة- الأمة، الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** مرجع سابق، ص557.

[3] غالم، نجوى: ***أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية***. **مجلة الناقد للدراسات السياسية.** ع1. أكتوبر/ 2017. ص ص131-132.

أ. العنف والقمع

يحفل تاريخ الأنظمة العربية بالقمع والعنف والاستبداد، سواء بآليات الوصول إلى السلطة أو إدارة الحكم، ويمثل القمع والعنف أدوات لسحق المعارضة والاحتجاج.

إن الانعكاس السياسي والاجتماعي والنفسي للعنف الممارس من السلطة في المجتمع المتعدد ذي الانتماءات الفرعية الأولية ينظر إليه على أنه عملية إقصاء وتهميش وتمييز تقوم بها جماعة طائفية تحتكر السلطة لإقصاء الجماعات والطوائف الأخرى. وهذا بدوره أعاد إحياء النعرات الطائفية والجهوية وجعل من الجماعات الأولية ملجأ للفرد من تغول السلطة[1].

ب. الممارسات الريعية

لا يقصد بالريعية الدول النفطية، إنما الدول التي تضع تحت تصرفها الثروة الوطنية وتوزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع[2]، وقد استخدمتها الأنظمة السياسية كمخرجات للحد من المدخلات الموجهة إليها من المجتمع مما أسهم في تجنب الانفجار المبكر، هذا من جانب. واستخدمت المنح والمزايا لنسج علاقات مع المتحالفين والموالين من القبائل والطوائف والمذاهب الأخرى من جانب آخر لتمثل مخزوناً تعتمد عليه الأنظمة عند الحاجة[3]، وينظر إليه من قبل الجماعات والطوائف التي لم تنل نصيبها من الامتيازات والثروة على أنه حرمان وعدم مساواة، مما يتمخض عنه بروز حالة من الاستياء والغضب تؤدي إلى تهديد الاستقرار المجتمعي والسياسي.

ت. احتكار مصادر القوة والسلطة (هيمنة الدولة)

عمد النظام السياسي العربي إلى إضعاف وتهميش منظمات ومؤسسات المجتمع الحديث، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وفرض نظام الحزب الواحد أو النظام اللاحزبي،

---

[1] إدريس، نوري: **الدولة– الأمة، الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** مرجع سابق. ص ص 558–559.

[2] عثمان، أشرف: مرجع سابق.56.

[3] إدريس، نوري: **الدولة– الأمة، الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** مرجع سابق. ص559.

ومحاربة المعارضة، أفسح المجال لعودة التنظيمات العصبوية (الطائفة و القبيلة وغيرها) للظهور كتنظيمات بديلة، وهو ما سمح للدولة بالتغول على المجتمع، وبروزها كفاعل رئيس في عملية البناء المقترنة بجملة من التحولات التي تمس مختلف البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القيمية والرمزية[1]. وقد استخدم النظام أدوات لحل المسألة الطائفية إلا أنها أسهمت في تكريس الطائفية منها: التمثيل الطائفي القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية، وتمثله حالة لبنان والعراق، وينتج عنه شعور الطوائف الأقل تمثيلاً بالحرمان والتمييز من تقلد المناصب في الدولة، وهو ما يتعدى حدود الدولة المعنية بالتمثيل الطائفي[2]. ومأسسة الطائفية حيث نصت بعض قوانين الدول العربية كلبنان على الاعتراف للطوائف باستقلالية تنظيم نفسها، مما أنشأ نظاماً طائفياً تشكل فيه كل طائفة كياناً مستقلاً، له مجلسه الخاص ولجانه ومؤسساته ومحاكمه وتشريعه[3].

ث. الزبونية السياسية وصناعة الأعيان

استخدمت الأنظمة السياسية إلى جانب أدوات العنف والقهر أدوات القوة الناعمة لدرء خطر وصول المجتمع إلى حالة العنف. فقد نسجت الأنظمة السياسية تحالفات زبونية في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، سواء الدينية أو الاقتصادية أو الإعلامية أو القبلية أو الجهوية أو الطائفية. حيث عمدت إلى استخدام استراتيجية الزبونية السياسية وصناعة الأعيان القائمة على علاقة "الوفاء لولي النعمة والزبون قائمة على قاعدة الولاء المطلق من الزبون مقابل توفير الحماية له من ولي النعمة"، وتفترض هذه العلاقة وجود طموحات لدى الطرفين[4]. وفي هذه الحالة فإن النظام عمد إلى خلق زبائن وأعيان في الطوائف والقبائل والأحزاب وغيرها يستفيدون من المزايا والمنافع التي منحها النظام مقابل الحشد والتجنيد لأتباعهم لصالح النظام، مما يشكل حالة افتراضية من كون النظام تعددي وداعم لكافة أطياف التشكيلات الاجتماعية والسياسية فيه.

[1] عثمان، أشرف: مرجع سابق. ص ص53-54.

[2] غالم، نجوى: مرجع سابق. ص134.

[3] بيضون، أحلام: مرجع سابق. ص5.

[4] إدريس، نوري: **الدولة– الأمة، الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق. ص ص560-562.

ج. الاستغلال السياسي للطائفة

عمدت الأنظمة العربية إلى استغلال عنصر الخلاف والتمايز بين مكونات الشعب لتحصيل المكاسب السياسية من خلال تضخيم الاختلافات ومحاولة تعميقها، باعتبار أن مصلحتها تكمن في الصراع بينها وليس التوافق والتفاهم، فقد نجحت الأنظمة السياسية في اللعب على تأجيج الحالة الطائفية في المجتمعات العربية، حيث جرى استخدام الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية ضمن سياسة "فرق تسد" وذلك للمحافظة على بقائها في السلطة، ولتسهل عملية السيطرة على المجتمع، فاستخدمت سياسة الازدراء تارة، وسياسة التهميش تارة أخرى، وسياسة إثارة النعرات والتوترات بين مكونات الشعب[1]، وتحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي ودرء مخاطر الفتنة الطائفية، عملت الأنظمة السياسية على وسم الاحتجاجات بالطائفية، ففي السعودية قمعت الاحتجاجات في شرق البلاد بحجة الفتنة التي يقودها الشيعة، وكذلك في البحرين، وفي اليمن اعتبرها الرئيس صالح مؤامرة تهدف إلى زعزعة استقرار البلاد وتقسيمها، وفي سوريا برر النظام قمعه الاحتجاجات بأنها مؤامرة خارجية[2]. ولم تتردد الأنظمة في الضغط على المعارضين الإسلاميين والعلمانيين، وإذكاء الصراعات بينها[3].

ويلاحظ مما سبق أن الأنظمة السياسية العربية هي المصدر الأول للفتن في المجتمع. وهي تصنع الفتنة وتوهم الناس بأنها تخمدها، وهي مصدر الأزمات كأزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة التوزيع. وقد فشلت تلك الأنظمة منذ نشوئها في معالجة التنوع والاختلاف في مجتمعاتها، وعمدت إلى استغلاله بطرق ووسائل شتى خدمة لمصالحها، مما أفضى إلى بروز الطائفية السياسية، وتفجر الصراعات بين مكونات المجتمع والتي ظهرت جلياً بعد انطلاق الربيع العربي نهاية عام 2010م، مما أثر على وحدة الدولة والمجتمع على حد سواء. فالربيع العربي الذي جاء للتخلص من النظام السياسي ودولة التمييز والإقصاء كرّس بفعل عوامل داخلية وخارجية ظاهرة الطائفية السياسية التي تتسم بكونها عابرة للدولة الوطنية.

[1] العناني، خليل: **الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية**. شؤون عربية. ع.154 صيف 2013.ص117.
[2] Mikaïl, Barah: op.cit p3.
[3] المساوي، محمد: مرجع سابق.ص20

8.1.2 دور الطائفية السياسية في عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية

يعّرف الاستقرار السياسي بأنه: " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة والتحكم فيها، ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف السياسي من جهة وتزايد شرعية وكفاءة النظام من جهة أخرى"[1]. وتعرفه مسعد بأنه: " ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغييرات استجابة لتوقعات الجماهير، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق دعماً لشرعيته وفعاليته"[2].

من خلال استعراض مفهوم الاستقرار السياسي يتبين أنه نابع من تطلعات الأفراد ومن حقوقهم المشروعة، في حين أن الطائفية السياسية نظام سياسي اجتماعي متخلف يقوم على نمط من التحيزات والمحاصصة وتعلي من شأن الولاءات الفرعية على حساب الولاء الوطني، ويلجأ إليها لتحقيق مآرب سياسية تستهدف احتكار السلطة وتجيير الدولة لصالح طائفة دون أخرى مما يهدد وحدة الدولة والمجتمع بما تمثله من سمات الكراهية، والعداء، والإقصاء وإلغاء الآخر المختلف، والتهميش والعزل. هذه الحالة من الانقسامات العمودية في المجتمعات العربية، والتي عززها النظام السياسي من خلال سياسات التهميش والإقصاء ومنح الامتيازات لبعض الفئات على حساب البعض الآخر تتعارض مع الديمقراطية والتنمية وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي. ويظهر تأثير الطائفية السياسية على عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي والديمقراطية والتنمية من خلال العناصر الآتية:

---

[1] حسن، حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في أفريقيا**. ط1.القاهرة.مركز دراسات المستقبل الإفريقي. 1996.ص124.

[2] مسعد، نيفين عبد المنعم: **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**. ط1. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1988. ص هـ.

أ. شرعية النظام

فقد اتخذت الأنظمة السياسية من الولاءات الفرعية للطائفة والقبيلة مصدراً سياسياً للسلطة ولشرعنتها مع إقصاء الآخر المختلف، وحلت الولاءات الفرعية محل الانتماء للدولة وفشل النظام في تحقيق الرضا والقبول من جانب الفئات الأخرى، مما يسهم في تناقص شرعيته وتآكلها. وقد تتطور هذه العملية وصولاً إلى أنّ الدولة لا تمثّل تلك الفئات، ما يعني سعيها إما لمواجهة مع الهويات الأخرى للسيطرة على النظام وصبغه بهويتها، وإمّا أن تسعى للانفصال لإنشاء كيان سياسي جديد[1].

ب. غياب المشاركة السياسية والعنف

تؤدي عمليات الإقصاء والتهميش والتمييز التي يمارسها النظام ضد الفئات المضطهدة أو المهمشة إلى تقوقعها وانعزالها، أو تكتلها وبحثها عن الحماية خارج نطاق الدولة، والارتباط بقوى دولية أو إقليمية تضمن لها دعماً سياسياً. وربما يصل الأمر إلى الدعم العسكري[2] كما هو الحال في العراق ولبنان وسوريا واليمن وليبيا، الذي من شأنه أن يثير حالات من العنف والاضطرابات الداخلية البينية، ويعرض وحدة الدولة وأمنها للخطر والانقسام.

ت. غياب الوحدة الوطنية وبروز الولاءات الفرعية

يترافق بروز الولاءات الفرعية وعلو شأنها مع ضعف الولاء الوطني والهوية الجامعة، مما يترتب عليه غياب الوحدة الوطنية الناظمة للعلاقات بين أطياف المجتمع. وتبرز علاقات الصراع بين الفئات المختلفة التي كونت ثقافةً سياسيةً تعدّ أيّ قوة للمختلف تهديداً وجودياً لها، وتترسخ الثقافة السياسية والهوية الفئوية على حساب الهوية الوطنية حتى لو تم تغيير النظام، وهو ما يفسر سلوك الجماهير العنيف في مراحل التغيير، مما يعزّز استمرار حالة التفسخ على

---

[1] الشوبكي، بلال: مرجع سابق. ص16.

[2] غالم، نجوى: مرجع سابق. ص 141.

المستوى الشعبي من جهات غير متباينة على أساس برامجي فقط، وإنما على أساس أيديولوجي أو مذهبي أو إثني أو مصلحي نفعي[1].

2.2 الربيع العربي

مع انطلاق الحراك والاحتجاجات المطالبة بالحرية والكرامة والانتقال من التسلطية والديكتاتورية إلى الديمقراطية، التي اجتاحت العالم العربي بدءاً من تونس نهاية عام 2010م وانتقلت إلى كل من مصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا، ثار جدل حول تسمية الحالة التي تعصف بالمنطقة العربية، حيث أطلقت عدة مفاهيم وتسميات حولها، منها الربيع العربي، والحراك الشعبي، والانتفاضة، والهبة العربية، والمؤامرة وغيرها من التسميات. وكان أكثر المفاهيم انتشاراً الربيع العربي[2]. كما تفاعلت الأسباب والعوامل الدافعة لانطلاق الحراك على مدى عقود من تسلط الأنظمة. وسيتناول هذا المبحث مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المرتبطة به وبعض التعريفات التي تناولتها، ثم ذكر الأسباب والعوامل الدافعة لانطلاقه.

1.2.2 مفهوم الربيع العربي والمفاهيم المقاربة

أ. الربيع العربي

يرجع مصطلح الربيع العربي إلى الثورات الأوروبية التي حدثت سنة 1848م، التي أطلق عليها "ربيع الشعوب" أو "ربيع الأمم" والتي أدت إلى انهيار أنظمة أوروبية قديمة، وإلى ربيع براغ في تشيكوسلوفاكيا عام 1968م[3]، وربيع "أوروبا الشرقية"، في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، أما ربيع براغ فأدى إلى اجتياحها من الاتحاد السوفياتي، في حين أن ربيع "أوروبا الشرقية" شكل دعماً للخروج من المنظومة السوفياتية وتهاوي الأنظمة الاشتراكية. وأول من أطلق مصطلح الربيع العربي على الاحتجاجات في تونس أستاذ العلوم السياسية في جامعة

---

[1] الشوبكي، بلال: مرجع سابق. ص17.

[2] عبد الله، عبد الخالق: "**الربيع العربي**" **مصطلحاته ومساراته وانعكاساته**. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي** مرجع سابق. ص450.

[3] PERRIN,A.YODEJI K: ***Introduction to the Special Issue on the Arab Spring***. **University of Pennsylvania Journal of International Law**, Vol. 34, Iss. 2 Art. 8.2013.p. 1.

جورج واشنطن "Mark Lynch" "في مقال نشر في "مجلة السياسة الخارجية" الأمريكية بتاريخ 6 كانون الثاني/ يناير 2011م، بعنوان:"Obama's Arab Spring" [1]، وسرعان ما انتقل المصطلح إلى وسائل الإعلام العالمية.

ب. الاحتجاجات الشعبية

وهي ظاهرة عالمية وشاملة لكافة الأنظمة السياسية على اختلاف أنواعها، وتختلف تأثيراتها من نظام سياسي لآخر، ومن مرحلة لأخرى، ويعتمد على مدى تقبل وتفاعل النظام السياسي مع تلك الاحتجاجات[2].

ت. مفهوم الثورة

تعرف الثورة بأنها: "تغيير السلطة السياسية والبنيان الاجتماعي والثقافي لمجتمع ما تغييراً نوعياً وكلياً مفاجئاً عن طريق العنف الثوري بطريق الكفاح الشعبي المسلح[3]". وتعرف أيضاً بأنها:"أسلوب من أساليب التغيير الاجتماعي تشمل الأوضاع والبنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وعملية التغيير لا تتبع الوسائل المعتمدة في النظام الدستوري القديم للدولة وتكون جذرية وشاملة تؤدي إلى انهيار النظام القائم وصعود نظام جديد، ويفترض أن يكون تقدمياً قياساً بسابقه. ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور وانهيار النظام الحكومي القائم ولكن لا تمس شخصية الدولة ومؤسساتها وكادرها في مختلف المجالات، ولا تؤدي إلى إنهاء العمل بالتشريعات السابقة عليها بطريقة فوضوية، وخاصة الإيجابية منها وذات الصلة بالحياة العامة، فليس كل ما في النظام القديم بال ويستحق الإلغاء، فهذا نوع من السلوك التدميري للدولة برمتها

[1] شمس الدين، عبدالله بن خالد: "أصل تسمية "الربيع العربي"". موقع دنيا الوطن. 2014/8/17. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2DsbAkD

[2] عبد الصمد، نهاد أحمد مكرم: **احتجاجات الشعوب العربية: ثورة للتغيير أم حركات للإصلاح.** الأكاديمية العربية في الدنمارك. ع 15. 2014/6. ص 247.

[3] عبد الله، الطاهر: **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس**.ط1.بيروت.المؤسسة العربية للدراسات والنشر.1979.ص86.

وإعاقتها من العمل مجدداً"[1]، وهي أيضاً: "تغيير مفاجئ وسريع للنظام السياسي، يؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم والنخبة التي تمثله، وتعويضه بنظام جديد تتبعه نخبة جديدة[2].

ث. الحركات الاجتماعية

عرف لورانز فون شتاين "Lorenz Von Stien" الحركات الاجتماعية بأنها: "محاولات البروليتاريا اكتساب القوة الاقتصادية والسياسية". أما رودولف هيبرل فيرى بأن الحركة الاجتماعية تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية في النظام الاجتماعي العام وبخاصة في مجالات توزيع الثروة وعلاقات العمل"[3].

يلاحظ من خلال استعراض المفاهيم أعلاه أن مفهومي الثورة والحركات الاجتماعية لا ينطبقان على حالة الحراك التي عصفت بالعالم العربي منذ 2010م والتي أطلق عليها الربيع العربي، فعناصر الثورة لم تتحقق في الحالة العربية من قبيل تغيير الأبنية الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والنظام السياسي ونخبه، ولم يؤدِ إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم ونخبه على الرغم من نجاح بعض الحالات كتونس ومصر في التخلص من رأس الهرم السياسي، كما يغيب عن الحالة العربية تعبير الثورة كعملية منظمة، ذات تسلسل قيادي هرمي ومستويات محددة من حيث الفلسفة، والسياسات، والاستراتيجيات، والأهداف وأدوات التنفيذ، حيث لوحظ خلال الاحتجاجات غياب القيادة المنظمة والرؤى بين أطياف الحراك، ليصل إلى تنازع وصراع بينها، وبرزت الانتماءات الطائفية والولاءات الفرعية والحركات الهوياتية كحالة سوريا وليبيا واليمن. فمخرجات الربيع العربي تمثلت في إنتاج حركات احتجاجية أكثر منها تغيير الأنظمة السياسية وبناها. ويرى الباحث أن المفهوم الأجدر لتوصيف الحالة هو الاحتجاجات الشعبية والحراك الجماهيري الشعبي.

---

[1] إدارة البحوث والدراسات: "قراءات نظرية، الثورات السياسية: المفهوم والأبعاد". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. 17/ابريل 2016.ص1. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QUOEgf

[2] بودراع، أحمد: مرجع سابق.ص52.

[3] إدارة البحوث والدراسات: مرجع سابق. ص4.

2.2.2 الأسباب والعوامل الدافعة لانطلاق الاحتجاجات الشعبية "الربيع العربي"

لعبت الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية دوراً في انطلاق الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية وتفاعلت مع المتغيرات الخارجية، وقد أسهمت الأحداث السياسية في المنطقة خلال العقود المنصرمة في إبراز المتغيرات على الساحة العربية وما زال تأثيرها مستمراً بدءاً من الثورة الإيرانية عام 1979م، وحربي الخليج الأولى والثانية عام 1980م و 1990م وما أفرزته من إعادة تشكيل الخارطة السياسية في المنطقة، إلى جانب تداعيات الحرب على الإرهاب التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001م على المنطقة العربية[1]. حيث اتخذ النظام السياسي من تلك الأحداث ذريعة لتأخير عمليات الإصلاح والتغيير بحجة وجود خطر يهدد أمن المجتمع والدولة على حد سواء، وشهدت المنطقة العربية عدة محاولات للتحول الديمقراطي إلا أنها باءت بالفشل، ويمكن إرجاع أسباب فشل التحول الديمقراطي إلى العوامل الآتية[2]:

- عدم وجود قيادة للحراك.

- غياب الاتفاق بين القوى السياسية حول مضمون وآليات وأدوات التحول، ووجود قوى ترفض التحول باعتباره بدعة غربية. وهشاشة البنى السياسية والاجتماعية للمجتمعات العربية، مما يضاعف من خطر التفكك والعنف المجتمعي والعودة إلى الولاءات الفرعية الأولية ما قبل الدولة الحديثة.

- غياب الثقافة السياسية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي، وضعف منظمات المجتمع المدني وفاعليته، والمصالح التي يمكن أن تتعرض للتهديد نتيجة التحول الديمقراطي، وتأثير القوى الإسلامية المتحفظة على الديمقراطية بوصفها سلعة غربية، وقدرة النظام على مواجهة التحديات الداخلية وقمعها.

---

[1] المهندي، عبد السلام محمد: ***الثورات المضادة في دول الربيع العربي***. **شؤون العصر**. السنة الثامنة عشرة. ع50. يوليو– سبتمبر 2013. ص 185.

[2] أبو حسن، حمزة محمد: مرجع سابق. ص ص79–80.

- الدعم الخارجي للتحولات الديمقراطية والتي أسهمت في وصفها تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للدول العربية، وخلقت حالة من عدم الرضى والقبول بجدوى التحول.

وقد تفاعلت مجموعة من الأسباب والعوامل المتراكمة الداخلية والخارجية في المنطقة العربية وبدرجات متفاوتة أدت لانطلاق شرارة الاحتجاجات بدءاً من تونس في نهاية عام 2010م ليتوالى تساقط أحجار الدومينو تباعاً من دولة إلى أخرى، ويمكن إجمال تلك العوامل بالآتي:

أولاً: الأسباب والعوامل الداخلية

وهي مجموعة تفاعل العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي كانت وراء انطلاق الاحتجاجات الشعبية منها:

أ. العوامل الاجتماعية والاقتصادية

تعدد العوامل الاجتماعية والاقتصادية الدافعة لانطلاق الاحتجاجات في دول الربيع العربي، فعانت تلك المجتمعات من:

- التخلف الاجتماعي: يحتكم النظام الاجتماعي العربي إلى العلاقات الأولية والعادات والتقاليد والعرف، ويعاني من التخلف بكل ما يتعلق بالتنمية الإنسانية، قياساً لدول العالم الأخرى[1]. فالثقافة العربية لا تستوعب الديمقراطية حتى الآن.

- ارتفاع معدلات البطالة: حيث تمثل البطالة أحد مصادر انعدام الأمن الاقتصادي في معظم الدول العربية، فقد بلغ معدل البطالة 14.4% في الدول العربية في العام 2005م مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 6.3%، وعلى مستوى البطالة بين الشباب تشير تقديرات منظمة العمل العربية للعام 2006/2005م أن المعدل بلغ 30% مقارنة بمعدل عالمي 14%،

[1] علي، مهدي أبو بكر حمة: "الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق و مستقبل". الحوار المتمدن-العدد: 3615 – 2012/1/22. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Q0mP50

وعلى المستوى القطري سجل المعدل 27% في تونس، و26% في مصـــر، و20% فـــي سوريا[1].

- معدلات النمو السكاني المرتفعة: يتميز العالم العربي بمعدل نمو سكاني مرتفع مقارنة بباقي المعدلات على مستوى العالم وأنه مجتمع فتي، ويتميز بواحد من أعلـــى معـــدلات النمـــو السكاني في العالم أجمع، فقد بلغ عدد السكان 331 مليون نسمة في العام 2007م، وتمثـــل شريحة الشباب ما دون 25 سنة 60% من مجمل السكان[2]. فارتفاع معدلات البطالة بـــين الشباب يرافقها نمو سكاني خاصة في فئة الشباب وفي ظل ضعف معدلات النمو الاقتصادي القادر على استيعاب فئة الشباب في القوى العاملة يؤدي إلى عدم استقرار في المجتمعـــات العربية[3].

- ارتفاع معدلات الأمية: ترتفع معدلات الأمية في البلدان العربية وتتفاوت من دولـــة إلـــى أخرى، فحسب إحصاءات اليونسكو للعام 2009م، بلغت النسبة حوالي 30%، وقد بلغت في مصر 42% وفي اليمن 39%، وهذه النسب تخلق فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع، وتنعكس على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية[4].

- الانقسامات الاجتماعية: أثرت الانقسامات على حدة التوتر الداخلي في المنطقـــة العربيـــة، حيث أن فئة قليلة غنية تستأثر في السلطة والثروة مقابل فئة عريضة مهمشة فقيرة، ففـــي مصر أغنى 10% من السكان يحصلون على 8 أضعاف ما يحصل عليه أفقر 10% مـــن السكان مقارنة بـــ 13% في تونس حسب إحصاءات الأمم المتحدة للعام 2007/2008م[5].

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP): "تقرير التنمية الانسانية العربيـــة للعـــام 2009". ص ص109-110. علـــى الرابط الآتي: https://bit.ly/2QW33sV

[2] المرجع السابق. ص ص34-36.

[3] بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. ط1. بيروت. يناير/2012. ص24.

[4] ربيع، سارة: "2009 نهاية عقد: ترحيل مشكلات الأمية والفقر والبطالة في العالم العربي إلى 2010". الشرق الأوسط. العدد 11353. 8 ديسمبر 2009. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2DrH5uP

[5] حسن، طه حميد، الشمري، ناظم: ***الاحتجاجات (الثورات) العربية بين المتغيرات الداخلية والخارجية*. مجلـــة الكوفـــة.** مج1.ع17.2013. ص 68.

- التخلف الاقتصادي: ويتمثل التخلف الاقتصادي في فشل تحقيق التنمية، ويتصف الاقتصاد العربي بكونه مشوهاً، ويعتمد على المعونات الخارجية والمديونية العالية، والاستثمار في قطاع الخدمات[1] واحتكار الاقتصاد من قبل السياسيين الذين دخلوا مجال التجارة، إلى جانب الفساد وتراجع معدلات النمو الاقتصادي وتردي الأحوال الاقتصادية من قبيل ارتفاع الأسعار وتدني الدخل وتراجع دور الدولة في دعم الاقتصاد والاتجاه نحو الخصصة[2]، مما أثر على الشعوب العربية وخاصة الشباب.

ب. العوامل السياسية

تتعدد العوامل السياسية بفعل سياسات الأنظمة القائمة على التسلط وانتهاك الحريات بكافة أشكالها، والتمييز والتهميش والإقصاء للمعارضين، وانتشار مظاهر الفساد الحكومي، وتعطيل الدستور، وتفعيل قانون الطوارئ والاحتكام إلى محاكم أمن الدولة، وغياب الديمقراطية والمشاركة السياسية، والانتخابات الشكلية. وفساد النخبة الحاكمة وقيامها على علاقات النسب والقرابة والسيطرة على الموارد العامة للدولة، ومنع التداول السلمي للسلطة والاتجاه نحو توريث الحكم[3].

ت. العوامل التكنولوجية

أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانفجار المعرفي، والانفتاح على العالم حتى أصبح يطلق على العالم القرية الصغيرة، مما أتاح الاطلاع على كافة مجريات الحياة خارج نطاق المجتمع. وعملت الفضائيات غير الحكومية والشبكة العنكبوتية ووسائل التواصل الاجتماعي والأجهزة النقالة، كمصدر بديل للمعلومات الموجهة حكومياً، فلم تعد المعلومة حكراً على جهاز الإعلام الحكومي الموجه، وأصبحت المعلومات متاحة للأفراد في ظل وسائل

---

[1] علي، مهدي أبو بكر حمة: مرجع سابق.

[2] حسن، طه حميد، الشمري، ناظم: مرجع سابق. ص ص 67-68.

[3] عبد السلام، آية يوسف: "أسباب قيام ثورات الربيع العربي". المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية 23/مايو 2014. على الرابط الآتي:http://democraticac.de/?p=1393

الاتصالات الحديثة، مما أتاح للمواطن الاطلاع عن كثب حول ما يدور حوله من أحداث[1]. هـذا بدوره زاد من حدة الاحتقان لدى المواطن العربي بسبب علمه بما يدور حوله من أحداث علـى المستوى المحلي، ومقارنتها بغيرها من الدول المتقدمة. وقد أثبتت وسائل التواصل الاجتمـاعي جدواها في عملية التحشيد الشعبي بداية الاحتجاجات الشعبية، وصناعة الخبـر اعتمـاداً علـى الوسائل التكنولوجية[2].

ثانياً: الأسباب والعوامل الخارجية

إلى جانب الأسباب والعوامل الداخلية الدافعة إلى قيام الاحتجاجات الشـعبية فـي دول الربيع العربي، يميل العديد من الباحثين والمفكرين لتفسير انطلاق الاحتجاجات إلـى العوامـل الداخلية العربية والتي أدت لانطلاق الاحتجاجات. ويرى فريق آخر أن العامل الخارجي كـان المحرك لانطلاق الاحتجاجات، فقد وضعت الخطط من قبل صناع القرار الأمريكـي ومراكـز أبحاثهم لإعادة هندسة الشرق الأوسط من خلال ما أطلق عليه " الفوضى الخلاقة" وعمادها إثارة النعرات الطائفية في إطار وضع استراتيجية لفرض الديمقراطية من أعلـى علـى المجتمعـات العربية وبمنطق القوة وبطريقة امبريالية[3]. فالقوى الغربية وعلى رأسـها الولايـات المتحـدة الأمريكية، تعي هشاشة وضعف الأنظمة العربية الحليفة لها، وبنيتها القبلية والعشائرية وطبيعتها الاستبدادية القمعية الذي يتنافى وروح العصر الحديث، فالتغيير أو القبول به سـيكون وسـيلة لتحديث تلك الأنظمة القائمة، أو إقامة أنظمة شبه حديثة تعتمد الديموقراطية والتعددية السياسـية الشكلية، والوقوف ضد أي تغيير جذري قد يهدد المصالح الأمريكية والغربية وإسـرائيل، بمـا يضمن هيمنة القوى الغربية على المنطقة العربية واستغلال مواردها، وذلك مع انسـجاماً مـع

---

[1] غيطاس: جمال: **تطورات المعلوماتية الفورية ودورها في "الربيع العربي**. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافيـة: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**. مرجع سابق. ص274.

[2] عياصرة، ثائر مطلق: ***العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربـي 2009-2011م*. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مج43. ملحق4.2016. ص1884.

[3] أنظر: الشرقاوي: محمد: **"الربيع العربي" بين نظرية المؤامرة ونظرية قوس الثورة المشـدود**. ترجمة صلاح العبدالله. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيـع العربـي**. مرجع سابق. ص ص113-114. وعلي، محمد جواد: مرجع سابق.

رؤية المحافظون الجدد في أمريكا لمنطقة "الشرق الأوسط" كمنطقة مصالح حيوية لأمريكا[1]. أي أن هذا الفريق يفسر الأحداث وفق نظرية المؤامرة.

وحسب ذاك الفريق هناك مجموعة من التفاعلات التي مهدت لانطلاق الحراك الشعبي بدءاً من انتهاء الحرب الباردة بداية تسعينيات القرن العشرين بين المعسكرين الغربي والشرقي، وهيمنة أمريكا على النظام العالمي، وفرضها استحقاقات الهيمنة كإنهاء ملف الصراع العربي الإسرائيلي وفق صيغة مؤتمر مدريد وما يترتب عليه من بناء "شرق أوسط جديد" قائم على التطبيع بين العرب وإسرائيل. وبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001م، رفعت أمريكا شعار الحرب على الإرهاب وزاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية بعد أن أدركت حجم الخطر الذي تمثله الجماعات "الإرهابية" من جهة، وحجم الدول التي ترعى الإرهاب وتوفر له عناصر الدعم من جهة أخرى. وللحفاظ على مصالحها الحيوية حددت أهداف سياساتها تجاه المنطقة العربية بالمحافظة على أمن إسرائيل وضمان تفوقها على جيرانها العرب، والمحافظة على استمرارية تدفق النفط العربي، والمحافظة على استقرار المنطقة وخلوها من النزاعات وتهديد أسلحة الدمار الشامل، وضمان موالاة أنظمة حكم عربية لتحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة[2].

وبرزت الدعوات الأمريكية لإسقاط وتبديل أنظمة حكم تشمل العراق وسوريا وإيـــران وليبيا والسعودية ومصر. وقد عبر منظرو المحافظين الجدد أن التغيير في العراق سيقود إلـــى تغير "الشرق الأوسط". ورافق احتلال أمريكا للعراق عام 2003م دعوات للتبشير بالديمقراطية والإصلاح. وفي عام 2006م بدأت الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي أفرزت خططاً تهـــدف إلى قطع الإمدادات العسكرية واللوجستية عن المقاومة اللبنانية، ولإحداث ذلك لا بد من تغييـــر جذري في سوريا. فمشروع "الشرق الأوسط الكبير" انطلق مع حرب لبنان عام 2006م حسب المحافظون الجدد الذي سيؤدي إلى نظام عالمي جديد[3].

---

[1] حافظ، طالب حسين: ***التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته، العوامل الخارجية***. دراسات دولية. ع58. 2014. ص225.

[2] داوود، أحمد فاضل جاسم: مرجع سابق. ص ص84-85.

[3] حافظ، طالب حسين: مرجع السابق. ص ص 235-239.

وعملت الولايات المتحدة الأمريكية على إثارة النعرات الطائفية والتلاعب بالصـــراعات المذهبية لخلق مناخ لاشاعة الفوضى وتغيير المسارات في "الشرق الأوسط" لتمكنها من السيطرة على المنطقة في كافة المجالات ولخدمة إسرائيل[1].

ويرى الباحث أن الاحتجاجات الشعبية كانت نتاج ردة فعل علـــى العوامـــل الداخليـــة المتراكمة منذ عقود، والتي أدت إلى انطلاق شرارة الاحتجاجات مع إحراق الشـــاب التونســـي "بوعزيزي" نفسه، ويستبعد نظرية المؤامرة والفوضى الخلاقة في إطلاق شرارة الاحتجاجـــات بدايةً، أما بعد امتداد الاحتجاجات فإن العامل الخارجي كان دوره فاعلاً في تأجيج الصـــراعات الداخلية والنعرات الطائفية.

[1] علي، محمد جواد: مرجع سابق. ص 32.

الفصل الثالث

التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري

الفصل الثالث

التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري

يتميز المجتمع السوري بتعدده الديني والمذهبي والإثني واللغوي، ويعود ذلك لتاريخ سوريا القديم والمعاصر. فسوريا تاريخياً سكنها العديد من الأمم والشعوب، كالفينيقيين والكلدان والأشوريين، وخضعت لسيطرة الإمبراطوريات القديمة كالرومانية والفارسية. وغلب عليها الطابع الإسلامي العربي بعد الفتح الإسلامي، وأصبحت ولاية من ولايات الدولة العثمانية طيلة أربعة قرون. وخضعت للاحتلال الفرنسي في عشرينيات القرن العشرين ليمتد على ما يزيد عن 20 عاماً، لتحصل على الاستقلال في الأربعينيات من القرن الماضي، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ سوريا رسمتها حدود اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م بين القوى الاستعمارية المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، مما أثر بدوره على بنية المجتمع السوري الاجتماعية والسياسية.

تميزت الدولة السورية الحديثة بعد حصولها على الاستقلال من الاحتلال الفرنسي عام 1946م، بعدة ظواهر أهمها الانقسامات العمودية داخل المجتمع السوري، إذ سادت الانقسامات الدينية والمذهبية والإثنية بين مكونات الشعب السوري المتعدد والمتنوع. وتميزت العلاقة بالتعايش حيناً والنزاع حيناً آخر، حسب نمط النظام السياسي في كل مرحلة من مراحل تطور الدولة السورية. وتفاعل النظام مع الطوائف والإثنيات المختلفة عنه، فكلما نزع النظام نحو الحداثة طغى التوجه نحو المواطنة والهوية الوطنية في حين كانت تظهر الهويات الفرعية والولاءات الأولية حينما ينزع النظام نحو التمييز بين مكونات الشعب. فلم يشهد المجتمع السوري الحديث بعد الاستقلال أية صراعات ذات طابع طائفي أو قومي، فكانت السياسيات الحكومية في مرحلة ما بعد الاستقلال عام 1946م غير تمييزية ومقيدة بمواد الدستور، مما سمح لشخصية مسيحية كفارس الخوري من تولي رئاسة المجلس النيابي عام 1947م ورئاسة الحكومة عام 1954م، في حين كانت الأنظمة التي جاءت نتيجة الانقلابات العسكرية كانقلاب البعث عام 1963م والتي كانت علمانية، كانت سياساتها العامة تميزية وتسببت بصراع عنيف على السلطة[1].

---

[1] الحاج، عبد الرحمن: **الدين والدولة في سوريا بعد الحرب**. مبادرة الإصلاح العربي. مايو/أيار 2017. ص4.

وشهدت سوريا أيضاً تحولات في نظامها السياسي والمؤسساتي، أثناء سنوات تطورها فتحولت من الديمقراطية البرلمانية إلى العسكرية نتاج الانقلابات العسكرية فالوحدة مع مصر والانفصال عنها وحكم البعث ثم سيطرة عائلة الأسد على الحكم منذ سبعينيات القرن الماضي.

يتناول هذا الفصل التركيبة الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري، لما له من أهمية في تناول التفاعلات الاجتماعية والسياسية على مدى تاريخ الدولة السورية الحديثة.

1.3 التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري

في هذا المبحث، يتم تناول التركيبة الاجتماعية للمجتمع السوري لفهم العناصر المكونة له من الناحية الدينية والمذهبية والإثنية، والتوزيع السكاني لتلك العناصر، وكذلك خصائص المجتمع السوري.

1.1.3 لمحة تاريخية عن المجتمع السوري

تقع سوريا على الساحل الشرقي للبحر المتوسط، وقد منحها موقعها الجغرافي أهمية استراتيجية، وتشترك حدودها مع كل من لبنان، وفلسطين، والأردن، والعراق، وتركيا. وتبلغ مساحتها 185 ألف كم^2 تقريباً، وتقسم إدارياً إلى 14 محافظة[1].

وقد تطور المجتمع السوري عبر العصور وحافظ على تعدديته الدينية والمذهبية والإثنية، ويعود ذلك لمجموعة من العوامل والأسباب أهمها[2]: أن سوريا جزء من المنطقة التي احتضنت الديانات السماوية الثلاث، وغلب عليها الطابع الإسلامي العربي منذ الفتح الإسلامي. وتعرضت منذ القدم لغزو مجموعات سكانية متعددة، وتشكلت مجموعات مذهبية وإثنية استقرت في مناطق منيعة أسهمت في المحافظة على خصوصيتها. وخلال الفترة العثمانية أسهم نظام الملل في ترسيخ خصوصية الطوائف والأعراق. وخلال القرن التاسع عشر ازداد التفسخ الاجتماعي نتاج التدخلات الأجنبية في أوضاع الأقليات، حيث فرضوا أنفسهم حماة لتلك

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء السوري. على الرابط الآتي: http://www.cbssyr.sy /

[2] بشور، أمل مخائيل: **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**.ط1. بيروت. جروس برس. 2001.ص ص22– 25.

الأقليات، مما شكل حالة من كراهية السكان للأقليات نتاج الحماية الأجنبية التي شكلت مدخلاً للتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية. ومع نشوء الحركة القومية العربية بداية القرن العشرين، نظرت إليها الطوائف الأخرى بعين الشك التي تضمر وراءها تفوّق السنة على حساب الطوائف الأخرى. ومن جانب آخر تبنت القومية العربية اللغة العربية معياراً للوطنية والانتماء، فكل من لا يتحدث العربية أو أنها ليست لغته الأم نظر إليه أنه غير عربي، وبالتالي مواطن من الدرجة الثانية، وهذا بدوره أخرج الأكراد والأشوريين وغيرهم من الإثنيات الأخرى من دائرة الوطنية واعتبروا غرباء أو رعايا يعيشون على أرضٍ عربية[1]. مما زاد من التفسخ الاجتماعي في المجتمع.

وخلال فترة الانتداب الفرنسي على سوريا في الفترة الممتدة ما بين الأعوام 1920-1946م، عمد الانتداب الفرنسي إلى تعزيز الانقسامات العمودية في المجتمع السوري من خلال تعزيز الولاءات الفرعية الدينية والمذهبية والعرقية ودعمها لإضعاف الهوية السورية[2].

وتشكلت النخبة السياسية السورية في فترة ما بعد الاستقلال من أبناء العائلات الكبرى، الذين حافظوا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي سادت منذ العثمانيين. وقد فشلت هذه النخبة في معالجة الانقسامات المجتمعية داخل المجتمع السوري[3].

عمل حزب البعث خلال فترة حكمه على توطيد وتعزيز الهوية العربية والوطنية في المجتمع السوري من خلال تركيزه على العروبة، مع استمرار احتكار السلطة وقمع الحريات وتقييد الحياة السياسية، مما أدى إلى حدوث تعارض بين الهوية الوطنية والهوية العربية في المجتمع السوري، وسمح باستمرار الهويات الفرعية والولاءات الأولية الموروثة من الحقبة

---

[1] قيسون، إبراهيم: **تركيبة المجتمع السوري وحياته السياسية**. مراجعة محمد المصطفى. مركز طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.2017.ص5.

[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص42.

[3] بشور، أمل مخائيل: مرجع سابق. ص27.

الاستعمارية في البنى الاجتماعية الداخلية في الدولة الوطنية وتعزيز الولاء للجماعة على حساب الولاء للدولة والوطن بعد عجز السلطة عن بناء المجتمع وعدم قدرة المجتمع على بناء الدولة[1].

ومن خلال النظرة التاريخية الخاصة بالمجتمع السوري يلاحظ أن الولاءات الفرعية متجذّرة فيه، وقد عزز من وجودها التدخل الخارجي من جانب، واستغلال النخب السياسية لتلك الولاءات في تحقيق المصالح السياسية، وفشلهم في صهرها في بوتقة جامعة من جانب آخر.

2.1.3 التوزيع الديني والمذهبي والعرقي في سوريا

قدّر عدد سكان سوريا للعام 2018م حسب الساعة السكانية للمكتب المركزي للإحصاء السوري 24,879,711، في حين بلغ عدد السكان 17,920,844 حسب تعداد السكان والمساكن للعام 2004م[2]. وبلغ عدد المهاجرين السوريين خارج سوريا حسب إحصاءات الأمم المتحدة للعام 2017م حوالي خمسة ملايين لاجئ ومهاجر سوري[3].

إن توزيع السكان الديني والمذهبي والعرقي حسب تعداد السكان لعام 1985م، بلغ عدد المسلمين السنة 76.1%، و11.5% علويين، و3% دروز، و1% اسماعيليون، و4.5% مسيحيون، و0.4 شيعة إثني عشرية[4]. ويعرض التقرير السنوي للجنة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الحرية الدينية الدولية، التوزيع السكاني لسوريا قبل الحراك الشعبي عام 2011م كالآتي: 87% مسلمين منهم: 74% سنة و13% علويين واسماعيليين وشيعة، و10% مسيحيين، و 3% دروز، أما تقديرات عام 2010م فكانت 92.8% مسلمين، و5.2% مسيحيين، و2% غير منتسبين[5].

[1] ساتيك، نيروز غانم: مرجع سابق. ص112.

[2] المكتب المركزي للإحصاء السوري. بتاريخ 2018/4/7. مرجع سابق.

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "حالة الطوارئ في سوريا". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QOWGHz

[4] قيسون، إبراهيم: مرجع سابق.ص7.

[5] Annual Report of the U.S. Commission on International Religious Freedom.Washington. April 2017.p92. http://www.uscirf.gov/reports-briefs.

ويرى الباحث أن الإحصاءات المتوفرة ما بعد تعداد السكان للعام 1985م حول التوزيع الديني والمذهبي والإثني للمجتمع السوري تفتقر للدقة والمصداقية وفي غالبها تقديرات، فالمكتب المركزي للإحصاء السوري وهو المؤسسة الرسمية المسؤولة عن إصدار الإحصاءات الرسمية لا ينشر إحصاءات تتعلق بالتوزيع الديني أو المذهبي أو الإثني للمواطنين السوريين ويدلل على ذلك بيانات التعدادين الرسميين للسكان للأعوام 1994-2004م، وكذلك المسوح السكانية اللاحقة المنشورة على الموقع الإلكتروني للمكتب. ويأتي ذلك انسجاماً مع بيانات سجل الأحوال المدنية السوري الذي يجمع بيانات عن الديانة دون المذهب وفقاً لقانون الأحوال المدنية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 26 لعام 2007م، تعليمات المادة 22 فقرة 8:" يذكر الدين في الحقل المخصص لذلك بناءً على طلب صاحب العلاقة ولا يذكر المذهب"، والمادة 61 فقرة 6:" يجب ذكر الدين على البطاقة الأسرية دون ذكر المذهب".[1] وتبقى الإحصاءات المتوفرة لمؤسسات دولية ومؤسسات ومراكز بحثية غير رسمية سورية. ويمكن أيضاً تفسير أسباب عدم دقة التقديرات الإحصائية المنشورة حول التوزيع الديني إلى تصنيف السكان المذهبي والإثني والقومي عرب وغير عرب، فبعض الإحصاءات المذكورة أعلاه شملت المسلمين كفئة واحدة من سنة وعلويين وشيعة بغض النظر عن المذهب أو العرق.

ويتشكل المجتمع السوري من المجموعات الدينية والمذهبية والإثنية الآتية: السنة، والعلويون، والشيعة، والإسماعيليون، والدروز، والروم الأرثوذكس، والموارنة، والروم الكاثوليك، واللاتين، والسريان، وفئة قليلة من اليهود، والأكراد، والأرمن، والتركمان، والأشوريين والشركس[2]، وقد حافظت الإثنيات المختلفة على خصوصيتها الثقافية واللغوية، ولعبت الطوائف والإثنيات دوراً فاعلاً في حياة المجتمع السوري.

يطغى الطابع الإسلامي السني على المجتمع السوري كونهم يشكلون الأغلبية السكانية حسب الإحصاءات الرسمية وغير الرسمية التي تقدرها ما بين 75% إلى 80% مع الأكراد

---

[1] وزارة الداخلية السورية: "قانون الأحوال المدنية". على الرابط الآتي: http://cutt.us/e8Zlh

[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص43.

والشركس السنيّن من غير العرب، وينتشر السنة العرب في غالبية المناطق السورية، حيث يشكلون أغلبية في 11 محافظة من أصل 14 محافظة وتعتبر أهم تجمعاتهم دمشق وحلب وحمص وحماة، وبشكل عام نسبة السنّة في المحافظات تشبه نسبتهم من تعداد سكّان سوريا[1]. وشكّل السنة الخصم العنيد والعدو الأكبر للانتداب الفرنسي، وكانوا أكبر الخاسرين من زوال الدولة العثمانية فرفضوا الانتداب ونادوا باستقلال سوريا[2]. ومنذ العهد الأول لبناء الدولة السورية وبعد معاهدة سايكس بيكو كان السنة العصب الاقتصادي الأساسي ومسيطرين على المشهد السياسي حتى استلام البعث الحكم عام 1963م حيث تراجع دورهم السياسي[3].

ويرى الباحث أن السنة العرب على الرغم من كونهم يشكلون أغلبية سكانية في المجتمع السوري، إلا أنهم لا يشكلون كتلة متجانسة سياسياً فقد انتشرت بينهم الأفكار القومية والعلمانية والليبرالية والتيارات الإسلامية، ويفتقدون إلى المرجعية السياسية والدينية.

أما أهم الطوائف والإثنيات المتماسكة التي حافظت على خصوصيتها وعاشت ضمن منطقة جغرافية محددة كأغلبية في سوريا هي:

أولاً: العلويون

يعرف العلويون "بالنصيرية" وهي إحدى الحركات الشيعية التي ظهرت في القرن الثالث الهجري وتنسب إلى محمد بن نصير البصري النميري[4]، وقد أطلق الفرنسيون منذ الانتداب الفرنسي على سوريا عليهم اسم العلويين نسبة إلى علي بن أبي طالب، وهم طائفة إسلامية منشقة عن الطائفة الشيعية الامامية.

---

[1] قيسون، إبراهيم: مرجع سابق. ص7.

[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص60.

[3] شبكة شام: "ناقوس الخطر يدق، السُنة في سوريا أقلية بعد عامين". 26آب/2015. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QXpBcM

[4] اليحيى، محمد بن عبد الرحمن: **مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني**.(د.ن). (د.ت).ص253.

وتشكل الطائفة العلوية أكبر الأقليات الطائفية في سوريا حيث تشكل 11.5% من مجموع السكان حسب تعداد 1985م. ويعيشون في منطقة اللاذقية وجبالها ويشكلون أغلبية سكانية فيها 75% من مجمل السكان، في حين أنهم يشكلون أقلية في المدن الساحلية مقارنة بالسنة والمسيحيين.

وللعشائر العلوية رؤساء يطلق عليهم "الشيخ" أو "رجال الدين" يتمتعون بسلطة دينية واجتماعية على رجال العشيرة، وكثيراً ما كان ينتمي زعماء العشائر الدينيون والسياسيون لعائلة واحدة. وتكتسب زعامة العشيرة بالوراثة، ويمكن تجاوز الوراثة عن طريق الشخصية الملهمة أو نفوذ في مراكز القوى على المستوى الوطني. فقد استطاعت بعض العائلات الفقيرة مثل "عائلة الرئيس السابق حافظ الأسد" اكتساب نفوذ كبير على مستوى العشيرة في مراكز نشأتهم بسبب وضعهم القوي الذي اكتسبوه على المستوى الوطني في الجيش ومراكز قوى أخرى.

وعلى الرغم من مقاومة العلويين للانتداب الفرنسي على يد صالح العلي، إلا أن سلطة الانتداب استمالت زعماء العشائر العلويين، وشرعنة وجودهم من خلال منحهم حكماً ذاتياً تطور إلى كيان سياسي عام 1922م، وقدمت فرنسا نفسها كحامية للعلويين، مما أخرجهم من عزلتهم ووضعهم على الخريطة السورية. وقد التحق العلويون بالقوات الفرنسية التي شاركت في قمع الاحتجاجات السنية ضد الوجود الفرنسي، مما شكل حالة من العداء والكراهية لهم.

خاض العلويون تاريخياً حروباً ضد المماليك والعثمانيين، وقد نما لدى الطائفة شعور بعدم الثقة تجاه السنة، وولّد لديهم شعورا بالظلم والكراهية. وقد كانت جبال العلويين تعاني من التخلف عن باقي مناطق الدولة، إلا أنها تحسنت منذ الاستقلال، وترعرعت ونمت بشكل ملحوظ منذ تولي حزب البعث الحكم في سوريا منذ عام 1963م، حيث نمت اللاذقية بشكل لافت وملحوظ[1]. ويساند العلويون النظام الحالي الذي يتبع لها من حيث الانتماء الطائفي، ما ترتب عليه العداء والكراهية لهم من الطوائف الأخرى المعارضة للنظام.

[1] أنظر: بشور أمل صفحة 26 فما فوق، وديب كمال صفحة 44 فما فوق، وفان دام نيقولاوس صفحة 26 فما فوق.

ثانياً: الأكراد

يمثّل الأكراد أكبر مجموعة إثنية عرقية غير عربية في سوريا، وتقدر نسبتهم (8%) من مجمل السكان للعام 2011م في ظل غياب إحصاءات رسمية[1]. ويدين الأكراد بالإسلام وغالبيتهم من السنة، واستقرت موجات هجراتهم المتعاقبة في منطقة الجزيرة العليا شمال شرق ســوريا. وعلى الرغم من اندماج المهاجرين الأوائل منهم في المجتمع السوري واتقانهم اللغة العربية إلا أنهم حافظوا على خصوصيتهم اللغوية والثقافية وجذورهم العرقية[2].

وفي فترة الانتداب الفرنسي، ساهمت سياسة الانتداب علـــى قيـــام نزعـــات انفصـــالية لدى الأكراد، الذين طالبوا بمنحهم الاستقلال الإداري الذي أعــرض عنـــه الفرنســـيون لعـــدم إغضاب السوريين والأتراك، واحتفظ الفرنسيون بالمناطق ذات الطابع القبلي تحت سيطرتهم[3].

ويتميز الأكراد بشعورهم القومي واعتزازهم به فما زالوا يتحدثون اللغة الكردية. ونشأت لديهم حركات سياسية ذات بُعد قومي لشعورهم بالتمييز والتهميش من قبل العــرب، كـــالحزب الديمقراطي الكردي الموحد وهو حزب يساري، والحركة الشيوعية، وقــد نـــاوأت الأحـــزاب الكردية الأحزاب العربية اليسارية لعدم اعترافها بحقوقهم[4].

ضيّقت الحكومات المتعاقبة بعد انقلاب حزب البعث عام 1963م على الأكراد واتبعـــت سياسة الإلغاء الكردي بكافة الأشكال، فحزب البعث الذي ركز على القوميـــة العربيـــة معيـــاراً للوطنية والانتماء، لم يكن يعترف بالوجود الكردي في سوريا، واعتمد سياسة الاضطهاد بحقهم بعد توليه السلطة عام 1963م بهدف التضييق عليهم، ودفعهم نحو التخلي عن هويتهم القومية، أو الهجرة، أو القبول بالأمر الواقع[5]، ولم تمنحهم الحكومات حقوقهم الخاصة سواءً بالاعتراف بلغتهم

---

[1] الجزيرة نت. "الأكراد في سوريا". 2011/4/3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QZMRXB

[2] بشور، أمل مخائيل: مرجع سابق. ص32.

[3] المرجع السابق. ص33.

[4] المبارك، محمد: **تركيبة المجتمع السوري، رؤية إسلامية مبتكرة لحل الاشكال العرقي، الطائفي، الحزبي في ســوريا.** ط1. عمان. دار عمار للنشر والتوزيع. 2003. ص ص31-32.

[5] سيدا، عبد الباسط: ***الكرد والثورة السورية***. **سياسات عربية**. ع29. نوفمبر 2017. ص74.

أو بالتوظيف في الوظائف العامة، وقد عمل الرئيس السابق حافظ الأسد على إقامة حزام أمني على الحدود التركية السورية لعزل الأكراد عن محيطهم الكردي حيث وطّن أسراً عربية في المنطقة. وتعرض الأكراد للقمع والتهميش والتمييز خلال حكم عائلة الأسد، فقد قمع الرئيس بشار الأسد احتجاجات القامشلي الكردية عام 2004م المطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والثقافية[1].

وبعد انطلاق الحراك الشعبي السوري عام 2011م، سعت الاحزاب الكردية لإقامة كيان مستقل عن السلطة المركزية خاص بالأكراد.

ثالثاً: الدروز

يشكل الدروز ما نسبته 3% من سكان سوريا حسب تعداد عام 1985م، ويعتبرون الطائفة الثانية الأكبر عدداً بعد العلويين. ويتميز الدروز عن المجتمع السوري في معتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم، ويطلقون على أنفسهم "الموحدون"، وهم مجتمع منغلق على ذاته، ويرفضون الدخول في ملتهم أو التبشير بها[2]. ويتركز وجودهم بنسبة 90% منهم في منطقة السويداء الجنوبية، ويعمل أكثرهم في الزراعة، وبقيت منطقتهم حكراً عليهم ولم يتم السيطرة عليها من باقي الطوائف، وانحصر التناقض الطائفي داخل الطائفة ذاتها متخذاً منحى اجتماعيا اقتصاديا طبقيا، وليس صراعاً طائفياً دينياً كباقي المجتمعات السورية المتعددة. وخضع المجتمع الدرزي لحكم طبقة من العائلات التي استخدمت سلطتها التقليدية للصراع على السلطة السياسية في الانتخابات المحلية[3].

مع انطلاق الحراك الشعبي في سوريا عام 2011م حذر شيوخ الطائفة من الحرب، إلا أن فئة منهم إنضمت إلى المعارضة السورية وسيطرت على أجزاء من السويداء، ولأسباب عدة

---

[1] أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان: **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية، 2011–2013**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. 2015.ص25.

[2] المبارك، محمد: مرجع سابق.ص64.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق.ص ص29–31.

منها ما هو إقليمي وما هو داخلي من صراعات تراجع دعمهم للمعارضة. ويصطف غالبية الدروز الأن إلى جانب النظام السوري ويقاتلون معه عبر ميليشياتهم[1].

3.1.3 خصائص المجتمع السوري

يتصف المجتمع السوري بأنه مجتمع متعدد ومتنوع وسادت فيه الانقسامات العمودية دينية وإثنية وطائفية وعشائرية، وكذلك انتشرت فيه الانقسامات ما بين الحضر والريف والطبقات الاجتماعية. وحينما حصلت سوريا على الاستقلال؛ شكلت دولة دون أن تكون أمة، فكانت كياناً سياسياً دون أن تشكل مجتمعاً سياسياً[2]، هذا الواقع أفرز ولاءات فرعية أولية على حساب الولاء للوطن. ويتميز المجتمع السوري بعدة خصائص وسمات، ومن أهمها[3]:

- التركيز الجغرافي للطوائف والإثنيات، مما أسهم في فشل الاندماج الثقافي للمجتمع السوري، فحافظت كل جماعة على خصوصيتها وأسهم في عزلة الجماعات عن بعضها عن بعض مما عزز من حالة العداء والكراهية فيما بينها.

- سيطرت المؤسسات على المجتمع، وفقدان المجتمع سيطرته على المؤسسات، كتعبير لحالة الاغتراب عن الذات، ولعبت هذه المؤسسات دوراً في توجيه المجتمع، فحزب البعث ومنظماته هيمن على الحياة السياسية والاجتماعية مما كرّس حالة الاغتراب عن المجتمع.

- المجتمع السوري مجتمع تقليدي قائم على الروابط الاجتماعية الأولية كرابطة القربى والتضامن، مع غياب لدور الدولة في التنشئة الاجتماعية التي احتكرت عملية التنشئة السياسية.

- المجتمع السوري متسامح ومستقر اجتماعياً ولم يشهد أزمات عرقية أو طائفية عميقة قبل انطلاق الحراك الشعبي عام 2011م، مما أزم الأوضاع الاجتماعية لمجتمع متعدد وعزز حالة الانغلاق المجتمعي بين أطيافه.

---

[1] قيسون، إبراهيم: مرجع سابق. ص9.

[2] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص 22.

[3] صالح، سومر منير: ***الصراع الأهلي في الأزمة السورية ديناميات وضوابطه وتجلياته***. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**. ع 38 (1). حزيران/ 2016. ص ص 172 – 174.

2.3 التركيبة السياسية للدولة السورية

في هذا المبحث سيتم تناول نشأة الدولة السورية الحديثة منذ عهد ما بعد الاستقلال عام 1946م والحياة السياسية فيها.

1.2.3 فترة الانتداب الفرنسي 1920-1946م

كانت سوريا ولاية من ولايات الخلافة العثمانية زهاء أربعة قرون، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء (بريطانيا، فرنسا، روسيا، والولايات المتحدة الأمريكية) سقطت الولايات العربية بأيديهم، واصطف العرب بقيادة الشريف حسين بن علي الذي أعلن الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك، إلى جانب الحلفاء في حربهم ضد دول المركز (ألمانيا، تركيا، اليابان)، والتي انتهت بدخول الأمير فيصل الأول إلى دمشق عام 1918م[1] وإعلانه استقلال سوريا لأول مرة بتاريخ 8 آذار/مارس 1920م وتتويجه ملكاً على بلاد الشام قاطبة. وبموجب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916م كانت سوريا الصغرى من نصيب فرنسا ودخلت القوات الفرنسية دمشق في 24 تموز/يوليو 1920م بعد انتصارها على جيش الملك فيصل الأول بمعركة ميسلون[2].

عمدت سلطة الانتداب الفرنسية على استخدام سياسة "فرق تسد" واتّبعت سياسة طائفية تعزز من دور الجماعات الدينية والإثنية، وحاولت خلق سياسات انفصالية لتعزيز استعمارها وديمومته في سوريا بأقل التكاليف[3]، فشرعت بتقسيم سوريا إلى أربعة كيانات طائفية مذهبية[4]، وقامت بتجنيد الأقليات الدينية والإثنية كالدروز والعلويين والأكراد في القوات الخاصة للشرق الأدنى، حيث اقتصر التجنيد على المجموعات غير المتطلعة نحو الاستقلال، أما العائلات السنية فقد نأت بنفسها عن التجنيد كونه يخدم المصالح الاستعمارية[5].

---

[1] الدهامشة، عبد الله: **سوريا مزرعة الأسد**. ط2. بيروت. دار النواعير. 2012. ص7.

[2] حداد، غسان محمد رشاد: **من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966 (أوراق شامية)**. ط1. عمان. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. 2001. ص9.

[3] ساتيك، نيروز غانم: مرجع سابق. ص 108.

[4] ديب، كمال: مرجع سابق. ص41.

[5] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص51-52.

واجه الشعب السوري بكافة مكوناته الدينية والطائفيـــة والإثنيـــة إجــراءات الاحــتلال الفرنسي، رافضاً للاستعمار وأدواته، فقد شهدت الأراضي السورية عدة ثورات متتاليـــة، منهـــا الثورة السورية الكبرى عام 1925م بقيادة سلطان باشا الأطرش، وكان مـــن أهـــدافها تحقيـــق الاستقلال والمحافظة على وحدة البلاد السورية والاعتراف بدولة سورية عربية مستقلة واحدة[1].

وفي هذه الفترة تشكّلت الأحزاب والجمعيات السياسية، ومنها الجمعية التأسيسية، وحزب الكتلة الوطنية وهو تجمع عريض يضم القوى الوطنية ويمثّل أهم حزب سياســـي فـــي تـــاريخ مقاومة سوريا للانتداب الفرنسي، وروادها قوميين وزعماء العائلات السنية المالكـــة، وعصـــبة العمل القومي، والحزب السوري القومي، والبعث العربي، والإخوان المسلمون، وغيرهـــا مـــن الأحزاب[2].

ومع تراكم النضال السياسي للنخب والقوى السياسية السورية، وقّعت ســـوريا وفرنســـا معاهدة صداقة وتحالف عام 1936م، تحصل سوريا من خلالها على حقها كدولة مســـتقلة بعـــد ثلاث سنوات من الاتفاقية، إلا أن الاتفاقية لم يصادق عليها مجلـــس الشـــيوخ الفرنســـي بعـــد التغييرات الحكومية في فرنسا. وأعلنت فرنسا عن استقلال سوريا رسمياً عام 1941م، وجرت انتخابات نيابية عامة عام 1943م مكنّت الكتلة الوطنية من السيطرة على الوزارة وأنتخب فيهـــا شكري القوتلي رئيساً للجمهورية، وحصلت سوريا على استقلالها في 17 نيسان/ابريل 1946م[3].

2.2.3 نشأة الدولة الوطنية

ظهرت الدولة السورية بعد حصولها على الاستقلال من فرنسا عام 1946م، وشـــهدت فترة ما بعد الاستقلال جملة من التحديات كان لها تأثير على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية

---

[1] عثمان، هاشم: **تاريخ سورية الحديث**. ط1. بيروت. رياض الريس للكتب والنشر. 2012. ص ص71-72.

[2] بشور، أمل مخائيل: مرجع سابق. ص ص 75-81.

[3] راثميل، أندرو: **الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية 1949-1961)**. ترجمة عبد الكـــريم محفوض. ط1. دار سليمة للكتاب. 1997.ص ص14-15.

والاجتماعية، ومن أبرزها الانقلابات العسكرية والوحدة مع مصر عام 1958م، واستلام حزب البعث للسلطة عام 1963م وسيطرة عائلة الأسد على الحكم منذ عام 1970م[1].

أولاً: الأوضاع السياسية خلال الفترة 1946-1970م

رحل الاحتلال الفرنسي عن سوريا عام 1946م، مخلّفاً وراءه مجتمعاً مقسّماً تسوده روح العشيرة والقبيلة والانتماءات الفرعية، وسيطرة رجال الإقطاع وزعماء العشائر، وغياب الرؤية السياسية والاقتصادية لغالبية الأحزاب السورية لمعالجة قضايا التخلف الاجتماعي والسياسي والاقتصادي[2]، مما شكل عبئاً على النخبة السياسية في إدارة البلاد وتشكيل الهوية الوطنية. فالنخبة التي سيطرت على السلطة هي الفئات والشرائح الاجتماعية الثرية والمنحدرة من أصول إقطاعية، وعملت على تثبيت سلطتها بالاعتماد على الشرائح الاجتماعية التي ينتمون إليها، وإلى كبار الملاك وكبار ضباط الجيش وتحالفات عشائرية والفئات الوسطى في الريف والمدن، وتاريخها النضالي. وركزت اهتمامها على السيطرة على التوازنات الاجتماعية والسياسية وصيانة وجودها السياسي، مع إتاحة حيز من الحريات والديمقراطية[3].

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت الحياة السياسية نظاماً برلمانياً ديمقراطياً تعددياً قائماً على التداول السلمي للسلطة وأنشئت المؤسسات الدستورية على النمط الفرنسي مع مراعاة الطائفية والإقليمية[4]، ونظّمت أول انتخابات نيابية في 9 تموز/يوليو 1947م بعد استقلال سوريا، شاركت فيها الأحزاب التقليدية والقومية والإسلامية، وتوالت على الحكم في العهد الوطني حكومات متعددة، بلغ عددها سبع حكومات[5]، إلا أن الحياة الديمقراطية لم تدم طويلاً حيث أنهتها الانقلابات العسكرية المتتالية منذ العام 1949م[6].

---

[1] زيادة، رضوان: **السلطة والاستخبارات في سورية**.ط1. بيروت. رياض الريس للكتب والنشر.2013. ص38.

[2] ادريس، عمر: ادريس، عمر: **الاضطهاد السياسي في سورية من 1970-2010**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك. الدنمارك. 2014. ص26.

[3] تركماني، عبد الله: "نشأة الدولة السورية الحديثة وتحولاتها". مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 25 فبراير/2016. ص16. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zoLuuM

[4] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص39، ص 81.

[5] ادريس، عمر: مرجع سابق. ص 28.

[6] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص82.

وعلى مستوى الأحزاب السياسية انقسمت الأحزاب في سوريا إلى تيارين: تقليدي صاحب النفوذ في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائم على العشائرية والمذهبية ويتمثل في الكتلة الوطنية التي انشطرت إلى الحزب الوطني، وحزب الشعب، وتيار الأحزاب الأيديولوجية والعقائدية قومية واشتراكية وإسلامية،[1]، ومنها الحزب القومي السوري الاجتماعي، الذي لاقى قبولاً وانتشاراً بين الأقليات المسيحية والعلوية والشيعة والدروز، وحزب البعث العربي الذي أسسه ميشيل عفلق وصلاح البيطار ورفع شعار "الوحدة، والحرية، والاشتراكية"، وقد انتشر في أوساط الريفيين والطبقات الوسطى والدروز والعلويين، والحزب الاشتراكي العربي بقيادة أكرم الحوراني. وإلى جانب الأحزاب القومية العلمانية ظهرت حركة الإخوان المسلمين في سوريا وتمثّل امتداداً للإخوان المسلمين في مصر، وقد انتشرت في المدن السورية حيث الأغلبية السنية[2]. فغالبية الأحزاب السياسية السورية كانت تعبيرا لمصالح إقليمية، مع تركزها في مناطق محددة، وتكونت عن طريق قنوات اجتماعية تقليدية، وهذا بدوره أدى لاستمرار وجود الولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية في الحياة السياسية السورية، وانعكس ذلك بوضوح في حزب البعث الذي تقلد السلطة في سوريا عام 1963م[3]. وانتقل صراع الأحزاب على السلطة إلى الجيش الذي أصبح ساحةً للصراعات مما فاقم من الاضطرابات في الحياة السياسية السورية[4].

وعلى مستوى الجيش ورثت الدولة بعد الجلاء جيش الشرق المؤلف من الجنود والضباط السوريين في الجيش الفرنسي في سورية ولبنان، وكان حديث النشأة والتكوين ويفتقر لمقومات الجيش. وعملت وزارة الدفاع السورية على تقليص عدده في منتصف عام 1948م بحجة تفكيك "التكتلات العنصرية" فيه. وانتشرت في أوساطه الأفكار السياسية والأيديولوجيات الجديدة، مثل اليسار والقومية العربية[5].

---

[1] الجباعي، جاد عبد الكريم: **البنيّة التسلطية للنظام السوري، النشأة والتطوّر والمآل**. في: علي، أزاد أحمد وآخرون: **خلفيات الثورة دراسات سورية**. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. 2013. ص197.

[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص 85،86، 90،91، 94.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص37.

[4] بشور، أمل مخائيل: مرجع سابق. ص99.

[5] بشارة، عزمي: ***الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية***. **سياسات عربية**. ع22.سبتمبر2016.ص20.

إن حالة عدم الاستقرار في سوريا والصراعات العربية والإقليمية، والصراع بين الأحزاب والنخب السياسية، وسياسية التحالفات الخارجية، وهزيمة الجيوش العربية في حرب عام 1948م ونكبة فلسطين، أعطت للجيش أهمية متزايدة في البلاد، فقد اتهَم الجيش النخب السياسية بالمسؤولية عن النكبة وعن الفساد السياسي والاجتماعي مما جعله يتدخل لتصحيح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، حيث افتتح حسني الزعيم عصر الانقلابات في سوريا في 30 آذار/مارس 1949م[1]. وشهدت سوريا خلال الفترة من 1949-1970م عشرين انقلاباً ومحاولة انقلابية[2]. ولم يقتصر تدخل الجيش في الحياة العامة على فئة دون غيرها، فقد تورطت النخب والقوى السياسية في الانقلابات، عاقدة الآمال على دور الجيش في التغلب على قوى التخلف، لكن الجيش انغمس في الصراعات بما فيها صراعات الضباط على السلطة، وانقلب على القوى التي اعتمدت على دوره في عملية انتقال المجتمع نحو الحداثة. وهكذا دخل الجيش مع الانقلاب الأول في مرحلة التسييّس والخروج من الثكنات من دون العودة إليها[3]. فكانت الانقلابات انعكاساً لحالة عدم الاستقرار السياسي ولتفكك المجتمع السوري.

تعطلت الحياة السياسية خلال فترة الانقلابات العسكرية لغاية عام 1954م، ودخلت سوريا مرحلة جديدة، وعادت الحياة السياسية من جديد وارتد الجيش إلى ثكناته[4]، وتصدّر المشهد تناقضات أبرزها تقهقر القوى التقليدية لصالح اليسار والشيوعيين والقوميين، وصعود حزب البعث كفاعل أساسي على الساحة السياسية والجيش[5]، خاصةً بعد اندماجه عام 1953م مع مع الحزب العربي الاشتراكي مما شكل معارضة ثورية كبيرة. وانتشر الحزب بين الطبقة الوسطى في سوريا مستفيداً من تداخل الصراعات الإقليمية والدولية والصراعات المحلية. وشهدت مرحلة النصف الثاني من الخمسينيات صراعاً بين النخب والقوى السياسية وتنامي قوة

---

[1] ادريس، عمر: مرجع سابق. ص ص32-33.
[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص117.
[3] بشارة، عزمي: ***الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية***. مرجع سابق. ص ص18،20.
[4] اليحيى، محمد بن عبد الرحمن: مرجع سابق. ص59.
[5] بشور، أمل مخائيل: مرجع سابق. ص 328.

الشيوعيين، وتفتت الجيش بين تياراته المختلفة، فشكّل ذلك دافعاً للبعث المسيطر على الائتلاف الحاكم والجيش للسعي للوحدة مع مصر بقيادة جمال عبد الناصر[1].

بدأ عهد الوحدة الاندماجية السورية المصرية نهاية عـــام 1958م وقيـــام "الجمهوريـــة العربية المتحدة" بزعامة عبد الناصر[2]، وخلال عهد الوحدة عمد عبد الناصر على إعادة هيكلية دولة الوحدة فحل الأحزاب السياسية في سوريا، وقام بتطهير الجيش من الضـــباط الشـــيوعيين والبعثيين، وإبعاد الجيش عن السياسة[3]. ونتاج سياسات عبد الناصر تجـــاه ســـوريا وتجريـــدها من شخصيتها وخصوصيتها، جاء انقلاب 28 أيلـــول/ســـبتمبر 1961م لإنهـــاء عهـــد الوحـــدة والانفصال عن مصر، فعمل قادة الانقلاب إلى إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليـــه قبـــل عهـــد الوحدة، وانتهاء عهد الوحدة مع مصر[4]. وأطلق قادة الانقلاب على ســـوريا اســـم "الجمهوريـــة العربية السورية"[5].

انقسمت النخب السياسية بعد انقلاب عام 1961م بين مؤيد ومعارض لحادثة الانفصال، بيد أن النخب العسكرية المؤدلجة حسمت أمرها بالانتقال إلى نمط "الشرعية الثورية" بتحالف بين الناصريين والبعثيين واستلام السلطة بانقلاب 8 آذار/مارس 1963م[6]، مما أوصل حزب البعث من جديد إلى السلطة، وبسبب الصراع بين أجنحة البعث قامت اللجنة العسكرية البعثية (تتكـــون من خمسة ضباط: ثلاثة علويين منهم حافظ الأسد، واثنان اسماعيليين، وانضم اليهم ضابط آخر من الدروز) بانقلاب في شباط /فبراير عام 1966م على انقلاب آذار/مارس 1963م، وأشرفت على بعثنة الجيش وتطهيره من التيارات والانتماءات الحزبية المختلفة وإحلال قوى البعث فـــي

---

[1] هينبوش، رايموند: **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث**. ترجمة حازم نهار. ط1. بيروت. رياض الريس للكتـــب والنشر. 2013.ص ص182، 186.

[2] هينبوش، رايموند: مرجع سابق. ص187.

[3] ديب، كمال: مرجع سابق. ص ص178-179.

[4] تركماني، عبد الله: مرجع سابق. ص23.

[5] ديب، كمال: مرجع سابق. ص209.

[6] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص ص 42-43.

المفاصل الرئيسة للجيش[1]، وأصبحت قيادة البعث ذات صبغة طائفية علوية اسماعيلية درزية، مما جسد حالة الانقسام الاجتماعي الكامن وراء الاختلافات السياسية، وتركزت السلطة بأيدي أبناء الطبقة الوسطى ومن أبناء الأقليات[2].

أدى استيلاء البعثيين على السلطة بعد انقلاب 8 آذار/مارس 1963م إلى تغيير مفاجئ في العلاقة بين مكونات الشعب السوري، فعلى المستوى الطائفي (سنّة وغير سنّة)، ومناطقياً (ريف ومدن)، وطبقياً (أغنياء وفقراء)، وسياسياً (محافظين وتقدميين)، وانعكس ذلك على بنية النخبة السورية الصاعدة. ففترة ما بعد الاستقلال وحتى انقلاب البعث عام 1963م سيطر أبناء المدن السنة والاغنياء والمحافظون من الأحزاب السياسية على المناصب العليا والهامة في الدولة، مقابل تمثيل ضئيل للطوائف الأخرى غير السنيّة، وقد تغيرت البنية الاجتماعية والسياسية للمجتمع السوري بعد انقلاب البعث جذرياً، فسيطر أبناء الطوائف غير السنيّة وخاصة العلويون والدروز والاسماعيليون وأبناء الريف والطبقة الوسطى والأحزاب التقدمية على الحياة السياسة السورية بعد عام 1963م[3].

وتوصف فترة حكم البعث منذ انقلاب آذار/مارس 1963م بالاستبدادية، فعلى إثر الانقلاب أعلنت حالة الطوارئ والأحكام العرفية وحلت الأحزاب وقيّدت الحريات العامة والحياة السياسية لصالح حزب البعث، ولم يجرِ أية انتخابات رئاسية أو تشريعية أو محلية، إلى جانب تطهير الجيش وبعثنته، وحاولت القيادة التاريخية للبعث السيطرة على الجيش، بيد أن تحالف الجناح اليساري للبعث مع اللجنة العسكرية حسم أمر ازدواجية السلطة بين الجيش والحزب لصالح الجيش بانقلاب 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1970 بقيادة حافظ الأسد اثناء انعقاد المؤتمر العاشر لحزب البعث[4]، ليبدأ عهد جديد لسوريا دشنه حافظ الأسد.

---

[1] ديب، كمال: مرجع سابق. ص217.

[2] هينبوش، رايموند: مرجع سابق. ص ص 202-203.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص ص 122-123.

[4] ادريس، عمر: مرجع سابق. ص67.

ثانياً: الأوضاع السياسية خلال حكم عائلة الأسد 1970-2011م

تشكل مرحلة حكم عائلة الأسد مرحلة جديدة في تاريخ سوريا الحديث، إذ انتقلت سوريا من نظام سياسة الحزب الواحد إلى التفرد في السلطة وهيمنة حكم الفرد على مؤسسات الدولة كافة.

أ. عهد حافظ الأسد 1970-2000م

أطلق الأسد على انقلاب تشرين الثاني/نوفمبر 1970م "الحركة التصحيحية" لمعالجة أخطاء سنوات حكم البعث منذ 1963م، وقد دشن عهده بمبادرة سياسية لاقت قبولاً محلياً وإقليمياً، تؤكد على الوحدة الوطنية بين القوى السياسية وتخفيف التوجه الاشتراكي للمجتمع[1]، لمنح نظامه مظهراً حديثاً.

وفي السنوات الأولى لحكمه نظّمت انتخابات رئاسية عام 1971م انتخب فيها رئيساً للبلاد[2]، وأصبح أول رئيس علوي لسوريا ووضع حداً للتقليد السوري بأن يكون الرئيس سنياً[3]، وأعلن عن تشكيل "الجبهة الوطنية التقدمية" التي تتألف من مجموعة من الأحزاب السورية إلى جانب حزب البعث، ونظّمت انتخابات برلمانية عام 1973م تشكّل على أثرها البرلمان، ووضع دستور جديد لم يخل إصداره من معارضة النخبة المدنية والطبقة الوسطى ورجال الدين السنة، وبدأت تتشكل ملامح النظام السوري الجديد[4].

منح الدستور الجديد رئيس الدولة صلاحيات موسعة تعكس مدى سيطرته دستورياً على مؤسسات الدولة كافة بما فيها الجيش حيث يقلد الرئيس منصب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وتركيز الصلاحيات بيده دستورياً وقانونياً وفعلياً، حيث يتمتع بكافة السلطات التنفيذية

---

[1] زين العابدين، بشير: ***مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة***. **مجلة البيان**. التقرير الاستراتيجي التاسع، الامة واقع الإصلاح ومآلات التغيير.2012. ص156.

[2] زين العابدين، بشير: مرجع سابق. ص156.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق.ص 109.

[4] واكيم، جمال: **صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011**. ط2. بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012. ص128.

والتشريعية والسيطرة على القضاء وفق المواد 94، 95، 100، 101، 103، 107، 109، 111، 133، 139. وليس من صلاحية الشعب اختيار الرئيس أو عزله لاقتصارها بيد القيادة القطرية لحزب البعث، التي ترشحه، والرئيس هو الأمين العام لحزب البعث الذي منحه الدستور قيادة الدولة والمجتمع وفق المادة 8[1].

ويتصف الدستور السوري بهيمنة الطابع الإيديولوجي القومي وفق فكر وعقيدة حزب البعث، الذي يسعى إلى نمذجة المجتمع السوري وفق معتقداته القومية، ويفرض على الشعب والدولة السورية تبني شعاراته وأهدافه، والعمل من أجل تحقيقها[2].

وقد شكّل أبرز تحديات النظام الجديد تصارع التيارات داخل حزب البعث والطائفة العلوية الذين حاكوا المؤامرات ضده، فعمد النظام إلى التخلص من معارضيه من الحزب والطائفة المتآمرين، من خلال اعتماد سياسة تسريح ضباط الجيش، والموظفين في القطاع الحكومي. واعتمد الأسد بتثبيت حكمه على عائلته وقبيلته لتأمين مركزه في السلطة، فقد شغل أخوته الخمسة* مناصب عليا في الجيش والحزب ومؤسسات الدولة[3].

وقد وطد الأسد نظامه من خلال الاعتماد على عدة مرتكزات متداخلة أسهمت في تركيز السلطة بيده بديلاً للقيادة الجماعية، سواءً السياسية أو الحزبية، وأهم هذه المرتكزات حزب البعث العربي الاشتراكي، والمؤسسة الأمنية والعسكرية. حيث تعتبر المؤسسة الأمنية والعسكرية ركيزة أساسية اعتمد عليها الأسد في تثبيت حكمه، فتم تأسيس جيش مسيس ذي هيكلية واضحة وموالٍ للنظام، ويخضع لرقابة جهاز الاستخبارات، وتتغلغل فيه منظمات حزب البعث، ومنح بعض الضباط امتيازات ومناصب سياسية كعضوية اللجنة المركزية والقيادة القطرية لحزب

---

[1] اللجنة السورية لحقوق الانسان: "دستور الجمهورية العربية السورية الصادر في 13 آذار 1973". 6 شباط 2004. على الرابط الآتي: http://www.shrc.org/?p=7453

[2] ادريس، عمر: مرجع سابق.ص71.

* رفعت وجميل وإسماعيل ومحمد وأحمد. أنظر فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص113.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق.ص 112.

البعث، لضمان ولائهم مما عزز أن يكون انقلاب عام 1970م آخر الانقلابات[1]، فتم تحويل الجيش من نظام ينافس على القوى والنفوذ إلى دعامة للدولة[2]. وتتألف الأجهزة الأمنية من الاستخبارات العامة والأمن السياسي التابعين لوزارة الداخلية، والاستخبارات العسكرية والاستخبارات الجوية التابعين لوزارة الدفاع، ويشرف على هذه الأجهزة عملياً مكتب الأمن القومي التابع للقيادة القطرية لحزب البعث[3].

ويتعدى دور الأجهزة الأمنية المجال الأمني لتنشط في المجال السياسي والإداري للدولة[4]، وتحولت المؤسسة الأمنية والعسكرية إلى شريحة مستقلة بذاتها حريصة على امتيازاتها ونفوذها ومصالحها، وقامت عصبيات طائفية أو عائلية أو قبلية في السيطرة على الجيش ومن ثم الدولة، واستخدمت قوتها في صراعها مع الجماعات والفئات الأخرى[5]. وأسهم الجيش المسيس والمؤسسة الأمنية بالمحافظة على النظام وأركانه ومنع أي تمرد أو عصيان مدني وقمعه، وإجهاض أي محاولة للانقلاب العسكري، واستخدم الجيش والمؤسسة الأمنية كأداة لقمع الاضطرابات[6]. وقد اقتصرت أهم المناصب في المؤسسة الأمنية والعسكرية على العلويين دون غيرهم، على الرغم من تعيين ضباط سنيين كوزير الدفاع مصطفى طلاس، الذين لم يكن لهم اتباع شخصيون داخل المؤسسة، وقد يرجع تعيين الضباط السنة في المناصب العليا في الجيش لتبديد الانطباع بطائفية الجيش واقتصارها على العلويين ولتهدئة السنة[7].

واستخدم النظام السياسات الطائفية القائمة على المحاور الآتية:

- تركيز القوة السياسية بيده: حيث استمرت حالة الطوارئ والأحكام العرفية وحل الأحزاب وتقييد الحريات منذ انقلاب البعث عام 1963م، وسيطر على الحركة النقابية والحركة

[1] بشارة، عزمي: ***الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية***. مرجع سابق. ص10-11.
[2] هينبوش، رايموند: مرجع سابق.ص256.
[3] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص 67.
[4] زين العابدين، بشير: مرجع سابق. ص159.
[5] تركماني، عبد الله: مرجع سابق. ص33.
[6] هينبوش، رايموند: مرجع سابق. ص ص263-264.
[7] أنظر: فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص110. و جولدسميث، ليون: "العلويون والأسد.. لماذا تدعم هذه الطائفة النظام". ترجمة علاء الدين أبو زينة. صحيفة الغد. 28 نيسان/أبريل 2012. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2OE7arj

السياسية، وحل النقابات المهنية، واحتواء المعارضة وتفريغها من خلال حزب البعث والجبهة الوطنية، فلم يصدر نظام الأسد قانوناً للأحزاب، ومنع تأسيس أحزاب جديدة، وكذلك منع تشكيل جمعيات مدنية جديدة[1]. ومارس العنف السياسي تجاه أقطاب المعارضة خارج الجبهة الوطنية وخاصة الإخوان المسلمين أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، حيث ضرب مدينة حماة في شباط /فبراير 1982م وقتل عدة آلاف من المدنيين، مقدماً مثالاً لما يمكن أن يفعله ضد كل من يعارض سلطته، واتبع سياسة التهميش والإقصاء والاعتقال السياسي بحق المعارضين داخل سوريا، أما المعارضة خارج سوريا فاتبع معها سياسة "الذراع الطويلة" القائمة على الاغتيالات والتصفية الجسدية[2].

- استخدام سياسة "القبض على المصالح"، لترسيخ سلطته وشراء الولاءات لنفسه، بمنح الامتيازات المادية لأفراد وزعامات الطوائف السورية، وعمد إلى استمالة نخب ثقافية ورجال أعمال ورجال دين وشيوخ عشائر من الأكثرية السنية، وربط المؤسسة الدينية بالسلطة عبر بعض كبار العلماء، كما توجه إلى العشائر وإيجاد مصالح لكثيرين من شيوخهم بأشكال مختلفة[3]، وتشجيع نمط العلاقات القبلية في التمثيل السياسي[4].

- تطبيق سياسة التعددية الاقتصادية من خلال إعطاء القطاع العام على المستوى الداخلي الدور الرئيس في العملية الاقتصادية، أما على الاقتصاد الخارجي فاستبعدت السلطة القوانين التي قد تعرقل مصالحها على الصعيد الخارجي مما أدى إلى نشوء طبقة من أقارب الرئيس وأعوانه مسيطرة على قطاع الأعمال تلاقت مصالحها مع مصالح الاستبداد السياسي[5]، بالإضافة إلى شبكات من البيروقراطيين، والرأسماليين المتمركزين حول القطاع القطاع العام، والذين استفادوا اقتصادياً، بعد تطبيق قانون الاستثمارات رقم 10 في العام

---

[1] سعيفان، سمير: "حكم حافظ الأسد.. ودروس للمستقبل في سورية". موقع العربي الجديد. 2015/6/24. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xDBrkd

[2] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص 74–75.

[3] سعيفان، سمير: **حكم حافظ الأسد.. ودروس للمستقبل في سورية**. مرجع سابق.

[4] جوزيف، ضاهر: ***الطائفية ونظام الاسد في سوريا***. **الثورة الدائمة**. ع3. مارس2013. ص67.

[5] زين العابدين، بشير: مرجع سابق. ص160.

1991م، وتبني سياسات اقتصادية نيو ليبرالية، أدت الى تراجع خدمات الدولة، أمام صعود مؤسسات الرعاية الدينية، والعائلية[1].

وعلى صعيد العلاقات الإقليمية استطاع الأسد إعادة تطبيع العلاقات مع الدول العربية وخاصة مصر والسعودية بعد ان تأزمت في فترة حكم البعث وركز اهتمامه على فرض الاستقرار للنظام لمنع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية لسوريا[2]، وبرع في اللعب على التناقضات الدولية والإقليمية وتسخيرها لصالحه، فعلى الرغم من التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه حافظ على تعاونه مع الاتحاد السوفيتي، ووقف مع إيران في حربها مع العراق، وبذات الوقت استمر بعلاقاته مع دول الخليج العربي، وأرسل قواته للمشاركة بحرب تحرير الكويت. ونتاج إدارته للعلاقات الإقليمية بتلك الصورة شكل ذلك مصدر إيرادات للميزانية السورية حيث بلغت قيمة المساعدات الخارجية 60% من مجموع إيرادات سوريا خلال الثمانينيات والتسعينيات[3].

تميز عهد الأسد بتأسيس نظام قادر على تعطيل الانقلابات العسكرية التي سادت خلال السنوات السابقة لحكمه، وتركيز كافة السلطات بشخص الرئيس، والاعتماد على فئات ريفية والطبقة الوسطى تقوم على أساس الولاء لشخص الرئيس مما عزز من محافظته على مكانته، وتدجين حزب البعث ليصبح أداة في يد النظام يقوم بوظيفة التحشيد الجماهيري لصالح الرئيس، وبروز فئة من أقارب الرئيس وأعوانه مسيطرة على قطاع الأعمال.

ب. عهد بشار الأسد 2000 –2011م

حينما سئل الأسد عن خليفته في مقابلة مع مجلة "تايم" (Time) في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1992م رد قائلاً: "ليس لدي خليفة، إن من يحدد الخليفة هم المؤسسات والمنظمات

[1] جوزيف، ضاهر: مرجع سابق.ص67.
[2] واكيم، جمال: مرجع سابق. ص129
[3] زين العابدين، بشير: مرجع سابق. ص161–162.

الحكومية والدستورية والمؤسسات الحزبية"[1]، إلا أن الدلائل كانت تشير إلى توريث الحكم لنجله الأكبر باسل الذي تسلم بعض الملفات الرئيسة في الحكم لكنه توفي عام 1994م. وهيأ الأسد الأب مسألة خلافته لضمان استمرار سياسته ووصول ابنه بشار إلى سدة الحكم، فجرى إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية، بالتخلص من القوى التي تعارض التوريث، وترقية مؤيدي التوريث، وسحب ملف المسألة اللبنانية من نائب الرئيس عبد الحليم خدام وتكليف بشار به عام 1995م، ومنحه الرتب العسكرية بشكل دوري ودقيق لتؤهله لتولي منصب الرئيس، وعمل الأسد الأب على حل الخلافات مع دول الإقليم خاصة الأردن وتركيا، وتعزيز الشراكة السياسية مع إيران[2]. وقد برز بشار على الساحة السياسية والعسكرية السورية في النصف الثاني من التسعينيات قبل توليه الحكم، حيث عهد إليه بمهمات عسكرية وسياسية أخذت زخماً في الإعلام السوري، مما يمثل عملية تحضير لتولي مهمات أعلى[3].

وفي ذات السياق وتهيئةً لوصول بشار لسدة الحكم بعد وفاة والده في 10 حزيران/يونيو من العام 2000م، عقد مجلس الشعب في ذات يوم الوفاة جلسة لتعديل المادة 83 والتي تشترط أن يكون الرئيس قد اتم الأربعين عاماً لتصبح أربعة وثلاثون عاماً وهو العمر الذي يبلغه بشار، مما يعكس شمولية النظام وقدرته على نقل السلطة دون عوائق، وترشح بشار للرئاسة وعقد استفتاء يوم 10 تموز/ يوليو عام 2000م حصل فيه بشار على نسبة 97.92% من الأصوات[4].

تسلّم بشار الأسد السلطة في 17 تموز/يوليو من العام 2000م، وقدم برنامجه الإصلاحي في خطاب القسم أمام مجلس الشعب، حيث أكد أن الإصلاح سيشمل كافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والإدارية وكوادر حزب البعث، وآلية الإصلاح ستتم بشكل تدريجي لضمان تحقيق النتائج المرجوة بخطى ثابتة، وسيقوم برنامجه الإصلاحي على المبادئ والمفاهيم القديمة، مع

---

[1] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص185.

[2] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص ص100-108.

[3] فان دام، نيقولاوس: مرجع سابق. ص.184.

[4] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص ص110-113.

أقلمتها للمتغيرات الحديثة، وأكد على ضرورة النقد والحوار البنّاء لاستقصاء الحلول للمشكلات التي يعاني منها لمجتمع السوري[1].

واجه بشار الأسد عوائق لتنفيذ برنامجه الإصلاحي تتمثل في الحرس القديم في القيادة القطرية لحزب البعث والتي تم التجديد لها في المؤتمر التاسع للحزب، والتي وجدت الفرصة مؤاتيه لممارسة دور غاب عنها خلال عهد حافظ الأسد، وكان لها مواقف سلبية نحو أفكار الانفتاح السياسي والاقتصادي وأحيانا العرقلة، وقد حاول بشار الأسد ومنذ بداية ولايته تجنب المواجهة مع بنية السلطة التي ورثها عن والده، فسعى إلى التعامل مع المعارضة المحتملة لمحاولاته لتعديل السياسات عبر الالتفاف عليها للمحافظة على السلطة التي ورثها بشار عن أبيه[2].

ولتحقيق برنامجه الإصلاحي عمل على توسيع الحكومة وإدخال عدد من الوزراء من ذوي الكفاءة والاختصاص في المجالات التي سيشغلونها، وسمح بمزيد من الحريات على مستوى الصحافة والإعلام، وعمد إلى تخفيف الاعتقالات السياسية، وسمح بتأسيس حزب "تحالف الوطنيين الأحرار"، وتخلّص من قيادة الحرس القديم في القيادة القطرية للبعث في المؤتمر العاشر عام 2005م وعلى رأسهم عبد الحليم خدام نائب الرئيس حافظ الأسد، وعلى الرغم من سياسة الإصلاح المتبعة إلا أنها كانت منصبّة على القضايا الشكلية، وعلى ترسيخ نظام الحكم الذي ورثه عن أبيه[3].

استناداً إلى برنامج الإصلاح الذي أطلقه بشار الأسد في خطاب القسم لمواجهة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، برز حراك سياسي على الساحة السورية عرف بـ "ربيع دمشق" في العام 2000م، قاده شخصيات من المعارضة والمثقفين السوريين والتجمع الديمقراطي، وطمح الحراك أن يكون شريكاً للنظام في عملية الإصلاح، ومثّل مدخلاً للتغيير

---

[1] العكيدي، بشار فتحي جاسم: ***الإصلاح السياسي في سوريا*. دراسات إقليمية**. ع14. 2009. ص ص 242-243.

[2] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص ص115-116.

[3] العكيدي، بشار فتحي جاسم: مرجع سابق. ص ص244-246.

الديمقراطي وإصلاح النظام، وتركزت مطالب الحراك على إجراء الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية، كإلغاء حالة الطوارئ والسماح بالحريات السياسية، وإلغاء المادة الثامنة من الدستور التي ترسخ حزب البعث قائدا للدولة والمجتمع، والسماح بتكوين الأحزاب وغيرها[1]. وتميز "ربيع دمشق" بإنشاء المنتديات السياسية غير الرسمية لمناقشة القضايا السياسية وقضايا المجتمع المدني والإصلاحات، أشهرها منتدى الحوار الوطني، ومنتدى جمال الأتاسي، وكذلك تشكيل لجان أحياء المجتمع المدني في سوريا[2]. وقد انقسم التيار الداعي للإصلاح إلى تيارين: تيار سعى إلى التغيير الهيكلي تدريجياً ويتفق مع سياسة النظام، وتيار التغيير السريع الذي يرى أن النظام غير قادر على إصلاح نفسه ولا بد من مواجهته بحركة شعبية واسعة[3]، وقد صدر عن المثقفين السوريين بيانان للإصلاح، بيان الـ 99 في خريف عام 2000م، وبيان الـ 1000 مطلع عام 2001م[4].

وقفت القيادة السياسية السورية بقوة ضد "ربيع دمشق" وأجهض خلال فترة وجيزة وأغلقت المنتديات واعتقل رموزها، ويمكن إرجاع تعثر الحراك إلى سببين، السبب الأول الخلاف حول طريقة الإصلاح، فأرادها بشار تراكمية مبرمجة، في حين أن قوى الحراك دفعت باتجاه الإصلاح السريع، والسبب الثاني الأوضاع الإقليمية والدولية التي شكلت تهديداً على الاستقرار في سوريا وقد بدأت التهديدات منذ نهاية عام 2000م مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية في خريف عام 2000م، وأحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية وتداعياتها، وغزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في آذار/مارس 2003م وما تبعه من تفكك للدولة العراقية والعنف الطائفي، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير عام 2005م، هذه التهديدات جعلت مسيرة الإصلاح مشوبة بالحذر والخوف من

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2013.ص46.

[2] مركز كارنيغي للشرق الأوسط: "ربيع دمشق". على الرابط الآتي: http://cutt.us/bEjVO

[3] العكيدي، بشار فتحي جاسم: مرجع سابق. ص 248.

[4] مركز كارنيغي للشرق الأوسط: ربيع دمشق. مرجع سابق.

فقدان سوريا استقرارها الداخلي[1]. ويرى الباحث أن تلك التهديدات استخدمت من قِبل النظام كذريعة للنكوص عن وعود الإصلاح.

لم يدم عهد الإصلاح طويلاً إذ عاد النظام إلى سياسته القمعية باعتبارها وسيلة للتعامل مع المعارضة، وتبددت وعود الديمقراطية، وأشاع النظام خطاباً يتناقض مع خطاب القسم، أساسه التركيز على الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتجنيب المجتمع الهزات الاجتماعية في ظل التهديدات الخارجية، والمحافظة على الخصوصية السورية بتأهيل المجتمع للانتقال الديمقراطي تدريجياً واتباع سياسة المراحل المبرمجة للإصلاح السياسي[2]. ورغم سياسة القمع والتضييق على الحريات باسم الوحدة الوطنية تبلورت المعارضة في عدة تيارات: الإخوان المسلمون، ومثقفو المجتمع المدني من اليساريين والليبراليين، والمعارضة الكردية والأشورية. وفي سبيل توحيد جهود المعارضة المنقسمة، تم التوقيع على إعلان دمشق في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2005م، ليرسم الخطوط العريضة لعملية التغيير الديمقراطي والتعددية، في إطار التوافق بين تيارات المعارضة[3]. ولم يتقبّل النظام هذه المبادرة، وبدأ حملة من الاعتقالات لأعضائها، وحوكم معظم قياداتها بتهم من قبيل "إضعاف عزيمة الأمة"[4]. ولصعوبة التوفيق بين مطالب الأحزاب اليسارية والعلمانية مع مطالب الإسلاميين، استمرّت الانقسامات بين تيارات المعارضة وشهدت صراعاً على زعامة التحالف، وتم تهميش الأحزاب الكردية والآشورية. وبسبب الملاحقة الأمنية والاعتقالات السياسية خرج بعض رموز المعارضة إلى المنفى لتنقسم الأمانة العامة لإعلان دمشق إلى قسمين هما: الداخل والخارج، وأعلن عن قيادة جديدة في المنفى[5].

وأد بشار الإصلاح السياسي الذي بشر به، وللمحافظة على النظام السياسي اختار اللبرلة الاقتصادية على الطريقة الصينية، وتوجه نحو الإصلاح الاقتصادي القائم على اقتصاد السوق

---

[1] ديب، كمال: مرجع سابق. ص721.

[2] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص ص47-48.

[3] مركز كارنيغي للشرق الأوسط: "إعلان دمشق". على الرابط الآتي: http://cutt.us/lKmI3

[4] الجزيرة نت: "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي". 2013/5/27. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NiR3CR

[5] مركز كارنيغي للشرق الأوسط: إعلان دمشق. مرجع سابق.

الاجتماعي ورفع يد الدولة عن العملية الإنتاجية، وكذلك رفع الدعم عن السلع الأساسية تدريجياً. وأسهم التحول الاقتصادي في إفقار الريف والمدينة وتضرر الطبقة الوسطى، وتولّدت شبكة من المصالح متجاوزة الطوائف تجمع بين الرأسمالية الجديدة وأبنـــاء النخبـــة السياســـية والأمنيـــة الحاكمة. وبروز تحالف الأسرة الحاكمة ورجال الأعمال في السيطرة على مفاصـــل الدولـــة[1]. وشكّل نمو شبكة المصالح خطراً على الطبقة الوسطى التي نمت في ظل البعث، فتنـــامي قـــوة القطاع الخاص يعني رسالة للداخل أن الإصلاح يتجه نحو تخلي حزب البعـــث عـــن تحالفـــه التاريخي مع الفئات المهمشة، ويتحول إلى شراكة مع الرأسمالية السورية الجديدة[2].

وخلال السنوات الأولى لحكم بشار، شهد الإقليم عدة تـــداعيات أثـــرت علـــى النظـــام السوري، سوّقها النظام على أنها هجمة استعمارية جديدة على سوريا، خاصـــة بعـــد اغتيـــال الحريري عام 2005م وخروج القوات السورية من لبنان، وتداعيات غزو العراق عام 2003م، مما حدا بالرأي العام السوري للتجاوب مع دعاية النظام والوقوف إلى جانبه فـــي وجـــه تلـــك التهديدات. ومع خروج النظام من أزمته عام 2007م انفتح على الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة والسعودية واستعاد بعض نفوذه في لبنان، مما منح النظام ثقة بنفسه فـــي تصـــديه للتهديـــدات الخارجية، ولكنها لم تنعكس على المستوى الداخلي بالوفاء بوعده بإجراءات الإصلاحات نتـــاج زوال التهديد الخارجي بل نكث وعوده الإصلاحية واستمر بإجراءاته التعسفية[3].

وكان التخوف من إطلاق تأسيس الأحزاب وإجراء الانتخابات الحرة أن تتحول ســـوريا إلى أوضاع شبيهة بلبنان، فإجراء الانتخابات وتحررها من ضوابط مانعـــة للترشـــح الطـــائفي والعرقي سيسمح بظهور قوائم سنية معتدلة من الطبقة الوسطى حتى لو اتشح رموزها بالعلمانية، أو أخرى يدعمها إسلاميون ويؤدي ترشحها إلى فوزها بالأغلبية العددية للسنة ضد قوائم تدعمها الأقليات العلوية والدرزية والمسيحية مجتمعة ولو قدمت هذه الأقليات قائمة موحدة فـــي إطـــار

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق. ص ص54-55.
[2] ديب، كمال: مرجع سابق. ص736.
[3] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق.ص ص56-57.

علماني، ولهذا كانت الأقليات الطائفية والمذهبية حذرة من مستقبل غير مأمون، لهذا كانت داعمة للنظام من الانزلاق نحو ديمقراطية وانتخابات بعيداً عن حزب البعث[1].

استمر عهد بشار خلال الفترة من عام 2000م إلى 2011م بسياسته القمعية على المستوى السياسي ولم يفِ بوعوده الإصلاحية التي أعلنها بخطاب القسم عام 2000م، حيث استمرت حالة الطوارئ ولم يسمح بتشكيل الأحزاب وبقيت الحريات مقيدة. وعلى المستوى الاقتصادي لم تنجح لبرلة الاقتصاد في تحقيق العدالة الاجتماعية بل زادت من الفوارق الطبقية ونشوء شبكة من تحالف أصحاب المصالح بين العائلة الحاكمة ورجال الأعمال، ولم تنعكس نتائجها على الفئات المهمشة. واستمر النظام بارتكازه على المؤسسة الأمنية والعسكرية وأبناء الأقليات والمنتفعين من المزايا التي يمنحها النظام، واستمرت السياسات الطائفية التي ارتكز عليها الأسد الأب في عهد الابن.

وفي ظل أوضاع الاستبداد السياسي دخلت سوريا مع بداية عام 2011م مرحلة جديدة في عهد بشار الأسد، مع انطلاق الحراك الشعبي.

---

[1] ديب، كمال: مرجع سابق. ص ص737-738.

الفصل الرابع

دور الطائفية السياسية
في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

الفصل الرابع

دور الطائفية السياسية في إجهاض الربيع العربي "سوريا أنموذجاً"

طرأت تغيرات عديدة على الحراك الشعبي السوري منذ انطلاقته، فانتقل من كوْنه عفوياً سلمياً إلى العسكرة والصراع المسلح. فسوريا شأنها شأن الدول العربية التي شهدت "الربيع العربي" خرجت جماهيرها عن صمتها التي عاشته طوال أربعة عقود ماضية في ظل بيئة أمنية استبدادية.

ويتميز الحراك السوري كوْنه انبعث في مجتمع متعدد ومتنوع دينياً وطائفياً وإثنياً مما أعاق تبلور هوية وطنية جامعة تفصل النظام عن الدولة، والمجتمع عن النظام، وتحالف النظام مع قوى اجتماعية وفئات تجارية واستثمارية ودينية لإحكام السيطرة على المجتمع[1].

وصفَ النظام وموالوه حركة الاحتجاجات على أنها حركة تمرد غير وطنية في برامجها وأدائها تتماهى مع الخارج وتحمل في طياتها خطر تقسيم سوريا. فالتغيرات البنيوية في مسار وتركيبة المجتمع السوري بفعل الحراك رداً على ممارسات النظام القمعية ولاسيّما تصاعد الممارسات الطائفية أدت بانتقال الذاكرة الجماعية السورية من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية[2]. ودخل المجتمع حالة تمزق اجتماعي طائفي عرقي مناطقي، واستدعيت الولاءات التقليدية الفرعية ما قبل الدولة ممثلة بالانقسامات العمودية الطوائفية والمذهبية والعشائرية والجهوية التقليدية لعصبياتها. وتماهى بعض الطوائف والأقليات مع السلطة ليس على اعتبار العلاقات الزبائنية النفعية فحسب، بل تعدى إلى التمحور الذاتي الطائفي للأقليات التي تسعى إلى التماسك في المواقف العصبية حرصاً على ذاتها[3]. وبدأ تكوّر طائفيّ أكثر لدى الطوائف والأقليات، بسبب الخوف من انهيار النظام الذي مثّل لديهم فرصة كبيرة للارتقاء الاجتماعيّ

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص ص31-32.

[2] الغزالي، ناصر: "النزعة الطائفية: تجلياتها ودورها في المجتمع السوري". اللجنة العربية لحقوق الإنسان. ص3. على الرابط الآتي: http://achr.eu/old/naser.tafeh.pdf.

[3] باروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح.** ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. آذار 2012. ص392.

والسياسيّ، بعد استدعاء وعي الاضطهاد والتهميش والفقر الذي عانوه في حقب سابقة، وبسبب العنف والخوف منه أيضاً لتورّط أبنائهم في عمليات القتل والعنف ضمن المليشيات الموالية للنظام[1].

وقد كشف الحراك الشعبي السوري عن عمق الطائفية في المجتمع التي تقاطعت مع المستوى السياسي، مما تسبب في تأزّم المجتمع من الداخل. وكرّس خللاً اخترق علاقات الولاء بين الولاء للجماعة والولاء للوطن. وشهد الحراك انفجار الهويات الفرعية، وأصبحت الأبعاد الدينية والطائفية والمذهبية والقبلية تشكل المشهد السياسي[2]، بعد جنوح الحراك نحو العسكرة بفعل سياسات النظام القمعية والتدخل الخارجي لقوى إقليمية ودولية في الشأن السوري. ووظفت الطائفية كاستراتيجية في الصراع على السلطة والنفوذ والمصالح، مارستها سلطة النظام والنخب واشتركت فيها الجماهير بفعل التحشيد والتعبئة.

يتناول هذا الفصل مدى إسهام الطائفية السياسية في إجهاض الحراك الشعبي السوري والتحول الديمقراطي وتأسيس الدولة الوطنية من خلال تناول المحركات الاجتماعية والسياسية، التي تحكّمت باندلاع الحراك الشعبي السلمي وانحرافه نحو العسكرة، وتفاعلات الصراع التي أدت لانقسام المجتمع وطغيان الاستقطاب الطائفيّ حيث استخدمت الطائفية من كلا طرفي الصراع في سوريا كاستراتيجية تعبئة وتحشيد تهدف إلى تشكيل لاعبين سياسيين في سياق الصراع على السلطة والنفوذ والامتيازات، إلى جانب مظاهر الطائفية السياسية في سوريا.

1.4 الحراك الشعبي السوري

أسهمت موجة الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية نهاية العام 2010م، واستطاعت الإطاحة برأس هرم النظام السياسي في كلٍ من تونس ومصر، في الدفع باتجاه كسر حالة الخوف لدى الشعب السوري.

---

[1] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي-السياسي في سياق الثورة/الحرب**. في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**. مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا. 2013. ص ص99-100.

[2] سعدي، محمد: **أزمة دولة المواطنة بعد الحراك العربي الفدرالية حل ام مأسسة للطائفية؟**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق، ص625.

شهدت سوريا في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس 2011م دعوات للحراك الشعبي والمطالبة بالحقوق الإنسانية والكرامة، حيث دعا ناشطون سوريون إلى الاعتصام في يومي 4 و 5 شباط/فبراير 2011م أمام مبنى مجلس الشعب السوري للمطالبة بالحرية، وفي يوم 19 شباط/فبراير 2011م تعرض شاب في حي الحريقة التجاري بدمشق إلى اعتداء من قبل رجل أمن سوري مما أدى لتجمهر المارة وهتافهم "حاميها حراميها، الشعب السوري ما ينذل "، وفي 22 شباط/فبراير2011م اعتصم مجموعة من الشبان أمام مقر السفارة الليبية بدمشق تضامناً مع "الثورة" الليبية. وتزامناً مع قضية أطفال درعا خرجت مظاهرة في 15 آذار/مارس 2011م في سوق الحميدية بدمشق تم احتوائها وانتهت بالهتاف لبشار، وفي اليوم التالي اعتصم ناشطون من حقوق الإنسان أمام وزارة الداخلية وقد فضّت الأجهزة الأمنية الاعتصامات بالقوة[1].

وشكّلت حادثة اعتقال مجموعة من تلاميذ المدارس في مدينة درعا، اعتقلوا في شباط/ فبراير 2011م بتهمة كتابة شعارات لإسقاط النظام على جدار مدرستهم، محاكاة لشعارات الحراك الشعبي العربي، وتعذيبهم بقسوة في معتقلات النظام بفرع الأمن السياسي[2]، ومثلت الحادثة السبب المباشر لانطلاق الحراك الشعبي السوري. فقد انطلقت شرارة الحراك من مدينة درعا جنوب سوريا في 18 آذار/مارس 2011م، عندما خرج أهاليها مطالبين بالإفراج عن الأطفال مرددين "من ها ليوم ما في خوف" وهتفوا للحرية و"الله سوريا وحرية وبس" ذلك الهتاف الذي أصبح أيقونة الحراك السوري والرافض لاقتران الأسد في ثالوث "الله سوريا بشار"مما جعل الشعب السوري يهب للوقوف ضد نظام الأسد[3]، وقد استخدمت قوى الأمن العنف في قمع المتظاهرين، لتتحول المظاهرات والاعتصامات من درعا إلى حراك شعبي في عموم سوريا.

---

[1] أنظر: باروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح.** مرجع سابق، ص ص 173-179. وأيضاً بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق، ص ص 72-78.

[2] واكيم، جمال: مرجع سابق. ص 204.

[3] الجزيرة نت: "كيف بدأت شرارة الاحتجاجات بسوريا؟". 2012/4/3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2OA4dsj

ويعتبر الثامن عشر من آذار/مارس من العام 2011م بداية انطلاق الحراك الشعبي السوري، على شكل احتجاجات واعتصامات شعبية عفوية سلمية رافعاً شعارات تطالب بالحرية والكرامة والإصلاح، متأثرين بمناخ الحراك الشعبي في المنطقة العربية، ما جعل المواطنين يتفاعلون معه ويتجاوزون حالة الخوف من قمع النظام وجبروته، للمطالبة بإنهاء حالة الفساد والاستبداد ومتطلعين إلى التغيير والتحول الديمقراطي[1]. فاجتماع الفشل السياسي والاخفاق الاقتصادي في سوريا التي لم تحقق لا الحرية ولا الخبز وازدياد الفجوة بين طبقة تزداد ثراءً ومجتمع يزداد فقراً شكل محفزاً لانطلاق الحراك الشعبي[2]. وفي ظل اعتقاد النظام السوري أن سوريا محصّنة عما يجري من احتجاجات شعبية في العالم العربي، بسبب قرب النخب الحاكمة من الشعب، وانسجام المجتمع مع سياساتها، وغياب السخط المجتمعي على الدولة، وذلك حسب ما أدلى به بشار الأسد لصحيفة "وول ستريت جورنال" (TheWall Street Journal) الأمريكية في 31 كانون الثاني/يناير 2011م "عندما يكون هناك اختلاف بين السياسات التي تتبعها الحكومة وبين مصالح الشعب، يتولد فراغ قد يؤدي إلى اختلالات". وفي اعتقاده أن هذا الأمر غير موجود في سوريا وأن سوريا ماضية في عملية الإصلاح[3]. وما ظنه النظام مستبعداً في سوريا أصبح حقيقة واقعة حيث انطلقت الاحتجاجات واتسعت لتأخذ منحى مسلحاً عنيفاً فيما بعد.

1.1.4 الأسباب والعوامل الدافعة للحراك السوري

تتشابه أسباب ودوافع الحراك الشعبي في الدول العربية التي شهدت حراكاً شعبياً، ولا تخرج الحالة السورية عن هذا السياق، حيث تفاعلت مجموعة من الأسباب والعوامل الكامنة والمتراكمة والتي تعود إلى عقود عدة سبقت اندلاعها عام 2011م دفعت باتجاه المطالبة بالتغيير.

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق.ص83.

[2] المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية: "خطة التحول الديمقراطي في سوريا". واشنطن. آب 2013.ص12. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zqxAZb

[3] موقع bbc Arabic: "بشار الأسد: لا احتمال لانتشار الاحتجاجات إلى سورية". 31/يناير 2011. على الرابط الآتي: https://bbc.in/2Q6WUsE

أولاً: العوامل البنيوية

من أبرز العوامل البنيوية مأسسة النظام السوري للفساد والقمع الأمني ومنـــع التعدديـــة السياسية، وفشل القوى التقليدية في استيعاب الحركات الشبابية الجديدة، والفجوات التنموية بـــين المناطق المختلفة، واستئثار فئة قليلة بموارد الدولة وتهميش فئات مجتمعية إثنية ودينية، فضـــلاً عن جمود النخب وتماهيها مع مصالح النظام[1]. وكذلك عدم وجود أساس متماسك لتطوير نظـــام حكم ديمقراطي، حيث استند النظام السوري إلى عصبيات محلية طائفية وقبلية ويعبّر عن نوع من التوازنات في القوى بين مجموع العصبيات، فنشأ واستقر النظام السياسي نظاماً عائلياً معبّراً عن مصالح عصبيات حاكمة ترى في تحقيق مصالحها الخاصة نصراً للصالح العام، وبذلك انفصـــلت النخب الحاكمة عن محيطها الاجتماعي والثقافي حين جعلت الدولة مجالاً للتسوية بـــين التنظـــيم المؤسسي وبنية العصبية. وهذا بدوره قاد إلى الخلط بين شخصـــية الدولـــة وشـــخص الحـــاكم، فأضحت الدولة تعني الحاكم والحاكم يعني الدولة، ومن أجل تحقيق شرعية النظام لجأ إلى التمسك بعصبية الدم أو عصبية القرابة بوصفها من أهم مصادر شرعيته من ناحية، وبوصـــفها أساســـاً للهيمنة والحكم من ناحيةٍ ثانية[2]. وهيمن على الدولة بمنح المناصب الحساسة في الدولة لأقـــارب العائلة، وتوريث السلطة عام 2000م من الأب إلى الابن مما مهد لفقدان شرعية النظام.

ومن جانب آخر أهمل النظام دور الفرد والمجتمع في بناء هيكل الســـلطة ومؤسســـات الدولة، ووجد في أطروحته المشروع الناجح الذي ينهض بالدولة والمجتمع متناسياً واقع وتـــاريخ المجتمع[3]. فتنقل النظام ما بين أطروحات أيديولوجية مستوردة من البعث والاشتراكية في عهـــد حافظ الأسد، إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد بشار الأسد مما ولّد أزمة عدم ثقـــة بـــين الفرد والسلطة.

---

[1] علي، خالد حنفي: ***الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية***. **السياسة الدولية**.مج 46.ع184. ابريل 2011.ص57.

[2] محمد، وليد سالم: ***النظم السياسية العربية: إشكالية السياسات والحكم، مدخل لتفسير (الربيع العربي)***. **مجلـــة العلـــوم السياسية**. ع47. 2013. ص45.

[3] المرجع السابق. ص52.

وإلى جانب صفات التسلطية والعائلية للنظام القائم على الاستحواذ بالسلطة والقمع وإلغاء الآخر واستخدام العنف ضد معارضيه، اعتمد النظام الحل الأمني وسيلة للتخلص من الخلافات بين النظام والشعب بالاستناد إلى الأجهزة الأمنية المتعددة ذات الاختصاصات المختلفة، كأحداث حماة عام 1982م، حيث شكلت سطوة النظام وعنفه جزءاً من تاريخه، وتشكل في المجتمع ثلاث فئات: الأولى مؤيدة للنظام ومستفيدة من الامتيازات التي يمنحها إياها وتتماهى مع إجراءاته، والثانية كارهة للنظام وتبحث عن الأيديولوجيات التي تبين مساوئ النظام، والأخيرة صامتة خائفة[1].

ثانياً: العوامل الاقتصادية والاجتماعية

تعتبر سوريا بلداً غنياً بموارده وثرواته، إلا أنها تعاني من خلل منظومة توزيع الثروة، حيث استأثرت فئة قليلة ذات ارتباط بالسلطة والنخبة الحاكمة بمقدرات الثروة، مقابل تهميش قطاعات عريضة من المجتمع. وازدادت هذه الظاهرة مطلع الألفية الثالثة واستلام بشار الأسد الحكم وتبنيه سياسة الانفتاح الاقتصادي وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة[2]، حيث أدت سياسة الانفتاح الاقتصادي إلى تغير شكل العقد الاجتماعي الذي قامت عليه الدولة السورية في ظل حكم البعث من حيث نظريته وأطرافه، فالعقد أسس على علاقة ولاء قوية للدولة مع الفئات الشعبية، في حين أدى الانفتاح الاقتصادي إلى عداء للدولة والنظام بين ذات الفئات[3]. وقد أسهمت السياسات الاقتصادية في تراجع حجم الدعم والخدمات التي تقدمها الدولة وتضرر الطبقة الوسطى، وتراجع في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. وقد انطلق الحراك الشعبي السوري وتوطن من مراكز الأطراف المهمشة ممثلاً في المدن والبلدات المتوسطة مقابل مركز فاعل

---

[1] العزاوي، وصال: ***الثورات العربية واستحقاقات التغيير***. **شؤون الأوسط** – لبنان. ع 139. صيف 2011. ص27.

[2] شحاته، دينا، وحيد، مريم: ***محركات التغيير في العالم العربي***. **السياسة الدولية**. مج 46.ع184. ابريل 2011.ص11.

[3] سعيفان، سمير: **سياسات توزيع الدخل ودورها في الانفجار الاجتماعي في سورية**. في: علي، آزاد أحمد وآخرون: **خلفيات الثورة دراسات سورية**. مرجع سابق. ص123.

وقوي اقتصادياً وسياسياً (دمشق)[1]، وتبين المؤشرات الإحصائية تفاوتاً بين الأقـــاليم والمنـــاطق الحضرية والريفية في سوريا لصالح المناطق الحضرية.

حقق الاقتصاد السوري نمواً خلال الفترة بين الأعوام 2001–2010 بمعـــدل 4.25% تقريباً، إلا أنه لم ينعكس على نصيب الفرد من الناتج المحلي في ظل معـــدل النمـــو الســـكاني المرتفع حيث كان قد أنخفض عند حدود 2.0%[2]. كما انخفضت قدرة المواطنين الشرائية بحوالي 28% خلال العقد الماضي، وتردي في نوعية الخدمات وارتفاع أسعارها[3]، ويتفـــاوت الإنفـــاق الاستهلاكي في المناطق والأقاليم السورية فالمناطق الحضرية من المحافظات الساحلية العلويـــة أعلى بنسبة 130% من المتوسط الوطني للمناطق الحضرية السورية، وإنفاق الريف في تلـــك المحافظات أعلى بنسبة 150% من المتوسط الوطني للريف السوري، في حين أن إنفاق المناطق الريفية في شمال وشرق سوريا حوالي 60% من المتوسط الوطني كمـــا أن إنفـــاق المنـــاطق الحضرية أقل قليلاً من المتوسط الوطني السوري[4].

أما البطالة في سوريا فبلغ معدلها 14.9% عام 2011م، مع محافظتهـــا علـــى معـــدل مستقر يبلغ 8% خلال الفترة 2003–2010م[5]، وشهد الاقتصاد السوري خلال العقد الماضـــي تراجعاً في معدلات المشاركة في قوة العمل حيث لم يخلق الاقتصاد السوري سوى 400 ألـــف فرصة عمل، في ظل توقف الحكومة عن توسيع التوظيف في القطاع العـــام، وتراجـــع معـــدل التشغيل من 47% عام 2001م إلى 39% عام 2010م، مما زاد من الفئات المهمشة[6].

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق.ص93.

[2] نصر، ربيع، محشي، زكي، أبو إسماعيل، خالد: "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعيـــة". المركـــز السوري لبحوث السياسات. 2013. ص16. على الرابط الآتي: https://bit.ly/TjMOaD

[3] عبد القادر، أسامة علي محمد: **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سورية والبحـــرين"**. (بحـــث لنيـــل شهادة الجدارة). الجامعة اللبنانية. لبنان. 2013. ص63.

[4] الخفاجي، عصام: "اضمحلال دور المدينة في الثورة السورية". مبادرة الإصلاح العربي. أوراق بحثية. نيســـان/ابريـــل 2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2POOIgg

[5] مرزوق، نبيل: **التنمية المفقودة في سورية**. في: علي، أزاد أحمد وآخرون: **خلفيات الثورة دراسات سورية**. مرجـــع سابق. ص53.

[6] نصر، ربيع، محشي، زكي، أبو إسماعيل، خالد: مرجع سابق. ص ص21–22.

وازدادت نسبة الفقراء، فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 34.3% من إجمالي السكان تحت خط الفقر الأعلى[1]، وخلال العقد الماضي لم تؤد السياسات الحكومية إلى تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، حيث تركّز الفقر في المناطق الريفية الشمالية والشرقية إدلب، ريف حلب، ومحافظات الرقة ودير الزور والحسكة. وبلغ معدل الفقر في المناطق الحضرية 30.7% مقابل 36.9% في المناطق الريفية للعام 2007[2]. وتضاعف الفقر الشديد في حواضر الجنوب بين عامي 2004 و 2007م إذ انحدرت المنطقة الجنوبية كونها الأقل فقراً عام 2004م لتصبح ثاني أفقر الأقاليم عام 2007م[3].

ثالثاً: العوامل السياسية

يتصف النظام السوري كغيره من الأنظمة العربية بسمات الاستبداد والقمع ومصادرة الحريات والإقصاء والتهميش واختزال الدولة بشخص الرئيس.

وتبوأت سوريا خلال العقود الأربعة التي حكم فيها حافظ الأسد مكانة إقليمية وتعاظم دور سياستها الخارجية، وفي الوقت نفسه لم ينعكس ذلك على الإنسان ومؤسسات الدولة، وبدأ ذاك الانعكاس مع إعلان قانون الطوارئ والأحكام العرفية عام 1963م بعد تولي حزب البعث الحكم، أدى لإقصاء القوى السياسية السورية، وغياب التعددية السياسية، وترسيخ التضييق على الأحزاب السياسية، واحتكار حزب البعث العمل السياسي باعتباره الحزب القائد لإدارة الدولة والمجتمع، ما يعني إلغاء العمل السياسي وفق المنهج الديمقراطي[4].

استطاع حكم آل الأسد من صهر وظائف الدولة ووظائف السلطة، واختزال الدولة في النظام من خلال تبني سياسات أدت للسيطرة على الدولة، انطلاقاً من السيطرة على الجيش

---

[1] معن، فهد: "الثورة السورية، قصة البداية". مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. 2014. ص6. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zryUel

[2] نصر، ربيع، محشي، زكي، أبو إسماعيل، خالد: مرجع سابق. ص24.

[3] الخفاجي، عصام: مرجع سابق. ص3.

4 نهار، حازم: **مسارات السلطة والمعارضة في سورية 200-2008، نقد الرؤى والممارسات**. ط1. القاهرة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان. 2009. ص ص11-12.

والهيمنة الأمنية على الدولة ونشر ثقافة الحزب الحاكم المتمثل بحزب البعث، والسيطرة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وانتهاء بتهميش المجتمع وقواه المدنية، في ظل غياب قوانين ناظمة للحياة السياسية كقانون الأحزاب وقانون الانتخابات التشريعية[1]، لا بل وتحطيم البنية الأخلاقية للحيلولة دون بروز أي نوع من أنواع التمرد[2]، وتنامى فئات اجتماعية مستفيدة بفعل القوانين التسلطية منها ومراكز قوى لها مصالح في بقاء النظام واستمراره، حيث استشرى الفساد والمحسوبيات في مفاصل الدولة كافة، فقد بينت منظمة الشفافية الدولية أن سوريا بين أكبر الدول فساداً في العالم فثروتها لم يتم توزيعها بشكل عادل، فهناك 30% من الشعب السوري هم أقارب وعشيرة المسؤولين والذين يمثلون النواة الصلبة للنظام[3].

رابعاً: الإفلاس الاستراتيجي للنظام السوري

من أهم مؤشرات الإفلاس الاستراتيجي للنظام التناقض بين فعله السياسي وشعارات الممانعة والتصدي والعروبة التي يرفعها. فقد فشل النظام في تحقيق أي نصر حقيقي أمام إسرائيل، فخلال حكم البعث سقطت الجولان بيد إسرائيل عام 1967م، ولاحقاً لم يستطع آل الأسد تحريرها، واستمرت إسرائيل بإهانة النظام خلال حكم بشار فقد قامت بعدة عمليات ضد سورية، منها: تدمير "موقع الكبر لإنتاج الوقود الذري" في منطقة دير الزور عام 2009م، وتحليق الطيران الإسرائيلي فوق القصر الرئاسي في اللاذقية عام 2006م وغيرها[4]. إلى جانب تناقض الفعل السياسي للنظام مع شعارات العروبة ومعاداة الامبريالية التي رفعها، وذلك بمساندته إيران في حربها مع العراق في حرب الخليج الأولى 1980-1988م، بتناقض واضح لدعاوي العروبة، ثم إرسال قواته لتقاتل إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية "الإمبريالية" في

---

[1] معن، فهد: مرجع سابق. ص3.

[2] برقاوي، أحمد: **عنف البنية المتحضرة**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. ط1. شبكة حنطة للدراسات والنشر. 2014. ص18.

[3] لكريني، ادريس: ***محاسبة الديمقراطية، التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب***. **السياسة الدولية**. مج 46. ع184. ابريل 2011. ص97.

[4] التوبة، غازي: "الثورة السورية: الأسباب والتطورات". دراسة قدمت الى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في استانبول في 2012/07/1. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. لندن. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2pnN89Y

حرب الخليج الثانية عام 1990م ضد العراق[1]. فأسهمت حالة خضوع النظام السوري أمام إسرائيل، وغياب مصداقيته مع كل دعاوي العروبة والممانعة والتصدي بفقدان الثقة به لدى كثير من الأوساط الشعبية.

خامساً: تراجع عوامل الاندماج الوطني

فشلت الدولة السورية في تكوين هوية وطنية جامعة خاصة في ظل مجتمع متعدد طائفياً ودينياً وإثنياً، وتصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، بفعل سياسات النظام وفرض العقيدة البعثية العلمانية على المواطنين، محاولاً اقتلاع الدين من حياة المجتمع ووضع المناهج المختلفة لتحقيق ذلك في المدارس والإعلام والثقافة وغيرها[2]. وممارسة النظام سياسات الإقصاء والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للطوائف والأقليات. فمثلاً الأكراد عانوا من تلك السياسات كونهم غير عرب[3].

هذه العوامل خلفت في الوقت ذاته احتقاناً كان ينقصه عوامل ظرفية محفزة، كحادثة أطفال درعا، وتفاعل العوامل والأسباب الكامنة دفع باتجاه انطلاقة الاحتجاجات والحراك الشعبي في سوريا للمطالبة بالتغيير والحرية والكرامة.

سادساً: الأسباب والعوامل الخارجية

يمكن ارجاع العوامل والأسباب الخارجية التي دفعت باتجاه انطلاق الحراك الشعبي السوري إلى انطلاق الحراك الشعبي العربي، مما شكل محركاً وحافزاً لانطلاق الاحتجاجات الشعبية السورية. ويرى مؤيدو النظام أن الحراك الشعبي السوري لا يعدو كونه مؤامرة كونية على سوريا بسبب مواقفها وسياستها الخارجية. فالتدخلات الخارجية في الأزمة السورية لم تأت نتيجة عوامل برزت خلال الثورة، بل كانت في حقيقتها امتداداً لسلسلة من التفاعلات التي بدأت

[1] علي، محمد علي: "الثورة السورية أسبابها وقواها ومآلاتها". موقع الف. 2016/10/8. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PSt4HV

[2] التوبة، غازي: مرجع سابق.

[3] لكريني، ادريس: مرجع سابق.ص97.

مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، وتغير موازين القوى والتحالفات الإقليمية، فانتهى دور المثلث العربي (سوريا – مصر– السعودية)، وصعدت الأدوار الإقليمية لأطراف غير عربية، ما وضع سوريا بين قطبين إقليميين، هما تركيا وإيران التي غدت تشترك أول مرة مع سوريا في حدود برية من خلال نفوذها على العراق، بعد الانسحاب الأميركي عام2011م[1]. وقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية الضغوط على سوريا منذ سقوط النظام العراقي لإجبارها على الانصياع الكامل لسياستها في المنطقة ولإضعاف مواقف ودور دمشق في لبنان وفلسطين مما سيخدم إسرائيل، حيث وقع الرئيس الأميركي جورج بوش "قانون محاسبة سوريا وسيادة لبنان" للعام 2003م الذي يهدف إلى معاقبة دمشق التي تتهمها واشنطن بإقامة علاقات ودعم قوى المقاومة في لبنان وفلسطين والعراق، والسعي لامتلاك أسلحة للدمار الشامل، ويطلب القانون من سوريا سحب قواتها من لبنان[2]. وكذلك اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا بوقوفها وراء اغتيار رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري عام 2005م، واستغلت الحادثة لتأزيم العلاقات اللبنانية السورية، ومع الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006م اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا بدعم حزب الله، مما ترتب عليه ضرورة تغيير في سوريا لوقف الامدادات عن حزب الله. وتأتي تلك التفاعلات انسجاماً مع إعادة هندسة "الشرق الأوسط" التي يتبناها المحافظون الجدد، المبنية على سياسة التقسيم الطائفي والمذهبي والعرقي، وهو ما يصب في مصلحة أمريكا وإسرائيل[3].

2.1.4 مراحل الحراك السوري واستراتيجيات الفاعلين

مر الحراك الشعبي السوري، منذ انطلاقته بعدة مراحل رئيسة متمايزة ومتداخلة، بدأت في أوّلها عفوية وغير منظمة على شكل احتجاجات سلميّة، في المناطق الريفيــة ومراكــز المــدن

---

[1] قبلان، مروان: **الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية**. سياسات عربية. ع18. كانون الثاني/يناير 2016. ص ص67–68.

[2] عباس، أشواق: "قرأة في قانون محاسبة سوريا". الحوار المتمدن.ع 1089،25/1/2005. على الرابط الآتي: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=30486&r=0

[3] أحمد، حسين مصطفى، سلمان، خضير إبراهيم: **الصراع في سورية والقوى الإقليمية والدولية (دراسة تحليلية ومستقبلية)**. مجلة الأستاذ.مج2.ع221. 2017. ص4.

المتوسطة. وانتقلت في المرحلة الثانية إلى العسكرة والصراع المسلح بين النظام وقواه العسكرية والأمنية، والجيش الحرّ والمقاتلين المحليين والأجانب، وهيمنت القوى الجهادية والتكفيرية على المشهد، وتحول الصراع إلى صراعٍ على السلطة بين تلك القوى والنظام.

إن التحوّلات في مسار الحراك هي تحوّلات موضوعية فرضتها استراتيجيات مواجهة النظام للحراك بالقوّة المفرطة والتدخلات الخارجية المشجّعة لخيار العنف والداعمة له في ظل غياب استراتيجية واضحة ومحددة لقوى الحراك والمعارضة[1].

أولاً: مرحلة الحراك السلمي والمطالبة بالإصلاح

تأتي هذه المرحلة في سياق الاحتجاجات الشعبية العربية خاصة في تونس ومصر، كونها انطلقت سلمية مدنية وعفوية، شارك في بدايتها أطياف المجتمع السوري لإنتاج خطاب يؤسس للهوية الوطنية على حساب الهويات الفرعية، في ظل استبداد النظام وتغوله الأمني.

امتدت الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت من درعا إلى المدن الساحلية التي يقطنها العرب السنّة مثل بانياس واللاذقية ومشارف دمشق وحمص وحماة ودير الزور وإدلب وجسر الشغور، وهي مناطق مهملة ومهمشة بفعل سياسات الانفتاح الاقتصادي[2]. وقد لعب المسجد دوراً محورياً خاصة في مراكز المدن الرئيسة في استخدامه مركز انطلاق التظاهرات أكثر من كونه موجها لها في ظل قانون الطوارئ الذي يمنع التظاهرات والتجمعات[3].

تتميز هذه المرحلة التي امتدت ما يقارب ستة أشهر بالعفوية وغياب قيادة منظمة لها، ولا تتبع أي من الأحزاب السياسية في بدايات انطلاقها، وبالسلميّة، باعتراف الرئيس السوري

---

[1] خدّام: منذر: "**ربيع سورية": الشعب لا مع السلطة ولا مع المعارضة**. في: التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**. مرجع سابق. ص91.

[2] عجمي، فؤاد: **التمرد السوري**. نقله إلى العربية أحمد الشنري. ط1. بيروت. جداول للنشر والترجمة والتوزيع. 2013. ص119.

[3] زيادة، رضوان: مرجع سابق. ص32.

نفسه في خطابه أمام البرلمان السوري في الثالث من حزيزان من عام 2012 حيث قال: "إن الحراك كان سلمياً حتى شهر رمضان"[1].

وتركزت الاحتجاجات في المناطق الريفية ومراكز المدن المتوسطة، تلك البيئات الشعبية لم تنتفض بدايةً لأيّ سبب هوياتيّ طائفيّ، ولم يكن العامل الطائفيّ/المذهبيّ في الحسبان فلا النظام كان (علويّاً) وقتها ولا الحراك كان (سنيّاً)[2]. وبدا واضحاً من شعارات الحراك التركيز على المطالبة بالحرية والكرامة والعدالة والإصلاح والوحدة الوطنية، إدراكاً من شباب الحراك لأساليب النظام. وأكد المحتجون في حراكهم على السلمية، ورفض الطائفية، والتدخل الخارجي[3]. فكانت شعارات "جميعنا سوريون، جميعنا متحدون"، و "لا للطائفية"، و"طائفتي الحرية"، و"في سوريا المستقبل، سياسات الإقصاء ستنتهي"[4]، مما مثّل دليلاً على التعاضد الاجتماعي وتحد للانقسامات الطائفية ولإبعاد هاجس الطائفية المتربص بهم. ولاستمالة الأقليات وتهدئة روعهم من أية مخاوف طائفية، أطلق المحتجون على بعض المظاهرات التي انطلقت أيام الجُمَع أسماء لها دلالات على وحدة الشعب السوري كـ: "الجمعة العظيمة" لاستمالة المسيحيين للحراك، و"جمعة صالح العلي" لتطمين العلويين[5]، و"جمعة أزادي" لاستمالة الأكراد.

انتشر الحراك الشعبي ووصل أطراف مدينتي دمشق وحلب، وجابه النظام المحتجين بالقوة المفرطة، واستخدم الجيش المسيّس لقمع المحتجين بالتدريج بدءاً من درعا في 25 نيسان/ابريل 2011م، ليوظّف في قمع المحتجين وحصار المدن منذ آب 2011م[6].

---

[1] أبو صالح، ثائر: "صراع الاستراتيجيات في سوريا، النظام السياسي في مواجهة الثورة". المركز السوري للدراسات السياسة والاستراتيجية. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Q5lPN5

[2] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي-السياسي في سياق الثورة/الحرب**. في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**. مرجع سابق. ص88.

[3] الغزالي، ناصر: مرجع سابق. ص3.

[4] جوزيف، ضاهر: مرجع سابق. ص ص66-67.

[5] العبد الله، إياد: **سورية: من الحرية إلى أرضٍ للرباط**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص31.

[6] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق. ص169.

وفي ظل حالة القمع الأمني للمحتجين ظهرت بوادر التسلح في الأشهر الأولى للاحتجاجات، وكان التسلح بدائياً باعتباره جزءاً من الواقع الاجتماعي للعشائر والريف، وكانت ظاهرة حمل السلاح فردية بهدف الحماية والدفاع عن النفس من قمع قوى الأمن و"الشبيحة"[1].

وشهدت هذه المرحلة بداية التشاحن الطائفي والانقسام الأهلي بعد موجة من جرائم الخطف والاغتيالات المتبادلة طالت شخصيات من السنّة والعلويين والشيعة والمسيحيين[2]، مما أسهم في ازدياد الاحتقان الطائفي في الأحياء المختلطة مذهبياً وظهرت الشعارات الطائفية في مسار الحراك. وبرز التوتر الطائفي في المدن والمناطق المختلطة مذهبياً ودينياً، وأخذ منحى التسيّس الهوياتي للصراع السياسي الاجتماعي الذي يمثل مضمون الحراك، عدة مسارات تمثلت في جرائم الكراهية، وتكوين مناطق أمنية ذاتية، وهجرة المجموعات المذهبية من أحياء المدن التي تشكل فيها أقلية إلى أحياء التجانس الطائفي لتشكل ظهور وانتشار ثقافة الطائفية[3].

ثانياً: مرحلة العسكرة والصراع المسلح

تحول مسار الحراك الشعبي السوري من حراك سلمي يهتف بسقوط النظام إلى صراع مسلح على إثر استمرار النظام في قمعه للاحتجاجات وحاضنتها الاجتماعية بالقوة، مما دفع باتجاه بروز تشكيلات مسلحة بعضها منضوية تحت لواء الجيش الحر وغيرها من التشكيلات المسلحة المحلية والوافدة إلى سوريا، وتراجع مظاهر الاحتجاجات السلمية وصعود مظاهر العسكرة، أسس لما بعده من حالات اصطفاف طائفي في مسار الحراك والانحراف عن مساره السلمي نحو العسكرة والتسلح.

ظهرت بدايات حمل السلاح مع عملية انشقاق في الجيش السوري مع نهاية نيسان/ابريل 2011م لجنود وضباط سوريين رفضاً للسياسات والممارسات الأمنية والعسكرية التي اتبعت لمجابهة الاحتجاجات. وتم تأسيس "لواء الضباط الأحرار" من المقدم حسين هرموش في ريف

---

[1] المرجع السابق. ص191.
[2] باروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح**، مرجع سابق. ص ص 236-237.
[3] المرجع السابق. ص291.

دمشق بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2011م، وانشقاق العقيد رياض موسى الأسعد ومجموعة من ضباط الجيش السوري بتاريخ 31 تموز/يوليو 2011م، والإعلان عن تشكيل "الجيش السوري الحر"، هدفه إسقاط نظام بشار الأسد وحماية المحتجين[1].

ترافقت دعوات التسلح مع تحرير طرابلس في ليبيا بشهر أيلول/سبتمبر 2011م، مما فرض تسريع العسكرة والاندفاع نحو تشكيل المناطق المحررة والظهور العلني للمسلحين بمناطق باتت أشبه بالمعسكرات مثل: "باب عمرو، وغوطة دمشق، وغيرها"، والدعوة للتدخل الخارجي أسوة بليبيا وهو ما تولاه المجلس الوطني الذي أسس بتشرين الأول/اكتوبر من العام 2011م[2].

تطوّرت الأوضاع الميدانية المرافقة للحراك السوري، نتيجة عوامل داخلية وخارجية، أدت لانحراف الحراك السلمي إلى صراع مسلح عام 2012 تداخلت فيه عوامل مذهبية بأخرى مناطقية، وعمدت دول عدّة كإيران وتركيا ودول الخليج العربي إلى التدخّل فيه لحسابات تتعلق بأهدافها السياسية وتخصّها وتخصّ سياساتها ومحاور الاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط[3]. وترافق ذلك باستخدام روسيا والصين حق النقض "الفيتو" ضد مشروع قرار لحل سياسي تقدمت به جامعة الدول العربية إلى مجلس الامن مطلع شباط 2012[4].

وبالتوازي مع ظهور المعارضة المسلحة برز وجه ديني للحراك في ظل استخدام النظام لخطاب طائفي دفع باتجاه التحول نحو خطاب ديني لمواجهته، وتطابق الاصطفاف الداخلي والإقليمي مع الانقسام المذهبي أدى إلى بروز "الأسلمة" لمواجهة النظام وحلفائه مما شكل حالة

---

[1] الجزيرة نت، تقارير وحوارات: "أهم الانشقاقات إبان ثورة سوريا". 24/6/2012. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2OadwT0

[2] كيلة، سلامة: **الصراع الطبقي في سورية، الثورة في صيرورتها.** ط1. ميلانو. منشورات المتوسط.2015.ص63.

[3] صالح، ياسين الحاج: **في الجذور الاجتماعية والثقافية للفاشية السورية.** في: كريّم، حسن وآخرون: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات.** ط1. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. شرق الكتاب. تموز 2013. ص211.

[4] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص198.

طائفية للمجتمع وتبدّلت قيادة الحراك السياسية أيضاً؛ فقد جاء "الإسلام السياسي" إلى واجهة الأحداث[1]. وغدا سمة النظام علوياً والحراك سنياً.

ازداد العمل العسكري ونشأت الفصائل المسلحة بسرعة حتى وصلت إلى أكثر من خمسمائة فصيل، تتمايز هوياتها ما بين الوطنية كالجيش الحر والإسلامية التي أصبحت تهيمن على المشهد السوري مع ظهور "جبهة ثوار سوريا" التي ضمت عدداً من الفصائل الإسلامية[2]، وظهرت تنظيمات جهادية تندرج ضمن السلفية الجهادية عابرة للحدود وتتبنى خطاباً هوياتياً طائفياً ومناهضاً لإيران و"مشروعها" في سوريا، وتسعى لتأسيس خلافة إسلامية في سوريا، كـ"جبهة النصرة لأهل الشام" التي تتبع لتنظيم القاعدة، وتنظيم "داعش"[3].

من جانب آخر ظهرت بدايات لتدخل حزب الله اللبناني في الصراع في سوريا مع انطلاق الحراك الشعبي حيث سخّر الحزب ماكنته الإعلامية لدعم النظام السوري ووصف الاحتجاجات بأنها مؤامرة خارجية تستهدف النظام، وكثف جهوده لتنظيم وتدريب قوة شبه عسكرية "ميليشيا الدفاع الوطني" بمساعدة وتوجيه إيراني. ودفع الحزب مقاتليه للوقوف إلى جانب النظام، وكان الحضور الأكبر له في معركة القصير التي استولى فيها على المدينة في حزيران/يونيو 2013م، وتصاعد حضوره على كافة الجبهات ليصبح القوة العسكرية الأبرز في معسكر النظام[4]. وقد أعلن حسن نصرالله صراحة في 25 أيار/مايو2013م مشاركة حزبه في القتال في مدينة القصير بسوريا، وتعهد بتحقيق النصر في الصراع الدائر في سوريا وأشار إلى أن

---

[1] قبلان، مروان: ***المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية***. **سياسات عربية**. ع2.أيار/2013. ص13.

[2] أبو هنية، حسن، أبو رمان، محمد: **تنظيم الدولة الإسلامية، الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية**. ط1. عمان. مؤسسة فريدرش ايبرت. 2015. نسخة الكترونية. ص ص 78-79.

[3] كنعان، يوسف: (اسم مستعار): **علويو سوريا، من العزلة إلى لعنة السلطة**. في: فخري الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص ص133-134.

[4] عبد ربه، إبراهيم محمد منيب نوري: **الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (2011-2015)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر-غزة. فلسطين. 2015. ص ص34-36.

حزب الله لا يمكن أن يتخذ صف المعارضة السورية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل[1].

شهدت هذه المرحلة انعكاسات على النسيج الاجتماعي وعلى مؤسسات الدولة، فظهرت سلسة من الانشقاقات السياسية، أبرزها إعلان رياض حجاب انشقاقه عن النظام ومغادرته سوريا وانضمامه إلى صفوف المعارضة السورية[2].

ثالثاً: استراتيجيات الفاعلين

أ. استراتيجيات النظام

للتعامل مع الحراك الشعبي اتبع النظام السوري الاستراتيجيات الآتية:

- **استراتيجية الطائفية والحل الأمني**

ادعى النظام من بداية الحراك أن هناك مؤامرة تحاك ضد سوريا ومحور الممانعة لخدمة أجندات خارجية، وصوّر الحراك على أنه ارهابي وطائفي، فالقوى المحركة للحراك مجموعات سلفية وإرهابية والإخوان المسلمون، وهناك قوى إقليمية داعمة لهم. واستخدم ذريعة أسلمة الحراك لبث الذعر لدى الأقليات والطوائف الأخرى من البديل الإسلامي المتطرف[3]. وبهذا الادعاء حقق الاصطفافات الطائفية المطلوبة بتماهي الأقليات معه[4]. وبرز موقف النظام جلياً في الخطاب الأول لبشار الأسد الأول في 30 آذار/مارس 2011م في مجلس الشعب، حيث وصف الحراك الشعبي السوري بأنه مؤامرة والمتآمرون قلة، وهذه القلة تلعب على الوتر

---

[1] المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية. مرجع سابق.ص25.

[2] المرجع السابق.ص24.

[3] كيلة، سلامة: **الصراع الطبقي في سورية، الثورة في صيرورتها**، مرجع سابق. ص14.

[4] أمين، عزام: **الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي، الحالة السورية أنموذجاً**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سابق. ص871.

الطائفي وتخويف الطوائف بعضها من بعض، وقد تكرر مصطلح "الفتنة" في الخطاب 17 مرة[1]. وإلى جانب ماكينة إعلام النظام مارست القوى المؤيدة له كحزب الله خطاباً طائفياً محاولة بيان أن الحراك تطغى عليه الجماعات الإسلامية المتطرفة، المدعومة من السعودية وقطر، وبالمقابل تحاول هذه القوى، بالشراكة مع جزء كبير من اليسار تصوير النظام، كما لو كان نظاماً علمانياً تقدمياً، وحامياً للأقليات والطوائف[2].

وعمد النظام إلى توفير المناخ لظهور حركات أصولية عنيفة، أو إدخالها إلى سوريا، ليظهر الصراع على أنه صراع بين السلطة وقوى الإرهاب للتماهي مع السياسات الدولية التي تستند إلى الحرب على الإرهاب، حيث صدر أول مرسوم عفو رئاسي عن معتقلي سجن صيدنايا بتاريخ 31 أيار/مايو 2011م وهو أهم سجون سوريا التي تضم إسلاميين، وبرز دور نزلاء سجن صيدنايا فور خروجهم من السجن في تشكيل الكتائب الإسلامية المسلحة، أبرزهم زهران علّوش، قائد "لواء الإسلام" والذي بويع فيما بعد كقائد لـ"جيش الإسلام"، وحسّان عبّود (الملقّب بأبي عبدالله الحموي)، قائد "حركة أحرار الشام"، وعيسى الشيخ، قائد "لواء صقور الإسلام". وقد اعتقلوا منذ العام 2004م بسبب نشاطاتهم الدينيّة ومعهم أبي محمد الفاتح الجولاني، أمير "جبهة النصرة"[3]، وهاشم الشيخ الذي تولى قيادة "هيئة تحرير الشام"[4]، وهناك من يرى أن الجولاني دخل إلى سوريا من العراق منتصف صيف 2011م حيث كان معتقلاً في سجن بوكا لدى القوات الأمريكية في العراق[5]. ويشكل هؤلاء القوة الأكبر عدداً وعدة في التشكيلات العسكرية الإسلامية. ومن جانب آخر أدخل النظام سوريا في صراع طائفي بإشراك إيران وحزب الله

---

[1] للاطلاع على خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب بتاريخ 30 آذار 2011. أنظر: شبكة فولتير، على الرابط الآتي: https://bit.ly/2IhSOLu

[2] جوزيف، ضاهر: مرجع سابق. ص65.

[3] أبو هنية، حسن، أبو رمان، محمد: مرجع سابق. ص78.

[4] الدويس، فاروق: "هل بإمكان هيئة تحرير الشام حرق أوراق النظام الدولي ومشايخه وفصائله؟". موقع تبيان.3 جمادى الأولى 1438هـ. على الرابط الآتي:https://bit.ly/2vIMVBJ

[5] أبو هنية، حسن، أبو رمان، محمد: مرجع سابق. ص78.

وأحزاب شيعية وافدة من العراق وأفغانستان في الصراع، لخلط الأوراق ونفي الصفة الشعبية عن الحراك، واطالة أمد الصراع[1].

وبناء على تلك السياسات فقد تبنى النظام استراتيجيته بالاعتماد على الجيش المسيّس والمليشيات والقوى الداعمة، واستمر في تبنيها طوال فترة الصراع لغاية الآن.

- **استراتيجية السياسة الإصلاحية الشكلية**

إلى جانب سياسة الحل الأمني لقمع الحراك، عمد النظام إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإصلاحية كسن حزم من القوانين. وبرز ذلك في الخطاب الثاني لبشار الأسد في الكلمة التي ألقاها أمام الحكومة السورية الجديدة بتاريخ 16 نيسان/ابريل 2011م، حيث أكد على أهمية الإصلاحات وأن الإصلاحات لا تظهر نتائجها إلا متأخرة، وأشار إلى إنجاز قانون منح الجنسية للأكراد، داعياً الحكومة إلى إنجاز حزمة القوانين المتعلقة برفع حالة الطوارئ، وقانون السماح بالتظاهر، ودراسة إعداد قانون الأحزاب والإعلام، وغيرها من القوانين التي حسب وجهة نظره ستؤدي إلى توسعة المشاركة وزيادة الحريات[2]. وكذلك الخطاب الثالث في جامعة دمشق بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2011م مؤكداً أن عنوان المرحلة إطلاق حوار وطني لصياغة مستقبل سوريا وإنجاز حزم القوانين ومحاربة الفساد التي وعد بها في الخطاب السابق أمام الحكومة الجديدة[3]. وإلى جانب ذلك اتخذ النظام سلسة من الإجراءات الإصلاحية خلال الأشهر الأولى من الحراك كزيادة رواتب موظفي القطاع العام، واستيعاب خمسين ألف موظف من العاطلين عن العمل في القطاع العام، وإصدار قرار بحل محكمة أمن الدولة[4]، وإغلاق كازينو دمشق، ورفع الحظر عن المدرسات اللواتي يرتدين النقاب، وإنشاء معهد الشام العالي للدراسات الشرعية

---

[1] برقاوي، أحمد: **عنف البنية المتحضرة**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص25.

[2] للاطلاع على كلمة الرئيس بشار الأسد للحكومة الجديدة بتاريخ 16 نيسان 2011. أنظر موقع الرئيس الأسد، على الرابط الآتي بتاريخ 17/نيسان 2011: https://bit.ly/2DF0yIW

[3] للاطلاع على خطاب الرئيس بشار الأسد في جامعة دمشق عن الوضع في سوريا بتاريخ 20 حزيران 2011. أنظر: شبكة فولتير، دمشق على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zvaCzS

[4] واكيم، جمال: مرجع سابق. ص212.

واللغوية، وقناة فضائية دينية سورية[1]. ويفهم من هذه الإجراءات أنها موجهة لقوى الحراك والمجتمع كاستجابة لبعض مطالبه وتخفيف حدة الاحتقان الشعبي، واستمالة المؤسسة الدينية السنيّة والأكراد على حد سواء.

وشكلت استراتيجية النظام في مواجهة الحراك القائمة على الحل الأمني والطائفية خطوات في طريق الطائفية السياسية، مما دفع الخصوم إلى اعتبار ما يحصل استهدافاً طائفياً مما سهل بروز الطائفيين في صفوف الحراك.

ب. استراتيجيات المعارضة

اتصفت حالة الحراك السلمي بعفويتها ابتداءً وغياب قيادة منظمة لها وبالتالي لم تخرج نتاج تخطيط واستراتيجية منظمة لعملها، وغاب عن المعارضة تبني استراتيجية واحدة. ومع تأسيس التشكيلات السياسية الجديدة في الداخل والخارج، ظهر جلياً الاختلاف بين هذه القوى أيديولوجياً إلى جانب غياب الاستراتيجية الموحدة، فالاختلافات الأيديولوجية انعكست على الأهداف والأدوات لكلٍ منهما مما أفرز حالة من التشرذم والانقسام بين قوى المعارضة في الداخل والخارج.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المعارضة لكل منها استراتيجيتها الخاصة: معارضة موالية للنظام "كالمعارضة الوطنية"، تؤيد الحوار بين المعارضة والسلطة في سوريا. ومعارضة تطالب بتغيير السلطة من داخلها عبر التنسيق معه، وتتفق مع النظام على الأيديولوجيا التي يعلنها وتنافسه على أحقيتها وتسعى لأن ترثه إن سقط، أو إعادة بنائه إن لم يفعل كهيئة التنسيق الوطني. وأخرى ذات عداء كامل للنظام على كافة المستويات كالمجلس الوطني. وقد بذلت جهود لتوحيد المعارضة عبر عدة مؤتمرات تحت رعاية إقليمية إلا أنها باءت بالفشل، ويلاحظ

---

[1] فرانس 24: "الحكومة تغلق كازينو دمشق وتعيد المنقبات إلى سلك التعليم". 2011/4/6 على الرابط الآتي: http://www.france24.com/ar/closes-casino

أن العداء بين قوى المعارضة يتعدى أحياناً عداءها للنظام أو يساويه[1]. ويبدو واضحاً الاختلاف بين قوى المعارضة حول الأيديولوجيا والأهداف والأدوات، فهيئة التنسيق الوطني تركز على التغيير من الداخل وترفض العسكرة، في حين أن المجلس الوطني يسعى لتغير النظام بالاستعانة بالقوى الخارجية على الطريقة الليبية والعمل مع تلك القوى لفرض عقوبات على النظام وفرض الحماية الدولية تحت البند السابع ويدفع باتجاه العسكرة[2].

ومما يزيد من حالة الانقسام بين قوى المعارضة الاختلافات السياسية بين هيئة التنسيق والمجلس الوطني في الموقف من التدخل الخارجي والصراع على تمثيل "الثورة"، فكلاهما أعتبر نفسه ممثل الداخل والخارج السوري في ظل تشظي المعارضة السياسية وتلكؤها في إنتاج استراتيجية سياسية جامعة لكافة أطياف المجتمع المتعدد.

أما المعارضة المسلحة فحالها انعكاس لانقسام المعارضة السياسية، وتعاني أيضاً من التشرذم وغياب الاستراتيجية. وبذلت جهود لتوحيدها، إلا أن سمة الانقسام والاقتتال الداخلي هي التي سادت بينها. فالانقسام الرئيسي هو بين المكونات الأكثر علمانية في قوى المعارضة، الممثّلة بالجيش السوري الحُر، وبين مختلف الجماعات الجهادية التي تسعى لإقامة دولة إسلامية، إلى جانب الصراع بين الجماعات الجهادية ذاتها كصراع "داعش" مع جبهة النصرة[3].

وانتقلت المعارضة من النقيض إلى النقيض الآخر خلال فترة قصيرة، من رفض الطائفية إلى الغرق فيها. ففي بداية الحراك كانت المعارضة مختبئة خلف الشعارات التي رفعها الشارع "الشعب السوري واحد" مع إدانة لأي طرف معارض أو موالي يتحدث عن الطائفية باعتبارها موجودة مجتمعياً قبل النظام، ومع عسكرة الحراك مارست المعارضة الطائفية بكل أوجهها[4].

---

[1] فخر الدين، يوسف: **سوريا ثورة مستمرة**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص178.

[2] كيلة، سلامة: **الصراع الطبقي في سورية، الثورة في صيرورتها**، مرجع سابق. ص ص45-46.

[3] جنكينز، براين مايكل: "ديناميكيات الحرب الأهلية السورية". مؤسسة RAND، 2014. ص9. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2DnWufG

[4] ديبو، محمد: **الطائفية كعامل من عوامل النزاع الأهلي**. في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**. مرجع سابق. ص132.

افتقرت قوى المعارضة السياسية والمسلحة لاستراتيجية واضحة للتعاطي مع الحـــراك، وإلى الانسجام والوحدة والاتفاق على أهداف الحد الأدنى، وساد التشرذم والانقسام فيما بينهمـــا، وفاق اختلاف تلك القوى اختلافها مع النظام، مما أثر في مسار الحراك.

2.4 الطائفية السياسية في الحراك السوري

1.2.4 طائفية النظام السوري

يمثّل الصراع الحالي في سوريا صراعاً بين قوى الشعب المعارضة للسلطة السياســية، والنظام، الذي عمل على استغلال المشاعر الطائفية بهدف حماية سلطته وليس الطائفــة. وهنـــا يجب التمييز بين الطائفة والطائفية. فالطائفة كيان اجتماعي له مؤسساته وأبنيته وتنطلـــق مـــن نظرتها الخاصة لتأويل العالم، سواءً كانت دينية أم فلسفية؛ وضمن هذا السياق الاجتماعي تتحول الطائفة إلى طائفية حينما تصبح عقيدة الطائفة أساس العلاقة مع الآخرين، وتتجه إلى مشـــروع سياسي يسمح للفئة الحاكمة المنبثقة عنها بالسيطرة على المجتمع، أو في صـــراعها مـــع الآخـــر. ويوظف إرث الطائفة ضد الطوائف الأخرى، اعتماداً إلى موروث صراعي قديم[1].

فالنظام الطائفي هو الذي ينص دستورياً على بُعد طائفي مذهبي، أو يقر في أيديولوجيته أو قوانينه عليها، بحيث تكون سياساته موجهة لخدمة وتحسين أوضاع الطائفة التي ينتمي إليهـــا على حساب الطوائف والمذاهب الأخرى. فسلوكه نابع من أسس عقيدية ومذهبية وطائفية ويقـــدم مصلحة الطائفة على مصلحة النظام والدولة معاً، كوْن الأخيرة مؤسســـة علـــى أســـس مذهبيـــة وطائفية[2]. والنظام الطائفي هو الذي يستخدم الطائفية لخدمة الطائفة والنظام في آن. وهناك النظام الذي يتوسل الطائفية ويستخدمها أداة للحكم لخدمة النظام دون أي اعتبار آخر، وهو ما ينتمي إليه النظام السوري، الذي كانت الطائفية أحد أهم أدواته في الحكم، وعمل علـــى احتكارهـــا ومنـــع

---

[1] موكورنت، جيروم، كشي، أكرم: ***محاولة لقراءة المجتمع السوري ثلاثون سنة بعد ميشيل سورا، نقد وتحليل الخطـــاب الطائفي*. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية.** ع3/10. خريف 2014.ص57.

[2] ديبو، محمد: **الطائفية كعامل من عوامل النزاع الأهلي.** في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلـــي والنـــزاع الأهلي في سوريا.** مرجع سابق. ص ص117-118.

المجتمع والقوى السياسية من التحدث بها ومحاكمة النشطاء السياسيين بتهمة إثارة النعرات الطائفية[1]. ويعد النظام السوري في عهد الأب والابن نموذجاً للحكم الطائفي (Sectarian Regime) الاستبدادي ويقوم على أسس تمييزية، ويمارسها بالفعل بغض النظر عن ادعائه بوصفه نظام علماني يحارب الإرهاب وحامي الأقليات[2]. فالنظام السوري ليس طائفياً بالمعنى المذهبيّ التراثيّ، إنما طائفيّة مرتبطة بترتيبات السلطة والنفوذ والقوّة. ولم يلحظ محاولات من النظام في نشر المذهب العلويّ[3].

إن الطائفية السياسية لا علاقة لها بالمذهب أو التمذهب، لأنها مفرغة من الأبعاد العقيدية والفكرية والفقهية وتتسم بالانغلاق والتعصب. وقد استثمر النظام في سوريا هذه الأبعاد وفقاً لحاجته، بغية تحقيق أهداف سياسية، فاستغل الطائفة وظيفياً دون منظومتها الأيديولوجية لتمتين الارتباط بالسلطة، فالطائفة أداة استغلت لحماية السلطة[4]، من قبل نظام متمحور حول السلطة لا حول مشاعر التضامن الطائفي وعمد لاستغلال الطائفية والإقليمية والعشائرية كأداة لتحقيق ذلك[5].

ويوصف النظام السوري بأنه سلطويّ سلطانيّ شموليّ يمثل سلطة مستبدة، قائمة على نواة عائلية وأمنيّة وعسكريّة واقتصادية ومتشعّبة من البنى الاجتماعيّة والأهليّة[6]، وجوهره ليس تجمعاً علوياً قائماً على العصبية، فقد تشكل من تحالف مع برجوازيات المدن ورأس المال المحلي ويدافع عن مصالح البرجوازية والأثرياء بمن فيهم السنّة، ويدافع عن تحالفات وتوازنات واسعة

---

[1] ديبو، محمد: **الطائفية كعامل من عوامل النزاع الأهلي.** في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا.** مرجع سابق. ص121.

[2] مسعود، ماهر: "الطائفية والطغيان بحث في المعنى والسلطة". معهد العالم للدراسات. 20 نيسان/أبريل 2018. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2N2UiKr

[3] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي-السياسي في سياق الثورة/الحرب.** في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا.** مرجع سابق. ص ص95-96.

[4] كيلة، سلامة: **التراجيديا السورية الثورة واعداؤها.** ط1. ميلانو. منشورات المتوسط. 2016 . ص ص135-136.

[5] صالح، ياسين الحاج: "الطائفية السياسية في سورية-القسم الثاني". صفحة غسان المفلح. 2014. على الرابط الآتي: http://cutt.us/Lbhg7

[6] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي-السياسي في سياق الثورة/الحرب.** في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا.** مرجع سابق. ص93.

في المجتمع السوري برمّته[1]. ويتوزع رجال الأعمال في سورية حسب المذهب للعـــام 2010م بواقع 69% سنّة، و 16% علويون وهم الأكثر ثراءً في القائمـــة، و14% مســـيحيون، و1% شيعة، وتخلو القائمة من أبناء الطوائف والمذاهب والإثنيات الأخرى[2]، مما يؤشر اعتماد النظام على فئة رجال الأعمال بتثبيت سلطته.

وخلال فترة حكمه عمل حافظ الأسد على إستصدار فتوى من العلامة الشيعي موســـى الصدر لاعتبار العلوية من فروع الشيعة وبالتالي الإسلام، وقد خسرت الطائفة العلوية الكثير من خصوصيتها كحامل ثقافي وديني وتشتت تراثها[3]، وتم ربط الطائفة بالأسرة الحاكمة، وعمد إلـــى تفكيك البنية الدينية للطائفة وتهميش علمائها، ومنع انتقال الزعامات الروحية بالوراثة أو التلقـــي، ولم يسمح بنشوء أي تمثيل مذهبي للطائفة العلوية أو بظهور أي مرجعية دينية للطائفة كمجلـــس علوي أعلى على غرار المجلس الشيعي الأعلى، وطبق على الطائفة قانون الأحوال الشخصـــية السنيّ، ولم يؤسس للطائفة دار افتاء خاصة بها[4]. فاستغلال السلطة والنفوذ والتمتع بامتيازاتهـــا، ليس حكراً على الطائفة العلوية بكليتها وإنما قلة من الأقلية العلوية التي يعيش أفرادها ظروفـــاً اجتماعية وسياسية واقتصادية ليس بأفضل حال من بقية السوريين[5].

فالنظام السوري ليس نظام الطائفة العلوية، ولا يتمسك بموروث الطائفة، ولم يعمل على تحويلها إلى مشروع سياسي، إنما بهدف ضمان استمراره بالسلطة عمل على استثارة مكونـــات المجتمع وتفتيتها (الدينية والطائفية والقبلية والقومية)، وسمح بظهور الولاءات العشائرية الضيقة ضمن الطائفة وتحويلها من جماعة إلى طائفة سياسية، فعلى سبيل المثال حينما شكّل (أخوا حافظ الأسد) رفعت الأسد سرايا الدفاع عام 1971م وجميل الأسد جمعية المرتضى الإســـلامية عـــام

---

[1] موكورنت، جيروم، كشي، أكرم: مرجع سابق. ص57.

[2] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص311.

[3] موكورنت، جيروم، كشي، أكرم: مرجع سابق. ص58.

[4] حوراني، رشيد: "الطائفة العلوية في سورية، التمرد الكامن والنزيف الصامت". سورية، المؤسسة الســـورية للدراســـات وأبحاث الرأي العام. 2018/6/22. ص4. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zqY10N

[5] مسعود، ماهر: "الطائفية والنظام الطائفي في سورية، من البعث إلى الثورة". مركز حرمـــون للدراســـات المعاصـــرة. 25حزيران 2016.ص5. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NATP7d

1981م، عمل نظام حافظ الأسد على حلهما، في المقابل تحالف النظام مع تجار دمشق وحلب من السّنة والمسيحيين، وعمم الطائفية ليس لدى العلويين بل لدى السّنة من خلال رعاية المؤسسات الدينية وبناء المساجد، واحتضان الجهاديين في مرحلة احتلال العراق بعد عام 2003م[1].

واعتمدت الطائفية السياسية للنظام السوري على نظام المحاصصة المستترة دون إعلانها دستورياً، مما منح النظام التوازن الطائفي داخل القيادة السورية، مثلاً، كان موقعا النائب الأول لرئيس الجمهورية وكذلك وزير الخارجية من حصة السنّة[2]، وتكوين للجيش المسيّس وفق بنية أمنية تأخذ العامل الطائفي بعين الاعتبار[3].

لقد شكل الموقف من علونة النظام لأنَّ الأسد ينحدر من الطائفة العلوية، حيث شكلت لعقود طويلة إحدى ركائز النظام السوري لاعتماد الجيش السوري عليها، فالمناصب الرفيعة في المؤسسة العسكرية والأمنية يتولاها ضباط كبار من الطائفة العلوية، والعدد الكبير من المجندين في الجيش[4].

إن اعتماد النظام واستخدامه للطائفة العلوية والتكوين المناطقي والعشائري في سوريا لا يمنحه سمة الطائفية، بقدر ما هي أداة مستخدمة للحفاظ على السلطة والحكم والنفوذ، اعتماداً على ضمان عصبية الولاء بمنح الامتيازات للمستفيدين بغض النظر عن طوائفهم.

---

[1] أنظر: كيلة، سلامة: **التراجيديا السورية الثورة واعداؤها.** مرجع سابق.ص ص129-130. وباروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح.** مرجع سابق، ص ص 202-204. والمصطفى، حمزة مصطفى: **جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام.** سياسات عربية. ع5. تشرين الثاني/نوفمبر 2013.ص ص64-66.

[2] ويمن، هايكو: "مسيرة سورية من الانتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2016. ص ص19-20. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2IbAnIh

[3] ديبو، محمد: **الطائفية كعامل من عوامل النزاع الأهلي.** في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا.** مرجع سابق، ص124.

[4] ناصر، علي: "الطائفة العلوية في قفص الاتهام قراءة سوسيولوجية... أين هي الطائفة العلوية في جغرافية الثورة السورية". مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2011/11/19. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zujypk

2.2.4 الاصطفاف الطائفي في الحراك الشعبي السوري

شهدت الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في سوريا اشتراك غالبية ألوان الطيف المجتمعي بداية فيه، وغذت سياسات واستراتيجيات النظام في التعامل مع الحراك، إلى جانب انحراف الحراك نحو العسكرة وظهور التيارات الجهادية السلفية، الطائفية، وبدا أن ثمة اصطفاف طائفي في صف النظام الذي يقدم نفسه أنه الحامي للأقليات من إبادة سيقوم بها السنّة لو تمكنوا من السلطة[1].

أولاً: موقف العلويين من الحراك الشعبي السوري

لم يلتحق العلويون الذين عانوا من الأوضاع الاقتصادية والسياسية كبقية أبناء الشعب السوري، في الحراك الشعبي، ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالطائفية التي لعبت دوراً في بقائهم موالين للسلطة الحاكمة معتبرين أن الحراك ذو طابع سنّي عززه بعض الشعارات الطائفية التي رفعها بعض قوى الحراك مع اشتداد القمع الأمني للحراك، إلى جانب رواية السلطة حول الحراك بأنه مؤامرة طائفية يقف على رأسها الإخوان المسلمون والسلفيون مما شكل حالة تخوّف لدى العلويين من المد الأصولي[2]، وهو ما يغذي ولاء العلويين للنظام ويعزز من دعم الطائفة للنظام والقتال إلى جانبه خوفاً من احتمال أن يسعى المجتمع السنّي إلى الانتقام لفظائع الأسد في الماضي والحاضر، وليس ضده فقط، وإنما ضد العلويين كافة[3].

إن الدليل على هذا الموقف هو نتائج المسح الميداني الذي أجرته "منظمة اليوم التالي" السورية خلال الفترة الواقعة بين 23 حزيران /يونيو و 7 أيلول/سبتمبر من العام 2015م ونشرت نتائجه في العام 2016م، بهدف التعرف على توجُّهات السوريين حول الطائفية. حيث بيّنت النتائج أن موقف المستطلعة آراؤهم من الطائفة العلوية جاءت معارضة "للثورة" وتتبنى رواية السلطة

---

[1] أنظر:العبد الله، علي: **سوريا: الأقليات والتطييف والثورة.** مركز الجزيرة للدراسات. 19 سبتمبر/أيلول 2012. ص ص29. و الحاج، عبد الرحمن: مرجع سابق. ص3. و جولدسميث، ليون: مرجع سابق.

[2] كيلة، سلامة: **التراجيديا السورية الثورة واعداؤها.** مرجع سابق. ص ص23-24.

[3] جولدسميث، ليون: مرجع سابق.

حولها. فقد كانت إجابات العلويين والشيعة مُعارِضة "للثورة" بواقع 86.3% من المستطلعة آراؤهم، وتوزعت بين: لم يكن هناك أيّ مظاهرات وإنّما كانت عِصابات مُسلحة 37.1%، والتآمر مع أعداء سوريا بسبب دورها المُقاوم 33.6%، وطائفي، كوّن الرّئيس مِن الطائفة العلوية 12.2%، ومُعارض لها آيديولوجياً كوّن النظام علماني مقابل إسلاميتها 3.4%[1].

إن الطائفة العلوية ليست كياناً سياسياً أو حزباً أو جماعة واحدة، إلا أن ما يميزها وجود أصحاب الامتيازات من أبناء الطائفة المرتبطة مصالحها بالنظام ارتباطاً حيوياً، وهم أصحاب المناصب العليا في المؤسستين العسكرية والأمنية إلى جانب العدد الكبير من المجندين في الوحدات العسكرية ذات الولاء المطلق للنظام السياسي، وهو ما أسهم في استمالة النظام للطائفة وتفريغها من الطاقة والقدرة والقوة[2].

وقد نشط بعض أبناء الطائفة العلوية في الحراك السلمي على الصعيد الإغاثي والمدني والسياسي، وبرزت شخصيات علوية معارضة في الهيئات المعارضة أمثال منذر ماخوس عضو المجلس الوطني السوري[3]، وعُقدَ مؤتمر للمعارضين العلويين في القاهرة بتاريخ 23 آذار/مارس 2013م في محاولة منهم للنأي بالطائفة عن الأعمال والجرائم الني يرتكبها نظام بشار الأسد[4]، كما وأصدر ثلاثة من أبرز شيوخ العلويين وهم: مهيب نيصافي، وياسين حسين، ومنصور موسى، بياناً مشتركاً أعلنوا فيه "البراءة من الأعمال الوحشية التي يرتكبها بشار الأسد ومساعدوه، الذين ينتمون إلى كافة الطوائف الدينية"[5]، أما عن الاشتراك بالحراك المسلح إلى جانب المعارضة فلم تسجل أي مشاركة لهم[6].

---

[1] منظمة اليوم التالي: "المسألة الطائفية في سوريا: مسح اجتماعي للتوجهات". شباط 2016.ص17. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QVrKp3

[2] ناصر، علي: مرجع سابق.

[3] الجزيرة نت. "منذر ماخوس". على الرابط الآتي: https://bit.ly/29k3dX4.

[4] كنعان، يوسف: (اسم مستعار): **علويو سوريا، من العزلة إلى لعنة السلطة.** في: فخري الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول).** مرجع سابق. ص135.

[5] جولدسميث، ليون: مرجع سابق.

[6] كنعان، يوسف: (اسم مستعار): **علويو سوريا، من العزلة إلى لعنة السلطة.** في: فخري الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول).** مرجع سابق. ص135.

وعلى الرغم من المشاركة السابقة لشخصيات علوية في الحـــراك والمعارضــــة إلا أن السمة الغالبة على موقف الطائفة موالاتها للنظام والدفاع عنه.

ثانياً: موقف الدروز من الحراك الشعبي السوري

تعتبر الكتلة الأكبر في الطائفة الدرزية موالية ولاءً خالصاً للنظام، وهــي ذات تنظــيم عالي وتخضع لقيادة متماسكة، وتتبنى روايته في تعرض ســوريا لمــؤامرة خارجيــة ينفــذها جماعات إسلامية. وتقوم الكتلة على منتسبي الجبهة الوطنية التقدمية، وأعضاء المنظمات الشعبية التابعة لحزب البعث، ورجال الدين، على رأسهم "مشيخة العقل"[1] التي تصــدرت الموقــف ممــا أضفى على الموالاة للنظام طابعاً مذهبياً. وشارك الدروز في عمليات القتال إلى جانب النظــام وتمثل ذلك بالمنخرطين في جيش الدفاع الوطني والمليشيات الدرزية منها مليشيا الشــيخ نزيــه جربوع، ومليشيا "مشايخ الربع" وهما على علاقة مباشرة "بشيخ العقل" يوسف جربوع، وحركة التوحيد التي أسسها اللبناني وئام وهاب، وترفع الميليشيات شعار" الدفاع عن" الأرض والعرض"، في ضوء تخلي السلطة عن حماية المدنيين العزل بمن في ذلك الموالين لها[2]. وهذا يبــين بجــلاء الطائفية السياسية للسلطة.

وبالإشارة إلى نتائج مسح "منظمة اليوم التالي" المذكورة سابقاً، فان نصف الدروز كــان معارضاً "للثورة" 50.1%، وتوزعت إجاباتهم بَينَ: لم يكن هناك أيّ مظــاهرات وإنّمــا كانــت عِصابات مُسلحة (18.8%، والتآمر مع أعداء سوريا بسبب دورها المُقاوم 21.9%، ومُعــارض لها آيديولوجياً كوّن النظام علماني مقابل إسلاميتها 9.4%. أما مؤيدو "الثورة" 28.1% فقد كانت

[1] مشيخة العقل: هي التي تتولّى الخدمة الروحية والاجتماعية العليا لطائفة الموحدين الدروز بموجب القــوانين المرعيــة الاجراء التي كرَّست استقلالها التام بشؤونها الدينية، واوقافها الخيرية، وهي التي تتولى تشريع أنظمتها وإدارة مؤسســاتها طبقاً للأحكام الروحية للطائفة وامتيازاتها المذهبية والقوانين والأنظمة المستمدة منها. مشيخة عقل طائفة الموحدون الدروز على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zvcV5U

[2] الجباعي، جاد الكريم: "سياسات الهوية في الثورة السورية الدروز نموذجــاً". ص ص35-36. علــى الــرابط الآتــي: https://bit.ly/2OFGG8P

دوافعهم بسبب استبداد النظام وسعي المتظاهرين لإقامة دولة مدنية، والتعرض للتمييز الطائفي وسيطرة العلويين على الدولة. في حين أن 21.9% كانت إجابتهم لا أعرف[1].

شاركت السويداء في الحراك السلمي، وبرزت التنسيقيات في السويداء مثل محامو السويداء من أجل الحرية، وغيرها. ومع انطلاق العمل المسلح انضم عدد من أبناء السويداء إلى الفصائل والكتائب المسلحة كالجيش الحر ونشأت كتيبة يوسف العظمة[2]. إلا أن السمة العامة للطائفة الدرزية الموالاة للنظام وأركانه.

ثالثاً: موقف المسيحيين من الحراك الشعبي السوري

عمد النظام إلى استمالة الطائفة المسيحية مع انطلاق الحراك الشعبي، فكان تعيين العماد داوود راجحة وزيراً للدفاع وهو أول مسيحي يتولى وزارة الدفاع منذ تولي البعث الحكم عام 1963م[3]. وشهد الشارع المسيحي تناقضاً في الموقف من الحراك بين الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية المؤيد للنظام، والموقف الاجتماعي والسياسي المسيحي المناصر للحراك وآخر محايد[4].

وقد تدلل نتائج مسح "منظمة اليوم التالي" المذكور آنفاً، على هذا التناقض، حيث أن أكثر مِن نِصف المَسيحيين يُؤيدون "الثورة" بواقع 53.5%، والدافع لذلك التعرّض للتمييز الطّائفي وسيطرَة العلويين على الدولة، واستبداد النظام وسعي المتظاهرين لإقامة دولة مدنية. في حين أن معارضي "الثورة" كانت دوافعهم أيديولوجية ومؤيدة للنظام[5].

دأبت المؤسسة الدينية المسيحية الرسمية على دعم حكم بشار الأسد منذ توليه السلطة عام 2000م، سعياً للحفاظ على حرية ممارسة شعائرهم الدينية بشكل علني، وطمعاً في

---

[1] منظمة اليوم التالي: مرجع سابق. ص19.

[2] القنطار، فايز نايف: "صناعة التطييف في الجنوب السوري (حالة درعا- السويداء نموذجاً)". الحوار المتمدن.ع 2016/3/5099.10. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NKRDdC

[3] فرح، ليلى (اسم مستعار): **حماية الأقليات، الديماغوجية في خدمة النظام، المسيحيون السوريون أنموذجاً**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص103.

[4] غريبو، محمد: "المسيحيون والثورة السورية". مسار برس. 2013/12/8. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PemgVU

[5] منظمة اليوم التالي: مرجع سابق. ص18.

الحصول على مكاسب سياسية أخرى من السلطة الحاكمة[1]، ومع انطلاق الحراك الشعبي اصطفت المؤسسة الدينية إلى جانب النظام السوري، بسبب تشابك مصالحهم السياسية والاقتصادية مع رموزه[2]، وبرزت مجموعة من رجال الدين المسيحيين السوريين وغير السوريين أخذت على عاتقها الدفاع عن نظام الأسد. فقد أظّهر أسقف الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية في دمشق رأيه بأن النظام أفضل مما قد تتمخض عنه الاضطرابات، "فالربيع العربي" كاد أن يتأسلم والمسيحيون يعيشون فوق بركان وليس هناك حماية غربية كما في عهد الامبراطوريات[3]. وفي المقابل قام النظام بطرد رجال الدين المسيحيين الذين اتخذوا موقفاً واضحاً من الحراك السوري وعلى رأسهم الأب الإيطالي باولو دالوليو[4]. أما الموقف السياسي والاجتماعي المسيحي فانقسم إلى قسمين، الأول: مشارك بقوة في الحراك كالمسيحيين الآشوريين والسريان عبر أحزابهم السياسية كالمنظمة الآثورية الديمقراطية والاتحاد السرياني، وتنسيقياتهم وفصائلهم العسكرية المشاركة في الحراك العسكري في منطقة الجزيرة الفراتية بالحسكة، بالإضافة إلى تنظيمات أخرى أعلنت وقوفها إلى جانب الحراك. من جهة أخرى انضم عدد من المسيحيين إلى الحزب الوطني للعدالة والدستور "وعد" الذي أسسه الإخوان المسلمون في سوريا في العام 2013م. الثاني: ضد الحراك ويقاتل مع النظام وانخرط بـميليشيا جيش الدفاع الوطني. ويبرر ذلك خشية من القوى الجهادية في ظل تكرار الاعتداء على الكنائس وخطف رجال دين مسيحيين وتأثراً بالرواية الرسمية للمؤسسة الدينية والنظام على حد سواء[5].

شارك المسيحيون كباقي مكونات المجتمع السوري في فعاليات الحراك سواء السلمي أم المسلح، إلا أن الموقف الرسمي للمؤسسة الدينية المسيحية الموالي للنظام، وانخراط فئة أخرى في القتال إلى جانب النظام انعكس على وضع المسيحيين كطائفة ووسمها بالموالاة للنظام.

---

[1] اللاذقاني، رعد، السريان، عيسى: "الموقف المسيحي من الثورة السورية.. الخطابين الارثوذوكسي والكاثوليكي". زمان الوصل. 2012/10/3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xMuMTY

[2] فهمي، جورج: "المسيحيون والثورة في سورية". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 25 نيسان/2016. على الرابط الآتي: http://cutt.us/anGDj

[3] عجمي، فؤاد: مرجع سابق. ص ص143-144.

[4] موقع أبونا: "الكاهن اليسوعي الإيطالي باولو دالوليو يستقر في السليمانية". 2011/12/11.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NKAzEB

[5] غريبو، محمد: مرجع سابق.

رابعاً: موقف الأكراد من الحراك الشعبي السوري

عمد النظام مع انطلاقة الحراك السلمي إلى استمالة الأكراد فللمرة الأولى في تاريخه دعا رؤساء الأحزاب السياسية الكردية رسمياً إلى العاصمة للتباحث معهم، كانت هذه الدعوة والتي رفضتها الأحزاب الكردية، تندرج في إطار حزمة إصلاحات لصالح الأكراد اتخذها النظام السوري منذ بداية الاحتجاجات من بينها مرسوم لتجنيس الأكراد، حيث رأت الأحزاب الكردية أن الإصلاحات تهدف لمنع مشاركتهم في الاحتجاجات أو إبقائها في حدودها الدنيا[1]. وأطلقت القوى الكردية في أيار/مايو 2011م رؤيتها لحل الأزمة بالاستناد إلى الحوار بين النظام وقوى المعارضة للتوصل إلى الإصلاح الديمقراطي الذي يضمن حقوق الشعب الكردي[2]. ويوجد في الساحة الكردية أكثر من 16 حزباً سياسياً كردياً يتنافسون فيما بينهم على كسب تأييد الجمهور الكردي، وينقسم الموقف الكردي من الحراك السوري إلى ثلاثة مواقف: مؤيد للحراك بشكل كامل ويعمل ضمن برنامج وطني على الساحة السورية، ويضم هذا التيار المستقلين وبعض الشباب وحزب المستقبل الكردي الممثل في المجلس الوطني السوري، وجزء مؤيد ويطالب بحقوق الكرد على أساس قومي تضمن حق تقرير المصير ضمن اللامركزية السياسية ممثلاً بالمجلس الوطني الكردي، وجزء يحمل فكراً انفصالياً ويعمل من أجل استقلال الأكراد في المناطق الكردية يمثله حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)[3]. وقد اتخذ المجلس الوطني الكردي الذي تأسس في 26 تشرين الأول/اكتوبر 2011م، بهدف توحيد الأحزاب الكردية، وضم أحد عشر حزباً سياسياً كردياً، موقفاً متشدداً من المجلس الوطني السوري وطالبه بالاعتراف بالهوية القومية للشعب الكردي، وضرورة تمثيل الكرد في المجلس بما يتناسب مع نسبتهم السكانية،

---

[1] كردووتش: التقرير التاسع، **ماذا تريد المعارضة الكردية السورية؟ السياسة ما بين أربيل والسليمانية ودمشق وقنديل.** المركز الأوروبي للدراسات الكردية.برلين. أيلول 2013. ص3.

[2] صدقي، بكر: **استراتيجية النظام تجاه الكرد في الثورة السورية وغيابها لدى المعارضة.** في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول).** مرجع سابق. ص42.

[3] باكير، علي حسين: "نحو الكابوس السوري، تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المستقبلية". منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية. النسخة العربية غير الرسمية، للتقرير الرسمي المنشور عن المنظمة باللغة التركية بتاريخ 2013/2/27.ص ص 66-67. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xLoDr1

وتغيير اسم "الجمهورية العربية السورية" إلى "الجمهورية السورية"[1]، وهذا يدلل على المحاصصة التي يسعى إليها المجلس الوطني الكردي لسوريا المستقبل وتحمل مضامين انفصالية. في حين أن حزب الاتحاد الديمقراطي الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (PKK) بزعامة عبد الله أوجلان، أيد النظام وانضم إلى هيئة "التنسيق الوطني لقوى الثورة"، المقربة من النظام، وعمل على قمع الاحتجاجات الشعبية في المناطق الكردية مقابل تسلمه إدارة الجزيرة السورية[2]. وعمد الحزب إلى إجراء انتخابات في المناطق الكردية أفضت إلى إنشاء "مجلس شعب غربي كردستان" وتأسيس مليشيا عسكرية لحمايته تحت اسم وحدات حماية الشعب (YPG)[3]، والتي لعبت دوراً هاماً في الصراع مع الجيش الحر وجبهة النصرة و"داعش" وكتائب المعارضة السورية المسلحة[4]. وانصب الصراع على مناطق النفوذ والسيطرة. وتأكيداً على النزعة الانفصالية أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الموالية له نظام الإدارة الذاتية وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2013م في شمال سوريا وشمال شرقها أطلق عليها "الكانتونات" وتضم (الجزيرة، وكوباني، وعفرين) وتشكيل جسم سياسي موحد لإدارتها تتولى مليشيا حماية الشعب حمايتها[5]، والتي تم طردها من عفرين من قبل القوات التركية والجيش الحر في آذار/مارس 2018م. ولاستغلال المواقف الدولية وخاصة الأمريكية الداعمة للأكراد عمد إلى تأسيس قوات سوريا الديمقراطية(SDF)، والمعروفة باسم قوات الدفاع الذاتي أو(QSD)، وهي تحالف ميليشيات كردية، وعربية، وسريانية، وأرمنية، وتركمانية، جرى الإعلان عن تأسيسها في 10 تشرين الأول/ اكتوبر 2015 م والهدف منها إنشاء تكتل سياسي عسكري منسجم مع الأجندة الدولية، في محاربة الإرهاب وطرد تنظيم الدولة الإسلامية من محافظة الرقة، ومناطق أخرى من

---

[1] كردووتش: مرجع سابق. ص ص6-7.

[2] الكيلاني، شمس الدين: "المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخب والأحزاب الكردية السورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أغسطس/2016. ص16. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Q2efCV

[3] صدقي، بكر: **استراتيجية النظام تجاه الكرد في الثورة السورية وغيابها لدى المعارضة**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق. ص46.

[4] عبد الله، دارا: **الأكراد في سوريا، حيرة بين وطنية سورية وقومية كردية**. في: فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتاب الأول)**. مرجع سابق، ص76.

[5] الكيلاني، شمس الدين: مرجع سابق.ص18.

شمال سوريا وشرقها[1]، وقد أسهمت هذه القوات في دحر "داعش" عن الرقة في تشرين الأول/اكتوبر 2017م.

استغلت القوى الكردية الحراك السوري لتحقيق مآربها في حقها في تقرير المصير، مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، في حين أن مشروعها ووجه برد تركي عنيف لتشكيله خطراً على الأمن القومي التركي.

خامساً: موقف القوى الدولية والإقليمية من الحراك الشعبي السوري

لعبت القوى الدولية والإقليمية دوراً في تأجيج حالة الصراع في سوريا، ومثّلت حالة الاصطفاف الإقليمية والطائفية السمة الأبرز للصراع في سوريا. وشكلت حالة الاصطفاف تناقضات بين القوى المؤيدة للنظام السوري والمعارضة له. وأغرقت سوريا ببرامج محلية وإقليمية ودولية، وبرزت البرامج الإقليمية ممثلة في إيران وتركيا، وعربياً بالخليج العربي كالسعودية وقطر، ودولياً روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبياً خاصة فرنسا وبريطانيا. فصراع البرامج والطائفية أدى لتشتيت القرار السياسي لقوى المعارضة[2].

إن سلوك بعض الدول الإقليمية كإيران والمملكة العربية السعودية، وتعاطيها مع قوى الحراك السلمي والمسلح بمعايير تنسجم مع توجهاتها المذهبية والمصلحية عبر توجيه الدعم إلى جهات بعينها والدفع باتجاه تمكينها ووضعها في صدارة المشهد السياسي، واستخدام دول كبرى للتحريض الطائفي ضد إيران كتكتيك لعزلها ومحاصرتها وإضعافها وضرب نفوذها في الإقليم، انعكس على صورة الحراك وقواه من جهة وتداعياتها على المجتمع السوري من جهة ثانية[3].

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "قوات سوريا الديمقرطية، النشأة والهوية والمشروع السياسي". وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. تقييم حالة.يناير 2016.ص1. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2pvLwLv

[2] أحمد، حسين مصطفى، سلمان، خضير إبراهيم: مرجع سابق. ص2.

[3] العبد الله، علي: مرجع سابق. ص6.

أ. الموقف الغربي من الحراك الشعبي السوري

مع بداية الحراك الشعبي السوري، تولت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا قيادة التحرك الغربي في التعامل مع الأزمة السوري، وخلال الشهرين الأولين منه طالبت الولايات المتحدة الأميركية النظام السوري بإجراء إصلاحات تلبي مطالب المحتجين، ووقف العنف. وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس أوباما إلى ممارسة ضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 أيار/مايو 2011م شملت بشار الأسد وعدداً من المسؤولين السياسيين والأمنيين في نظامه، ثم فيما بعد اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس السوري فاقداً للشرعية لعجزه عن إنجاز "التحول الديمقراطي" ولم تدعه إلى التنحي عن الحكم إلا في 18 آب/أغسطس 2011م بعد فشل جهود وزير الخارجية التركي بإقناع الأسد وقف الحل الأمني[1].

تطور الموقف الأمريكي بعد آب/أغسطس 2011م، إذ هددت أمريكا النظام السوري باستخدام القوة المسلحة بعد اتهام النظام السوري باستخدام الأسلحة الكيماوية في الغوطة، لكن الاتفاق الروسي الأمريكي على تجريد النظام من الأسلحة الكيماوية، وخشية انهيار مفاجئ للنظام السوري، جعلا الموقف الأمريكي يتراجع. وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية بريبة إلى واقع الحراك السوري ومساره المسلّح، وما قد يخلفه الحسم العسكري لقوات المعارضة من نتائج محتملة، أبرزها فوضى السلاح، وانتشار الجماعات المتشددة، وغياب سلطة مركزية قوية. وتنذر مثل هذه النتائج بتداعيات سلبية على أمن المنطقة وبخاصة على إسرائيل، نظراً لتشرذم المعارضة السورية، وغياب بديل ذو توجهات معقولة بالنسبة إلى الأميركيين[2].

وقد اتبعت إدارة أوباما سياسة التصعيد المضبوطة والنفس الطويل الهادفة إلى استنزاف النظام السوري اقتصادياً وسياسياً وانهاكه عسكرياً وأمنياً، وتشجيع الانشقاقات على مستوى

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. **الموقف الأميركيّ من الثورة السورية**. تقدير موقف. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. فبراير 2013. ص ص1-2.

[2] خضيرات، عمر ياسين: **مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)**. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب. مج14.ع1. 2017. ص 139.

المؤسسة العسكرية والأمنية والمدنية، والتضييق على رجال الأعمال الداعمة للنظام، ودعم قوى المعارضة مالياً وعسكرياً. وتولت الإدارة الأمريكية وحلفاؤها الأوربيون عملية عزل النظام دولياً ونزع شرعيته بمحاصرته بقرارات أممية، فسياسة النفس الطويل التي أتبعتها واشنطن في المقاربة السورية هدفت لإطالة أمد الصراع وإضعاف سوريا والعمل على إعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية. فواشنطن لا يعنيها مطالب السوريين بإسقاط النظام بقدر ما يعنيها تغيير السياسات السورية، وإعادة تأهيل النظام على الساحة الدولية، فبقاء النظام أو عدمه لن يكون ذا أهمية[1].

وجاءت مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه الحراك الشعبي السوري متناسقة مع الموقف الأمريكي، وتسلسلت المواقف من مراقبة الأوضاع إلى الدعوات لضبط النفس ومن ثم إدانة النظام السوري وفرض العقوبات على الشخصيات البارزة في النظام، وتتباين مواقف دول الاتحاد الأوروبي وفقاً لمصالحها[2].

وقد أعلنت الإدارة الأمريكية الجديدة عن استراتيجية للتعامل مع الأزمة السورية جاءت على لسان وزير خارجيتها "ريكس تيلرسون" في كانون الثاني/يناير 2018م تقوم على مسارين: الأول دبلوماسي قائم على دعم المفاوضات الأممية، في مواجهة الجهود الروسية " أستانا وسوتشي"، والثاني عسكري لوجستي من خلال تشكيل قوة حدودية من 30 ألف مقاتل، تشكل القوات الكردية عمادها، تتمركز في الشمال والشرق السوري والإعلان عن تواجد عسكري طويل الأمد. ولم تختلف السياسة الأمريكية بعهد إدارة ترامب عن سابقتها في التعامل مع الملف السوري، إذ بقي الثابت الوحيد التغاضي عن مسألة رحيل الأسد والقبول به عملياً، وعدم تبني استراتيجية من أجل اسقاطه، بخلاف التصريحات العلنية الداعية لرحيل الأسد[3].

---

[1] قبلان، مروان: **موقع السياسية والعلاقات الدولية في الصراع على سورية، "تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية.** في: علي، أزاد أحمد وآخرون: **خلفيات الثورة دراسات سورية.** مرجع سابق. ص ص 475-477.

[2] خضيرات، عمر ياسين: مرجع سابق. ص ص 141-142.

[3] دياب، طارق: "استراتيجية ترامب في سوريا: ماذا بعد؟". المعهد المصري للدراسات. تقارير سياسية. فبراير 2018. ص ص 1-2.على الرابط الآتي: http://cutt.us/VeGda

أما إسرائيل فالتزمت خلال السنة الأولى من الحراك السوري الصمت واتبعت سياسة الغموض إزاء مصير نظام الأسد، وإزاء الأزمة السورية، مع تعبيرها عن خشيتها من انتقال السلاح الكيماوي إلى أياد غير مسؤولة، وكذلك انتقال أسلحة استراتيجية إلى حزب الله، وهي الخشية التي انتقلت إلى الدول الغربية. وفضلت إسرائيل أن يمتد أمد الحراك وبطش النظام لاستنزاف الدولة السورية وانهاكها، فإسرائيل تنظر للنظام والشعب كعدو ومن مصلحتها إضعاف سوريا، في المقابل تخشى من ضعف سلطة النظام وانتشار الفوضى الذي سيشكل منطقة جذب لمجموعات مسلحة تعمل ضد إسرائيل. ومع بداية عام 2012م اتبعت إسرائيل سياسة جديدة تنسجم مع التوجهات الأمريكية والأوروبية وسعت تصريحات القادة الإسرائيليين إلى ربط إيران وحزب الله بالمجازر التي يرتكبها النظام، وتحفظت إسرائيل ضد أي توجه داعم للحراك أو للعمل على اسقاط النظام[1]. وعلى الرغم من تحفظ إسرائيل من التدخل المباشر إلى جانب أحد أطراف الصراع في سوريا، فإنها تدخلت بشكلٍ غير مباشر إلى جانب الجماعات المسلحة السورية، لتحقيق هدفين هما إدامة النزاع والصراعات السورية وإضعاف الجيش السوري للحفاظ على مصالحها الجيوسياسة في المنطقة[2].

ب. الموقف الروسي من الحراك الشعبي السوري

وقفت روسيا بجانب النظام السوري منذ انطلاق الحراك السوري، وحذرت من وصول الإسلاميين إلى السلطة سواءً في سوريا أو غيرها من الدول التي شهدت حراكاً شعبياً، حيث فضلت أنظمة غير حليفة لها في تونس ومصر على نظام ديمقراطي يحمل مخاطر وصول الإسلاميين للسلطة[3].

ينطلق موقف روسيا من الأزمة السورية بشكل رئيس، من مصالحها الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة، حيث تشكل العلاقات التجارية والعسكرية السورية – الروسية بعداً

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص ص 567-575.

[2] عاطف، علي: "اليد الخفية...طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية". مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية.24 مايو/2017. على الرابط الآتي: http://cutt.us/rl8mr

[3] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق. ص 480.

مركزياً في الرؤية الاستراتيجية الروسية المعارضة للحراك السوري، إذ تشكِّل التجارة الروسية –السورية 20% من إجمالي التجارة العربية – الروسية، وتصل الاستثمارات الروسية في سوريا إلى حوالي 20 مليار دولار، أغلبها في قطاع الطاقة. وبلغت قيمة المبيعات العسكرية الروسية خلال الفترة من 2006-2013م حوالي 8 مليار دولار، وتشكل الأزمة السورية تحديات وتهديدات خطيرة لأمن روسيا القومي من الناحية العسكرية والسياسية، إذ تشكّل القاعدة البحرية في سوريا (طرطوس) القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر المتوسط، وقد تخسرها روسيا في حالة سقوط النظام السوري[1]، إلى جانب الحفاظ على الموقع السوري للحفاظ على محور إيران –سوريا- العراق-حزب الله، مما يفسح المجال لها للضغط على المصالح الأمريكية، واستخدام سوريا كورقة ضغط وابتزاز لإيقاف انتشار الدرع الصاروخي الأمريكي الذي أصبح على الحدود الروسية، وفي المحادثات الثنائية الروسية الأمريكية للتسابق على الهيمنة العالمية، واستغلت روسيا الانكفاء الأمريكي لتمنح نفسها دوراً مقابلاً للاستراتيجية الأمريكية، وكذلك عدم إعطاء حافز للمسلحين الشيشان في حال نجاح المعارضة السورية الإطاحة بالنظام بغطاء دولي من استخدام القوة مجدداً على روسيا[2].

سعت روسيا إلى بقاء النظام ودعمه بكافة المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، حيث استخدمت حق النقض "الفيتو" عدة مرات في مجلس الأمن ضد قرارات تقدمت بها الدول الغربية والعربية لإدانة النظام السوري وتطالب بفرض عقوبات على النظام. وقد تدخلت بشكل مباشر في الأزمة السورية بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر2015 م بحجة قتال داعش والتنظيمات الإسلامية المتطرفة ومنع انتشار الفوضى، مما أدى لاختلال موازين القوى الميدانية لصالح النظام والقوى الحليفة له، وشكل بداية التراجع للمعارضة السورية المسلحة، وسمح لقوات النظام السوري والقوى الداعمة له في إعادة السيطرة على العديد من المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة[3].

---

[1] خضيرات، عمر ياسين: مرجع سابق. ص 143.

[2] أحمد، حسين مصطفى، سلمان، خضير إبراهيم: مرجع سابق. ص15.

[3] خضيرات، عمر ياسين: مرجع سابق. ص ص 143-144.

ت. الموقف التركي من الحراك الشعبي السوري

يتسم الموقف التركي من الحراك الشعبي السوري بالتغيرات المتلاحقة، بناءً على تفاعل عدة عوامل تتمثل في الواقع الميداني السوري، والمشهد التركي الداخلي والمصالح التركية، والموقف الدولي من الحراك. ونتيجة لتفاعل هذه العوامل، فقد تطور الموقف التركي من حث حليفه بشار الأسد على القيام بإصلاحات بداية الحراك، إلى دعم المعارضة السورية وتقديم التسهيلات لها، والمطالبة بتنحي الأسد في أيلول/سبتمبر 2011م، إلى القبول بالحل السياسي للأزمة بشرط رحيل الأسد في 2015م، إلى القبول الضمني ثم العلني ببقائه خلال الفترة الانتقالية في 2016، إلى التدخل العسكري المباشر على الأراضي السورية عبر عملية درع الفرات في أغسطس/آب 2016م وما تلاها من تطورات[1].

لعبت تركيا دوراً مركزياً وفاعلاً بدعم المعارضة السورية والتأثير فيها، وقدمت لها التسهيلات وتنسيق أعمالها لإسقاط النظام، واحتضنت اجتماعاتها السياسية، وأسهمت بتشكيل المجلس الوطني السوري في تشرين الأول 2011م، ونشطت تركيا دولياً للاعتراف بالمجلس كممثّل شرعي للشعب السوري في المؤتمر الثاني لمجموعة أصدقاء سوريا عام 2012م، ليغدو ممثلاً للمعارضة السورية في المحافل الدولية وبعده الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية. وسمحت لقوى المعارضة الأخرى بفتح مكاتب سياسية لها في المدن التركية، إلى جانب احتضان قيادة "الجيش الحر" والقوى المسلحة الأخرى. وكذلك سهلت تركيا تسليح المعارضة السورية حيث قد تحولت الأراضي التركية إلى أهم مدخل للسلاح إلى سوريا، وفتحت حدودها للمنظمات الإغاثية التي اتخذت من تركيا مركزاً رئيساً لعملها. ونتيجة هذا الدعم كان لتركيا القدرة على التأثير في المعارضة وخياراتها السياسية[2].

---

[1] الحاج، سعيد: "تركيا والأزمة السورية، ملامح مرحلة جديدة". الجزيرة. 2016/12/26. على الرابط الآتي: http://cutt.us/wmBGK

[2] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق. ص ص 508–510.

تقف تركيا كطرف أساسي في الأزمة السورية بسبب ملفات ضاغطة كمشكلة اللاجئين والنازحين السوريين، ومشكلة الأكراد والخشية من دعم أكراد سوريا لحزب العمال الكردستاني "PKK"، وعدم السماح بتهجير السّنة السوريين كما حدث في الموصل العراقية (موازنة للدور الإيراني)، وملء الفراغ السعودي، نتيجة ضعف الدور الخليجي[1]. وقد شكلت التداعيات المتلاحقة للأزمة السورية على تركيا، دافعاً مهماً لتركيا لإعادة النظر في سياستها حيال سوريا، فكان إسراعها بتحسين علاقتها مع إيران وروسيا حلفاء النظام السوري، وإعلان تأييدها لمسار أستانة السلمي للأزمة في سوريا[2].

ث. الموقف الإيراني من الحراك الشعبي السوري

اتخذت إيران موقفاً مؤيداً لحق الشعوب العربية في التحرر من أنظمة الاستبداد، والتطلع إلى الحرية والديمقراطية الإسلامية مع اندلاع "ثورات الربيع العربي" التي شهدتها تونس ومصر والبحرين واليمن وليبيا، مع تحفظها على التدخل الخارجي في ليبيا[3]. ومع انطلاق الحراك الشعبي في سوريا تغيرت الاستراتيجية الإيرانية، وانحازت للنظام السوري في مواجهة الحراك، وتبنت روايته في وصف الحراك بأنه مؤامرة خارجية تستهدف محور الممانعة[4]. واعتبرت ما يحدث بسوريا فتنة مدعومة سعودياً وقطرياً إلى جانب جماعات سنيّة[5].

تنطلق إيران في موقفها الداعم للنظام السوري من أساس مصلحي للحفاظ على دورها وهيمنتها الإقليمية في المنطقة[6]. فإيران تخشى من طبيعة النظام المقبل إن سقط النظام السوري، إذ يعتقد النظام الإيراني أن النظام المقبل في سوريا، في حال سقوط الأسد سيكون أقرب إلى

---

[1] حشود، نور الدين: **جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري**. دفاتر السياسة والقانون.ع16.جانفي2017. ص70.

[2] عبد الفتاح، بشير: **السياسة التركية في محيط إقليمي متغير**. شؤون عربية. ع 157، ربيع 2014. ص 87.

[3] قطيشات، ياسر: "إيران وثورات الربيع العربي". الحوار المتمدن. ع2011/12/3566.4.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2OxxvY6

[4] العامري، ابتسام محمد: ***الأزمة السورية–قرارات في تأثيرات البعد الإقليمي***. **مجلة الكوفة**.مج1.ع17. 2013.ص223.

[5] الهتاش، ناجي محمد: ***الأزمة السورية والطائفية الإقليمية***. **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. ع3. أغسطس/2015. ص107.

[6] حشود، نور الدين: مرجع سابق. ص69.

تركيا والدول العربية المناهضة لها[1]. فعمدت إلى تدعيم وضع النظام السوري حليفها الاستراتيجي في الإقليم، منعاً لانهياره، وتنوعت أوجه الدعم مالياً واقتصادياً وسياسياً وعسكرياً. فقدمت الدعم المالي والاقتصادي للنظام منذ بدء الاحتجاجات، حيث قرر المرشد الأعلى للثورة الإيرانية في تموز/يونيو 2011م تخصيص مبلغ 5.8 مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري، وتقديم 290 ألف برميل نفط يومياً بدءاً من شهر آب /اغسطس2011م[2]. أما الدعم العسكري فتنوّع ما بين تقديم السلاح، والخبراء العسكريين، والمقاتلين[3]. وتدخلت إيران ميدانياً في الصراع من خلال الحرس الثوري الإيراني، والزج بالمليشيات الشيعية كحزب الله اللبناني والمليشيات العراقية أشهرها لواء أبو الفضل العباس وعصائب أهل الحق، ومتطوعين شيعة من باكستان وأفغانستان، مما أثر في تغيير معادلة الصراع ميدانياً لصالح النظام السوري، بعد أن كاد النظام أن يتهاوى.

إن وقوف إيران إلى جانب النظام السوري أعطى للصراع بعداً طائفياً، في ظل تنامي دورها في سوريا، وتنامي دور الحركات الجهادية من جانب آخر.

ج. موقف المملكة العربية السعودية من الحراك الشعبي السوري

اتخذت السعودية موقفاً مناهضاً من الحراك الشعبي العربي كافة، وعارضت تغيير أنظمة الحكم العربية حتى غير الصديقة منها، بالثورة أو الاحتجاجات الشعبية. فقد أبدت المملكة موقفاً مؤيداً للنظام بداية الحراك، وتمثل في الاتصال الهاتفي من الملك السعودي في حينه مع الرئيس السوري في 27 آذار/مارس 2011م وصدر بيان من رئاسة الجمهورية السوري في 28 آذار/مارس جاء فيه: "إن العاهل السعودي أبدى دعم المملكة لسوريا في وجه ما يستهدفها من مؤامرة لضرب أمنها واستقرارها، وأكد أن المملكة السعودية تقف إلى جانب سوريا قيادة وشعباً

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن**. مرجع سابق.ص527.

[2] العامري، ابتسام محمد: مرجع سابق. ص223.

[3] الهتاش، ناجي محمد: مرجع سابق. ص108.

لإحباط هذه المؤامرة". وفي 4/نيسان 2011م قدمت السعودية لسوريا قرضاً تنمويا بقيمة 140 مليون دولار[1].

جاء تغيير الموقف السعودي تجاه سوريا في آب/أغسطس 2011م، مع بروز التدخل الإيراني وحزب الله في سوريا، إذ بدا للسعودية أن إيران تعمل على التمسك بسوريا ضمن المحور الشيعي الممتد ما بين طهران وبغداد ودمشق وبيروت، وهذا بدوره شكل تحولاً في الموقف السعودي ليأخذ الصراع بعداً سنياً شيعياً لقطع الطريق أمام إكمال الهلال الشيعي[2]. وتحت وطأة تأثير الشارع السعودي المدعوم من السلفية والمؤسسة الدينية التي وصفت النظام السوري "بالنصيري"، ومجازر النظام ضد المدنيين طالبت السعودية برحيل الأسد، ليشكل أول موقف للسعودية مؤيد للحراك الشعبي العربي[3].

ودخلت السعودية في صراع مع إيران على الساحة السورية، وأصبحت من الممولين الرئيسيين للمعارضة السياسية والمسلحة على حد سواء، وشجعت على تشكيل هيكليات شاملة للمعارضة، مثل"الهيئة السياسية للائتلاف الوطني السوري" و"مجلس القيادة العسكرية العليا المشتركة". ودعت إلى التدخل العسكري الغربي لتغيير النظام السوري[4]. ومنذ العام 2012م دعمت السعودية المعارضة الوطنية المسلحة من الضباط المنشقين عن الجيش السوري[5]. وانتقلت لتدعم الكتائب المسلحة التي تحقق الإنجازات العسكرية على الأرض حتى لو كانت إسلامية راديكالية، أو جهادية، وكان الدعم يوجه من خلال تنسيق قطري تركي. وأسهم الموقف

---

[1] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق.ص536.

[2] الهتاش، ناجي محمد: مرجع سابق.ص ص 112-113.

[3] بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق.ص ص539-540.

[4] ليستر، تشالز: "الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا". مركز بروكنجز. الدوحة.2014.ص2. على الرابط الآتي: https://brook.gs/2zqJwKq

[5] بييريه، توماس: "الحركات السلفية في الثورة السورية: الشبكات العابرة للحدود في مواجهة الوقائع المحلية". ترجمة وحدة الترجمة في معهد العالم للدراسات. معهد العالم للدراسات. 2 آذار/2017. ص12.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2MiB73L

السعودي بأسلمة الحراك السلمي والمسلح[1]. وفي العام 2017م أوقفت السعودية الدعم المالي للكتائب المسلحة انسجاماً مع الرؤية الأمريكية لمكافحة الإرهاب[2].

استغلت الساحة السورية كساحة خلفية للصراعات الدولية والإقليمية والحرب بالوكالة، وتسببت الأزمة السورية بفتح المجال أمام التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي السوري، وغياب مركز القوة السيادية للسلطة وتشتيتها في شكل أوراق سياسية بيد أنظمة القوى الدولية والإقليمية المهيمنة، حتى أصبح الدور الروسي والإيراني والتركي وكيلًا عن الحكومة والمعارضة السورية. واستغلت الطائفة والدين خدمة للمصالح السياسية للدول، وشكلت حالة التحشيد الطائفي لخدمة أغراض سياسية اصطفاف طائفياً مجتمعياً على أساس ديني مذهبي استدعيت فيه الولاءات الفرعية في المجتمع السوري على حساب الولاء للوطن.

3.2.4 مظاهر الطائفية السياسية في الحراك السوري

يعد المجتمع السوري مجتمعاً مركباً ومتعدداً، ولم يستثمر النظام السياسي هذا التعدد في دمجه بدولة المواطنة، وعلى الرغم من عقيدة البعث القائمة على العروبة والقومية فإنها لم تنجح في علمنة المجتمع، ويعود ذلك لطبيعة النظام القائم على الانتماءات التقليدية والمحاصصة لكسب الولاء، مما أدى لخلق موقف لدى فئات من المجتمع تنظر إلى النظام السياسي وعقيدته التي شكلت غطاءً له على أنه سلطة طائفية، ليتحول الصراع من صراع ضد نظام استبدادي سلطوي إلى صراع طائفي[3]. مقابل خطاب طائفي لقوى المعارضة وخاصةً السلفية الجهادية والجهاديين استثار قوى المجتمع من الطوائف الأخرى وأصحاب الأيديولوجيات المختلفة، مما أفرز على صعيد البنية المجتمعيّة والسياسية مظاهراً للطائفية السياسية رافقت الحراك السوري الشعبي والمسلح أهمها:

---

[1] عزت، محمد: "4 مليارات دولار وأشياء أخرى: الدور السعودي الكبير في إجهاض الثورة السورية". ساسة بوست. 14 ديسمبر/2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Dxyeb6

[2] جعفر، خديجة: "لم أنهت المملكة دعمها للفصائل السورية؟". مدونات الجزيرة. 2017/6/29. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2w8NbJW

[3] بشارة، عزمي، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق.ص273.

أولاً: الاستقطاب الطائفي

أدّت مفاعيل الحراك السلمي والمسلح إلى انقسامات عموديّة في بنية المجتمع السـوريّ بشرائحه وفئاته المختلفة، نتج عنها حالة فرز تفاوتت حدّتها بين شريحة وأخرى وفقاً للانتمـاء الدينيّ أو الطائفيّ أو الإثني، أو الانتماء لطبقة اجتماعيّة أو منطقة جغرافية بعينها، حالة الفـرز هذه بين مؤيّدي الحراك ومؤيّدي النظام، أثرت على كافة السـوريّين سـواءً علـى المسـتوى الشخصي والعلاقات مع الآخرين[1]. فيلاحظ أن مؤيدي النظام يمثلون نصف المجتمع السـوري من الأقليات العلوية والدرزية والمسيحية وغيرها إلى جانب فئات اجتماعية من السنّة التـي لا تمثل كتلة واحدة، ارتبطت مصالحها مع النظام كتجار دمشق وحلب مثلاً[2]، وبعض العشائر فـي الرقة ودير الزور وبعض سكان المنطقة الشرقية[3]. أما من حيث التفـاعلات الاجتماعيّـة بـين الفئات ذات الانتماءات المختلفة المكوّنة للمجتمع السوريّ، هذه الحالة أدّت بدورها إلى خلق جوٍّ من الاستقطاب الحادّ في المجتمع السوريّ الذي أخذ أشـكالاً متعـدّدةً اجتماعيّـةً واقتصـاديّةً وسياسيّة، كان أسوأها الاستقطاب الطائفيّ الذي غذته سياسات النظام وعنفه الذي أخـذ منحـى طائفياً منذ البداية، محاولاً تأليب الشعب على بعضه وممهداً لتحشيد طائفي يتمترس خلفه للدفاع عن مصالحه ووجوده[4]. فقد قام النظام بإعادة إحياء الأطر الطائفية، معتمدًا سياسات الإفراط فـي القوة، والاعتماد على حليفيه الإيراني وحزب الله اللبناني في تدعيم وجوده واستمراره، بالمقابـل فإن أطرافاً من المعارضة اعتمدت على قوى خارجية (السعودية، قطر، تركيا)، وأسهمت هـذه العوامل في بلورة الانقسامات العمودية الطائفية بين محورين شيعي وسني، وأظهرتها كأنها قوام الصراع السياسي ومرتكزه، في حين أن تلك الانقسامات لم تكن حاضرة بمثل تلك الحدة حتى قبل انطلاق الحراك الشعبي السوري[5]. واستخدم النظام العامل الطائفي كأحد أدواته الدفاعية والقمعية،

---

[1] العجي، وائل: "مفاعيل اجتماعية ونفسية للثورة السورية". الجمهوريّـة نـت. 4 آذار/ 2013. علـى الـرابط الآتـي: https://www.aljumhuriya.net/ar/1578

[2] عجمي، فؤاد: مرجع سابق. ص218.

[3] أمين، عزام: **الطائفية من منظور علم النفس الاجتماعي، الحالة السورية أنموذجاً**. في: بـاروت، محمـد: **المسـألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، مرجع سابق. ص879.

[4] العجي، وائل: مرجع سابق.

[5] موكورنت، جيروم، كشي، أكرم: مرجع سابق. ص56.

مما أدى إلى إعادة إنتاج لوعي الطوائف لذاتها ولوعيها بالآخر، وذلك من خلال توجيه داخلي مدروس وممنهج استخدمت فيه كافة الوسائل غير المشروعة، وتمت ممارسة حملة تضليل للوعي الشعبي مما أدى لتفشي النزعة الطائفية في المجتمع. في المقابل استخدمت المعارضة المسلحة أدوات النظام نفسها، مستفيدة من تمكنها من الوصول للقنوات الإخبارية ووسائل التواصل الاجتماعي والوسائل التكنولوجية[1].

اتخذ الاستقطاب السياسي منحىً طائفياً ومذهبياً على شكل وعي شعبي في المناطق المختلطة، وتمثل ذلك بتركز الاحتجاجات في المناطق السكانية ذات الأغلبية السنيّة في مقابل تخلف معظم الطوائف الأخرى[2]. وتدلل نتائج مسح "منظمة اليوم التالي" حالة الاستقطاب الطائفي في المجتمع السوري بعد انطلاق الحراك حيث قال 45.6% من المستجيبين أنّ العلاقات مَع أبناء الطوائف الأخرى تَغيّرت نَحوَ الأسوأ بَعد عام 2011. وأن نسبة كبيرة من السنّة لا تتواصل مع أبناء الطوائف الأخرى وتحديداً الشيعة والعلويين 60.1%، 36.8% على التوالي، وتنخفض النسبة إلى 21% مع المسيحيين. في حين يتَواصل العلويون والشيعة والاسماعيليون والدروز والمسيحيون المرشديون، وتعود أسباب عدم التواصل بين الطوائف في المجمل إلى الآخر وطائفته، كما انخفض منسوب الثقة بين الطوائف حيث كانت نسبة عدم الثقة بالشيعة 69.7% والعلويين 67.0%، وتعود التصوّرات عِند كلّ طائفِة عَن الأخرى بِدلالَة العَلاقَة مَع السُلطة السِّياسية والموقف منها فغالبية السنة تعتقد أن العلويين والشيعة والدروز موالون للنظام مع انقسام بالموقف من المسيحيين (موالون للنظام/معارضون)، بالمقابل ينقلب الوضع إلى نقيضه عند العلويين والشيعة حيث تعتقد الغالبية منهم أن السّنة معارضون للنظام وأن المسيحيين موالون للنظام[3].

---

[1] الغزالي، ناصر: مرجع سابق. ص20.

[2] بشارة، عزمي، **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** مرجع سابق.ص318.

[3] منظمة اليوم التالي: مرجع سابق.ص 37، 38، 40، 48، 59، 60.

ثانياً: التناقض الهوياتي

لم يشكل التعدد والتنوع للمجتمع السوري قبل عام 1963م وتولي البعث الحكم، أساساً لصراعات قومية أو طائفية، حيث كان الوعي الطبقي السياسي والمناطقي الناظم للتحالفات السياسية وفق تلك الهويات، في ظل غياب الوعي الإثني والديني. إلا أن حضور الوعي الهوياتي وتشكله لدى الطوائف والإثنيات تشكل كردة فعل على هوية السلطة الطائفية للنظام في عهد الأسد الاب والابن[1]. وبرز مع الحراك في سوريا نوع جديد من التناقض الهوياتي بالمعنى السياسي، ونشطت الهويات الفرعية والولاءات التقليدية الطائفية والعرقية والعشائرية والمناطقية بفعل الاستقطاب الطائفي للمجتمع، وتنازعت حالة التناقض الهوياتي عدة اتجاهات أساسية: الانتماء الديني باعتبار سوريا جزء من الأمة الإسلامية، والانتماء القومي باعتبارها جزءاً من الأمة العربية إلى جانب تناقض توجهات الأكراد بانقسامهم إلى عدة توجهات هوياتية، هوية كردية وطنية، وهوية كردية قومية انفصالية[2].

إن تسيّس الطوائف والمذاهب وتحويلها إلى جماعات سياسية في سوريا أدى لتحديد العلاقات والمصالح وأولويات الصداقة والعداء الخاصة بالهوية الطائفية المذهبية والمختلفة عن المصالح والأولويات الوطنية، وبالتالي أصبح التناقض الطائفي أعلى شأناً من التناقض مع عدو الوطن والأمة، وهذا بدوره أعطى لمسألة التدخل الخارجي مبرراً للانتصار على الخصم الطائفي، وتحولت الجماعات الطائفية والمذهبية لأدوات بيد قوى إقليمية ودولية ومنحها حق التدخل في الشؤون الداخلية واختراق سيادة الدولة[3]. وانتهى التنافس السياسي بين الطوائف إلى صراع هويات أدى إلى تفكيك المجتمع. ومن أبرز مظاهر التناقض الطائفي:

---

[1] برقاوي، أحمد: "هل انتصرت الهوية السورية؟".موقع الحقيقة.2015/11/3.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2KV400k.

[2] صالح، سومر منير: مرجع سابق. ص183.

[3] الابراهيم، بدر: "الطائفية عارية: سوريا نموذجاً". 12 مايو/2013. على الرابط الآتي:https://bit.ly/2PdpPLU

أ. الصراع السني– العلوي– الشيعي

يعكس الصراع في هذا الجانب اشتراك ميليشيات النظام العسكريّة والأمنيـــة والمدنيّـــة (الشبّيحة) والمليشيات الشيعية الوافدة من خارج سوريا من جهة، وتنظيمات إســـلامية وجهاديّـــة ومنها الجهادية عابرة الحدود، وبعض كتائب الجيش الحر من طرف آخر[1]. ولعبت إيـــران دوراً فاعلاً في استثمار التنوع المذهبي القائم وتحويله إلى صراع طائفي أسهمت من خلاله في نـــزع الهوية الوطنية من غالبية الشيعة العرب وخاصة في العراق وسوريا ولبنان، وبروزها كعامـــل مؤثر في تشكيل الهويات والقيم والتوجهات في الشأن السياسي أو كقضية للصراع[2].

ب. صراع كردي– عربي

يسعى أكراد سوريا لاستغلال حالة الصراع الجارية في سوريا لكسب أكثـــر للحقـــوق القوميّة. إذ طالب الأكراد بالفدرالية على غرار النموذج العراقي لضـــمان حقهـــم فـــي تقريـــر مصيرهم[3]. وتمدد النفوذ الكردي المدعوم خارجياً من الولايات المتحدة الأمريكية، وعلت نبـــرة الخطابات القومية الكردية، وعلى هذه الخلفيّة الإثنية السياسيّة اشتد الصراع في مناطق عدة بـــين وحدات الحماية الشعبية الكرديّة، والتنظيمات الجهاديّة المتطرّفة، وبعض فصائل الجيش الحر من جهة أخرى[4].

ثالثاً: تعدد البرامج في المجتمع السوري

أفرز الحراك أربعة تيارات واتجاهات فكريّة تتجاذب المجتمع السوري: الأوّل حـــداثيّ تمثّله القوى العلمانية والقومية والليبرالية، كـــ"المجلس الوطني السوري" و"هيئة التنسيق الوطني"

---

[1] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي–السياسي في سياق الثورة/الحرب**. في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل الســـلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**. مرجع سابق. ص108.

[2] حوراني، رشيد: "أسباب ومحددات الصراع الفكري (الديني) وأثره على المشهد السوري". المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام. 2017/9/13. ص7. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2vNE0iB

[3] سعدي، محمد: **أزمة دولة المواطنة بعد الحراك العربي الفدرالية حل ام مأسسة للطائفية؟**. في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**. مرجع سابق. ص637.

[4] علي، بدرخان: **الصراع الاجتماعي–السياسي في سياق الثورة/الحرب**. في: عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل الســـلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا**. مرجع سابق. ص109.

و"الجيش الحر"، ومشروعه الدّولة المدنيّة الحديثة[1]، والتيّار الثاني: اتّجاه سلفي محلي ومشروعه إقامة الدولة الإسلامية، وتمثّله "الجبهة الإسلامية" التي تتشكل من "أحـــرار الشـــام" و"الطليعـــة المقاتلة" وغيرها، وعلى الصعيد المدني تمثلها "هيئة الشام الإسلامية" و"السلفية الحركية"، والتيّار الثالث: قوى "الإسلام السياسي" تمثلها "جماعة الإخوان المسلمين" ومشروعها الدولـــة المدنيـــة بمرجعية إسلامية، وبرنامج الجماعات الجهادية ذو توجهات تنظيم القاعدة الوافدة إلـــى الســـاحة السّورية كـــ"جبهة النصرة" و"داعش" ومشروعها إقامة الخلافة الإسلامية[2].

وأفرز تعدد البرامج صراعاً فيما بين أطيافها على تمثيل" الثـــورة" سياســـياً مـــا بـــين المؤسسات السياسية التي تعترف بها الدول؛ مثل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة مـــن جهة، وبين الفصائل المسلحة من جهة أخرى، وهو صراع بين كفاءة سياسية بلا شرعية ميدانيـــة وشرعية ميدانية بلا كفاءة سياسية، وعكست ثنائية (الداخل/الخارج) افتراقاً واضحاً في الخطاب ما بين الفصائل والمعارضة السياسية، ورواج مواقف تتخذ طابعاً تكفيرياً تجـــاه هـــذه المؤسســـات بواسطة السلفية الجهادية[3]. كما عكست هذه البرامج صراعاً بين القوى المســـلحة ذات البـــرامج والتوجهات المختلفة. ففي جنوب غرب سوريا يقوم جيش الفتح المنضوي تحت لوائه جماعـــات إسلامية وسلفية جهادية وجماعات غير واضحة الآيديولوجيا بقتال داعش والأسد جنباً إلى جنب، وفي الشرق يقاتل القوميون السوريون بجانب الانفصاليين الأكراد داعش[4]. وكذلك قتـــال جبهـــة النصرة وتنظيم جند الأقصى أثناء حملة الإمارة التي قامت بها ضد فصائل الجيش الحر في ريف إدلب وحماة خلال الفترة تموز/ حزيران 2014م وآذار/مارس 2015م[5]. والخلاف بـــين هـــذه القوى خلاف على السلطة، "فداعش" تبرأ من كافة الكتائب بما فيها الإســـلامية وخـــاض معهـــا

---

[1] صالح، سومر منير: مرجع سابق. ص176.

[2] أبو رمان، محمد: **الاسلاميون والدين والثورة في سورية.** مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعـــراق/مكتـــب سوريا. 2013.ص ص 51-53.

[3] أبا زيد، أحمد: ***تقويض المرجعيات في الثورة السورية***. **سياسات عربية**. ع22.ايلول/2016.ص98.

[4] مركز الدراسات الدينية والجيوسياسية بالمملكة المتحدة. **إذا انهارت القلعة: أيديولوجية الثورة السورية وأهدافها.** ترجمة محمد عوض. **الثورة السورية الخطاب والأيديولوجيا والأهداف.** مراصد. مكتبة الإسكندرية.ع46. 3 مايو/2018.ص58.

[5] أبا زيد، أحمد: مرجع سابق. ص98.

صراعاً، وأعلن أن مشروعه مشروع دولة خاص به، واستخدم الخطاب الديني أسلوباً للحشد والتعبئة[1].

طرحت الجماعات المختلفة وخصوصاً الجماعات الجهادية نفسها بديلاً عن الدولة والأمة، كونها فاقدة الشرعية بالنسبة إليها، فهي لا تهدف إلى حلها بل للحلول مكانها، وهذا ما يفرز تفتتها وانقسامها على ذاتها[2].

رابعاً: النزوح والتهجير السوريّ

تحوّل المجتمع السوريّ إلى باحث عن مناطق آمنة بفعل الصراع العسكري، وتفريغ بعض المدن والبلدات من سكانها من خلال التطهير المتبادل من قبل النظام وميليشياته والتيارات المعارضة المتطرفة. وبفعل عملية التطهير برزت عمليات النزوح والتهجير لسوريين، حيث بلغ عدد المهاجرين السوريّين خارج سوريا أكثر من 5.6 مليون شخص منذ العام 2011م، فيما بلغ عدد النازحين في الداخل السوريّ 6.6 ملايين نازح لغاية نيسان/ابريل 2018م[3]، فمثلاً قامت الحكومة السورية بتهجير 125.000 ألف مدني بالقوة من ضواحي كسبة في دمشق، وداريا، ووادي بردى، والتل، وخان الشيح، وقدسيا، والهامة، ونقلهم إلى إدلب وغيرها من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2016م، شرد النظام قسراً 240.000 ألف من المدنيين من شرق حلب، ونقل العديد منهم إلى إدلب، وتركيا، أو ريف حلب الغربي، حيث أن غالبية المهجرين من العرب السنّة. وقد أكدت عدة تقارير أن الحكومة السورية تقوم بإعادة إعمار المناطق التي تم إخلاؤها وإحلال الشيعة من لبنانيين وعراقيين مكان السكان الأصليين لإضفاء تجانس سكاني في المنطقة، فمثلاً نقل حوالي 300 عائلة شيعية عراقية إلى داريا بعد نقل سكانها إلى إدلب، في المقابل عند استيلاء "داعش" على دير الزور فر أغلبية المسيحيين منها

---

[1] مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: "الجماعات السلفية المقاتلة في سوريا بين "الوطنية" و"العالمية"". ورقة تحليلية. 2014/5/26.ص10. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xGBn27.

[2] ادريس، سامية: **الطائفية في المشرق العربي الكبير، الصراع على السلطة في زمن العولمة.** في: باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** مرجع سابق، ص 343.

[3] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. مرجع سابق.

باتجاه المناطق التي يسيطر عليها النظام، أما باقي المناطق سيطر عليها أقطاب المعارضة فقد بقيت قلة من المسيحيين يعيشون فيها وفر الأغلبية باتجاه المناطق التي يسيطر عليها النظام أو غادروا سوريا [1].

خامساً: العنف الطائفي

إنّ الطائفية في مسار الحراك السوري تحركت في مسارات متعددة، حملت في مضامينها أبعاد تطور القضية الطائفية السياسية على خلفية مؤيد ومعارض، من خلال تحويل قضية عاطفية عابرة للطوائف إلى قضية طائفية ذات طابع سياسي تؤدي إلى العنف[2]. والعنف الطائفي في سوريا نتيجة التقاء سياسات النظام والسياسات المضادة، وقد اتخذ العنف الطائفي اشكالاً، تدرجت في شدتها من العنف اللفظي والعدوان الجسدي والإبادة. وتم تعميم العنف والعنف المضاد من قبل السلطة ضد المجتمع وردود الفعل عليهما بعنف شبيه من قبل بعض المجموعات المسلحة، وذلك وصولاً إلى تبرير أشكال العنف وتمجيد أصحابها، وامتهان حرية الفرد باسم الاستقرار والأمن والأمان من قبل السلطة أو "باسم الثورة" ورفعة الجماعة وتماسكها من قبل بعض الجماعات المسلحة[3].

إنّ عنف النظام، في الفترة الممتدة من انطلاق الحراك لغاية بداية عام 2012م اعتمد على سياسات القتل وعنف الحواجز والمعتقلات والتطويق والتفتيش والتطهير وعمليات إعدام واعتقال وإذلال للمواطنين وتخللها 18 مجزرة. وينظر إلى عنف النظام في هذه المرحلة أنه عنفٌ سياسيّ ذو أهداف سياسية يدور في إطار الصراع على السلطة ويستبطن العنف الطائفيّ. ومع بداية عام 2012م صار هذا العنف يقنّع العنف الطائفيّ، واتخذ شكل مجازر وإبادة قائم على القصف والقصف العشوائي بهدف الانتقام والعقاب، وشتم المقدسات والأعراض والمحارم (العنف اللفظيّ) محتواها الطائفي جليّ ومقصود[4].

---

[1] Annual Report of the U.S. op.cit. pp93,94.

[2] ساتيك، نيروز غانم: مرجع سابق.ص116.

[3] الغزالي، ناصر: مرجع سابق.ص22.

[4] العلي، طارق: ***العنف في الثورات العربية: الحالة السورية***. **سياسات عربية**. ع22.ايلول/2016.ص ص90-91.

كما استخدمت المنابر الإعلامية من الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي والمجلات والصحف والمساجد كوسائط للحشد والتجييش الطائفي والقتال في سوريا. فقد استخدمت المعارضة الإسلامية السنّية، لا سيما السلفيون، ستة مصطلحات لوصف نظام الأسد وداعميه وهي: نصيريون، رافضة، مجوس، صفويون، حزب اللات، وحزب الشيطان (لوصف حزب الله اللبناني)، في حين أن الشيعة استخدموا مصطلحات لوصف معارضيهم السنّة، من قبيل: ناصبي، تكفيري، أموي، ووهابي. واستخدمت المصطلحات من كلا الجانبين لوصم الآخر بالعدو الكافر، ومن ثم، فلا عقوبة له سوى القتل[1]. ومن مظاهر العنف اللفظي التي شكلت بروز الشعارات الطائفية، والفتاوى الطائفية، حيث ظهرت بعض الشعارات من قبيل: "علوية ع التابوت" و "مسيحية ع بيروت" في إشارة إلى تهجير المسيحيين إلى لبنان، في مقابل شعارات طائفية شيعية من قبيل "لن تُسبى زينب مرّتين"، و"لبيك يا حسين" و"لبيك يا أبا الفضل" مما عزز النواظم الضمنيّة للفعل السياسيّ وتفسيخ بنية المجتمع السوري[2]. وقد شكلت الفتاوى التكفيرية الأساس العقدي لمظاهر العنف في سوريا، وتمثل في فتاوى تكفير النظام السوري والطائفة العلوية والحض على وجوب قتاله وأعوانه الداعمين له بالمال أو الكلام سواءً من العلويين أم الشيعة أم السنة وغيرهم[3]. من جانب آخر افتى رجال الدين الشيعة بوجوب القتال إلى جانب النظام السوري، فقد أصدر آية الله العظمى كاظم الحائري فتوى تجيز القتال في سوريا لحرب "الكفرة" ضد الاسلام[4]، كما دعا أبرز مراجع الشيعة في إيران أحمد جنتي عضو "مجلس الخبراء"

---

[1] زيلين،هارون ي، سميث، فيليب: "مفردات الطائفية". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 29 كانون الثاني/يناير 2014. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PcY2Lx

[2] محفوض، عقيل: "الحدث السوري: مقاربة تفكيكية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. 2012. ص35. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xMRqLV

[3] أنظر: الشحود، علي بن نايف: **فتاوى الثورة السورية**. ط1.حقوق الطبع لكل مسلم. 2012. ص 212، 263، 7769، 936، 982. وأيضاً: فارس، طه محمد: "فتاوى الثورة السورية". رابطة العلماء السوريين. 2013. ص 73، 76، 78، 122. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QYtaPK

[4] صحيفة الشرق الأوسط. "أول فتوى من قم تجيز القتال إلى جانب الأسد". 17 ديسمبر 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NJ0T1C

الإيراني، الشيعة العرب إلى القتال إلى جوار النظام السوري حتى لا تقع سوريا بأيدي أعداء "آل البيت"[1]، ما فتح المجال للقتل على أساس الهوية الطائفية.

ومن أنماط العنف الطائفي التي اتخذت أشكال العدوان الجسدي والإبادة أعمال الخطف والانتقام الجماعي والاغتيالات المتبادلة بين أبناء الطوائف وفي المناطق ذات التركيبة الطائفية المتعددة[2]. فالهجمات على المساجد السنّية، التي كانت الملاذات العامة الوحيدة المتوافرة للمُحتجين، اعتُبرت إثباتاً دامغاً على التحيُّز الطائفي للنظام، لا بكونها محاولات لسحق مراكز المعارضة. في الجانب الآخر، فُسِّرت عمليات اغتيال ضباط الأمن العلويين على أنها دليل على انتشار الكراهية الطائفية في صفوف المعارضة، لا كردٍّ على سلوك مليشيات النظام[3]. وقد ارتكبت أجهزة النظام العسكرية والأمنية وميليشياته العديد من المجازر وعمليات الإبادة ذات البعد والطابع الطائفي. ومن الأمثلة عليها مجازر داريا بالغوطة الغربية في آب/اغسطس 2012م وحي بابا عمرو في مدينة حمص وكرم الزيتون في 11 آذار/مارس 2012م، ومذبحة الحولة في 25 أيار/مايو 2012م، وفي 2 و3 أيار/مايو 2013م ارتكبت مجزرة قرية البيضاء التابعة لمدينة بانياس في ريف اللاذقية، ومجزرة خان شيخون في 4 نيسان/ابريل 2017م، ووثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال عام 2017م ارتكاب النظام حوالي 129 مجزرة[4]. في الطرف الآخر قامت أطراف في المعارضة المسلحة باستهداف مؤسسات الدولة والبنية التحتية ودور عبادة الطوائف والأديان الأخرى إلى جانب قيامها بأعمال القتل والخطف والتعذيب تحت شعارات تجاهر بالدعوة إلى "الذبح حسب الشريعة"[5]، وعلى سبيل المثال اتهمت داعش بتنفيذ مجزرة السويداء وريفها الشرقي (دروز) في 25 تموز/يوليو 2018م، قتل فيها المئات وشهدت

---

[1] "فتاوي شيعية لدعم طاغوت سوريا بشار الأسد ضد أهل السنّة في الشام". 2012/12/25. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2w8lUHA

[2] ساتيك، نيروز غانم: مرجع سابق.ص ص116–118.

[3] ويمن، هايكو: مرجع سابق. ص10.

[4] بكور، جلال: "مجازر نظام الأسد وحلفائه..من الذبح إلى الكيميائي". العربي الجديد. 2018/2/23. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Mm5Egj

[5] الغزالي، ناصر: مرجع سابق. ص21.

المجزرة حالات اغتصاب وذبح بالسكاكين[1]. كما قامت داعش في أيار/مايو 2017م بمجزرة في بلدة عقارب الصافية ذات الغالبية الإسماعيلية. أما هيئة تحرير الشام والتي تضم جبهة النصـــرة وفصائل أخرى فقد استهدفت الأقليات الدينية بالسيارات المفخخة. ففي 11 آذار/مارس 2017م، أعلنت الهيئة مسؤوليتها عن انفجارين في مقبرة باب الصغير وهي منطقة حجاج شيعة جنـــوب دمشق[2]. وسادت أجواء الكراهية حيث تطهر فيها القتلة بالانتقام من قتلاهم، وهي تعكس محركات ذاتية مَرَضية عدوانية يتقمص فيها المقموع شخصية القامع، وتعمل هذه المحركات بطريقة التشفّي التي تميز جرائم الكراهية من تمثيل بالجثث[3]. إن المتسبب الأكبر في عمليات القتل والتهجير هو النظام السوري وحلفاؤه، حيث بلغ عدد القتلى السوريين أكثر من نصف مليون، تتحمـــل فيـــه الفصائل المسلحة جزءاً معتبراً من أعداد القتلى السوريين (خفّضته بعض التقارير إلى 5% بينما رفعته تقارير أخرى إلى 27%)[4].

سادساً: الخطاب الطائفي

لم يفتقر الخطاب الطائفي إلى روافد مجتمعية، فمنذ انطلاق الحراك الشعبي عمد النظام ومواله على بث خطاب التخويف والتخوين الطائفي لتحويل "الثورة" من "ثورة" ضد النظام إلى صراع طائفي بين الأكثرية السنّية والأقليات. ونجح خطاب التخويف في اصـــطفاف الأقليـــات وأثرياء السنّة وليبرالييهم بوصفهم أقلية اجتماعية، إلى جانب النظام خوفاً من استبداد الأطـــراف الدينية المتشددة في الأكثرية السنّية[5]. وشكّلت المؤسسة الدينية الرسمية "سنيّة" إحدى أهـــم أدوات النظام لصوغ "خطابات" و"فتاوى" مطابقة لخطاب النظام تجاه الحراك ومؤيديه، عبر شخصـــيات دينية أهمها العلامة محمد البوطي ومفتي الجمهورية أحمد حسون ووزارة الأوقاف السورية، التي

---

[1] العاصي، أمين: "اعتداء واغتصاب وذبح بالسكاكين... تفاصيل الأربعاء الأسود في السويداء السورية". العربي الجديـــد. 2018/7/26. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Pb1shV

[2] هيـــومن رايـــتس ووتـــش: "التقريـــر العـــالمي 2018. ســـوريا أحـــداث عـــام 2017". علـــى الـــرابط الآتـــي: https://bit.ly/2BF45oF

[3] باروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح**، مرجع سابق. ص270.

[4] مسعود، ماهر: الطائفية والطغيان بحث في المعنى والسلطة. مرجع سابق.

[5] وطفة، علي أسعد: "بنية الخطاب الطائفي وديناميانه السياسية في سوريا: النكوص إلى مشروع الدولة الطائفية". مركـــز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2012/11/3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2vNypc1

كانت تُصدر بيانات باسم "رابطة علماء بلاد الشام" تارة، وباسم "علماء سورية" للرد على العلامة يوسف القرضاوي أو على "الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين" وللدفاع عن النظام السوري بمحاججة فقهية وكسب تعاطف الفئات الصامتة. فقد خصص التلفزيون السوري الرسمي" حلقة خاصة " للبوطي، وقد ظهر البوطي في 24 آذار/مارس 2011م وقام بتحقير المتظاهرين وتجهيلهم محمّلاً برواية السلطة بأن هناك "مؤامرة" تحاك ضد سوريا[1].

في المقابل ظهر خطابٌ دينيٌ سلفيٌ معارضٌ للنظام كالشيخ السوري عدنان العرعور المقيم في السعودية الذي بث خطاباً شعبوياً طائفياً في قناتي "صفا" و "وصال" أملاً في زعزعة النظام وإسقاطه، وإحداث تصدعات طائفية في بنيته على شكل انشقاقات، وتحميل الطائفة العلوية مسؤولية الاعتداءات العسكرية على السّنة[2]. وعلى ذات الصعيد أسهم خطاب رجال دين بالشحن الطائفي، كالقرضاوي الذي شن هجوماً ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وحزب الله اللبناني وإيران وروسيا، واصفاً العلويين بـ"النصيرية" قائلاً إنهم "أكفر من اليهود والنصارى"، ودعا كل المسلمين حول العالم إلى التوجه نحو مدينة القصير السورية لمقاتلة حزب الله[3]. وعملت بعض القوى الإقليمية على توليد الثقافة الطائفية وتعزيزها ودعمها عبر مختلف الوسائل والوسائط الإعلامية، وإثارة النعرة الطائفية عبر نشر وقائع وأحداث قتل وجرائم وتعذيب تحمل بصمة طائفية سواء بالصوت أو بالصورة، بهدف إسقاط النظام والمحور الشيعي لاعتبارات إقليمية وسياسية[4]. وبهذا الصدد لعب اعلام الفضائيات دوراً هاماً في الشحن والتوتر الطائفي في سوريا من خلال فضائيات (وصال والصفا والمجد وصلة والرسالة السنيّة، وأهل البيت، والنعيم، والغدير، والمنار الشيعية) التي تعج بأحاديث التكفير لأبناء الطوائف الأخرى، ونقل فتاوى تحث على الكراهية

---

[1] الخطيب، معتز: **الفقيه والدولة في الثورات العربية، معضلة الفقيه في ظل الدولة الوطنية الحديثة.** تبيُن. ع 3/9.صيف 2014.ص71.

[2] المصطفى، حمزة: **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، الخصائص-الاتجاهات-آليات صنع الرأي العام.** ط1.الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2012.ص67.

[3] صحيفة القدس العربي: "قرضاوي: النصيريون أكفر من اليهود ولو كنت قادرا لقاتلت بالقصير". 2013/6/1. على الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=49662

[4] الغزالي، ناصر: مرجع سابق. ص22.

المذهبية والتحريض على العنف الطائفي[1]. كما عملت بعض الدول الكبرى مثل روسـيا علـى سبيل المثال وليس الحصر على تأجيج الثقافة الطائفية فقد أعلن وزير خارجية روسيا بأن روسيا لا تريد حكومة إسلامية سنية الطابع في سوريا[2].

وقد أسهم الخطاب الطائفي للنظام ولقوى المعارضة وخاصة السلفية منهـا فـي اثـارة الغرائز الطائفية وتقسيم المجتمع على أساس طائفي، والاصطفاف الطائفي من الحراك ما بـين مؤيد ومعارض، وبروز الولاءات التقليدية الأولية بهدف التحشيد والتعبئة.

[1] العبد الله، علي: مرجع سابق. ص5.

[2] وطفة، علي أسعد: مرجع سابق.

نتائج الدراسة

استقطب موضوع الطائفية السياسية اهتمامات العديد من الباحثين والدارسين على مختلف الأصعدة، نظراً لما يتمتع به هذا الأخير من مكانة، كونه يعد موضعاً حديثاً نسبياً حيث تسعى هذه الاهتمامات إلى تفسير أسباب ظهور وانتشار الطائفية السياسية في المشرق العربي، ودراسة دورها في إجهاض التحولات الديمقراطية، في ظل حالة التفكك المجتمعي.

وبناءً على ما ورد في دراسة الطائفية السياسية ومدى إسهامها في إجهاض الربيع العربي سوريا "انموذجاً" توصل الباحث إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن مصطلح الطائفية السياسية يدل على التحيزات السياسية قائم على المحاصصة، وتسخير الدين والطائفة بهدف التعبئة والتحشيد لخدمة أغراض سياسية واحتكار السلطة، وتعلي من شأن الانتماء للطائفة على حساب الانتماء للدولة، وتمتاز بصيغتها الاستبدادية الاقصائية القائمة على إلغاء الآخر المختلف المغاير.

ثانياً: يرتبط نشوء الطائفية السياسية في المشرق العربي بتفاعل العوامل الداخلية والخارجية معاً، ويعود لبنية الدولة القطرية الوطنية ونظامها السياسي الذي فشل في بناء دولة المواطنة وصهر كافة مكوناتها في بوتقة واحدة قائمة على أساس القانون والمواطنة، والفكر القومي العربي الذي ركز على العروبة كمعيار للانتماء الوطني مما أسهم في ظهور المناكفات السياسية بين التيارات المختلفة وتفسخ المجتمع وانتكاسه إلى الولاءات الفرعية التي تعود للطائفة والقبيلة والعشيرة. وكذلك بنية المجتمعات العربية المتعددة طائفياً ودينياً وعرقياً الذي بدوره أسهم في فتح المجال للتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية لتغذية الخلافات السياسية من جانب، والتدخل في الشؤون الداخلية بحجة حماية الأقليات والطوائف التي تنسجم معه خدمة لمصالحه الخاصة من جانب آخر، مما أسهم في التمزق الاجتماعي والسياسي، وهذا ما شهدته المنطقة العربية بما فيها سوريا مع انطلاق "الربيع العربي" نهاية عام 2010م.

ثالثاً: تمتاز الطائفية السياسية في المجتمعات العربية كونها قضية سلطة فشلت في تحقيق دولة المواطنة، إلى جانب التدخلات الخارجية التي أذكتها وأسهمت في بروزها، ودور الأنظمة السياسية في تعزيز وجودها بعكس المجتمعات الأوروبية حالة داخلية صرفة، تم التعامل معها وفق سياسات عملت على دمج الأفراد في الدولة وتحقيق مبدأ المواطنة.

رابعاً: فشلت الأنظمة السياسية العربية منذ نشوئها في معالجة التنوع والاختلاف في مجتمعاتها، وعمدت إلى استغلاله بطرق ووسائل شتى خدمة لمصالحها، مما أفضى إلى بروز الطائفية السياسية، وتفجر الصراعات بين مكونات المجتمع والتي ظهرت جلياً بعد انطلاق "الربيع العربي" نهاية عام 2010م، مما أثر على وحدة الدولة والمجتمع على حد سواء. فالربيع العربي الذي جاء للتخلص من النظام السياسي ودولة التمييز والإقصاء كرّس بفعل عوامل داخلية وخارجية ظاهرة الطائفية السياسية التي تتسم بكونها عابرة للدولة الوطنية.

خامساً: أثّرت الطائفية السياسية على حالة عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي وغياب الديمقراطية والتنمية، حيث لجأت إليها النخب الحاكمة لتحقيق مآرب سياسية تستهدف احتكار السلطة وتجيير الدولة لصالح طائفة دون أخرى مما يهدد وحدة الدولة والمجتمع بما تمثله من سمات الكراهية، والعداء، والإقصاء وإلغاء الآخر المختلف، والتهميش والعزل. فالانقسامات العمودية في المجتمعات العربية، والتي عززها النظام السياسي من خلال سياسات التهميش والإقصاء ومنح الامتيازات لبعض الفئات على حساب البعض الآخر تتعارض مع الديمقراطية والتنمية وتؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي.

سادساً: فشل النظام السوري في استثمار تركيبة المجتمع السوري المتعددة والمتنوعة دينياً وطائفياً وعرقياً، في دمجه بدولة المواطنة، ويعود ذلك لطبيعة النظام القائم على الانتماءات التقليدية والمحاصصة لكسب الولاء.

سابعاً: خلصت الدراسة إلى أن النظام السوري وأركانه وصم الحراك الشعبي في سوريا بالإرهاب والطائفية والمؤامرة، يقف على رأسها الإخوان المسلمون والسلفيون، تبريراً لاستخدام

القوة والعنف في قمع الحراك، ومن استمالة الطوائف والأقليات مما شكل حالة تخوّف لدى الأقليات والطوائف من المد الإسلامي السنيّ جانب آخر، مما أسهم في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية.

ثامناً: فشلت قوى المعارضة السورية السياسية والمسلحة في تبني استراتيجية موحدة للتعاطي مع الحراك، وإلى الانسجام والوحدة والاتفاق على أهداف الحد الأدنى، وظهر جلياً الاختلاف فيما بينها، وعكست ثنائية (الداخل/الخارج) افتراقاً واضحاً في الخطاب ما بين الفصائل والمعارضة السياسية، وساد التشرذم والانقسام فيما بين قوى المعارضة، وفاق اختلاف تلك القوى اختلافها مع النظام، مما أثر في مسار الحراك وطبيعته.

تاسعاً: تستنتج الدراسة إن النظام السوري توسل الطائفية واستخدمها أداة للحكم، فاعتماد النظام واستخدامه للطائفة العلوية والتكوين المناطقي والعشائري في سوريا لا يمنحه سمة الطائفية، بقدر ما هي أداة مستخدمة للحفاظ على السلطة والحكم والنفوذ، اعتماداً على ضمان عصبية الولاء بمنح الامتيازات والمستفيدين بغض النظر عن طوائفهم سواءً السنيّة أو العلوية أو غيرها.

عاشراً: برزت الطائفية السياسية بوضوح في سوريا مع انحراف الحراك الشعبي نحو العسكرة، نتاج سياسات النظام القمعية في التعامل مع الحراك السلمي، واستخدام النظام للخطاب الطائفي، وبروز التيارات الإسلامية وخاصة التيارات الجهادية السلفية التي تتبنى خطاباً دينياً طائفياً لمواجهة خطاب النظام، مما استثار قوى المجتمع من الطوائف الأخرى وأصحاب الأيديولوجيات المختلفة، عززتها مواقف القوى الدولية والإقليمية وخاصة إيران والمملكة العربية السعودية، مما أسهم في بروز الهويات الفرعية وإثارة الصراع الأهلي وغلبة المنطق الطائفي الذي شكل المحدد لسلوك الفاعلين السياسيين، وأدى لحالة اصطفاف طائفي في المجتمع بين مؤيد للنظام ومعارض له، أسهم في تعزيز الانقسامات العمودية في المجتمع، وغدا سمة النظام علوياً والحراك سنياً.

أحد عشر: اصطفت الطوائف والأقليات بالمجمل إلى جانب النظام السوري في مواجهة الحراك الشعبي خاصةً في مرحلة عسكرة الحراك، فالموقف الرسمي للطوائف العلوية والمسيحية والدرزية موالٍ للنظام ومدافعاً عنه بسبب التخوف من المد الاصولي، ولارتباط مصالحهم بالنظام ارتباطاً حيوياً، وللحفاظ على الامتيازات التي منحها إياها النظام. في حين أن القوى الكردية استغلت الحراك لتحقيق مآربها في حقها في تقرير المصير مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية. أسهم ذلك الاصطفاف في تفسيخ المجتمع وتقطيعه، مما أعاق عملية التحول الديمقراطي.

اثنا عشر: تحول الصراع في سوريا من صراع ضد نظام سلطوي إلى صراع طائفي، عززه خطاب النظام وقوى المعارضة وخاصةً السلفية الجهادية، مما أفرز على صعيد البنية المجتمعيّة والسياسية مظاهراً للطائفية السياسية رافقت الحراك السوري الشعبي والمسلح أبرزها: الاستقطاب الطائفي، والتناقض الهوياتي، وتعدد البرامج في المجتمع السوري، والنزوح والتهجير السوريّ، والعنف الطائفي، والخطاب الطائفي.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

اولاً: المراجع العربية

أ. الكتب

ابن منظور: **لسان العرب.** ط1. بيروت: دار صادر للطباعة. 2000.

أبو رمان، محمد: **الاسلاميون والدين والثورة في سورية.** مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق/مكتب سوريا. 2013.

أبو هنية، حسن، أبو رمان، محمد: **تنظيم الدولة الإسلامية، الأزمة السنية والصراع على الجهادية العالمية.** ط1. عمان. مؤسسة فريدرش ايبرت. 2015. "نسخة الكترونية".

باروت، محمد جمال: **العقد الأخير في تاريخ سورية، جدلية الجمود والإصلاح.** ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. آذار 2012.

باروت، محمد: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي.** ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.أيار/مايو 2017.

بركات، حليم: **المجتمع العربي في القرن العشرين، بحث في تغير الأحوال والعلاقات.** ط1. بيروت.مركز دراسات الوحدة العربية.2000.

بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. ط1. بيروت. يناير/2012.

بشارة، عزمي: **سورية: درب الآلام نحو الحرية، محاولة في التاريخ الراهن.** ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2013.

بشارة، عزمي: **عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013**. ط1. بيروت. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. تشرين الثاني 2015.

بشور، أمل مخائيل: **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر**. ط1. بيروت. جروس برس. 2001.

بلقزيز، عبد الاله: **الدولة والسلطة والشرعية**. ط1. بيروت. منتدى المعارف. 2013.

التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية: **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من الربيع العربي**.ط1.بيروت. مؤسسة الفكر العربي.2014.

الثعالبي، أبي منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل: **فقه اللغة وأسرار العربية**. ط2.بيروت. المطبعة العصرية.2000.

الحاج، عبد الرحمن: **الدين والدولة في سوريا بعد الحرب**. مبادرة الإصلاح العربي. مايو/أيار 2017.

حداد، غسان محمد رشاد: **من تاريخ سوريا المعاصر 1946-1966 (أوراق شامية)**. ط1. عمان. مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.2001.

حسن، حمدي عبد الرحمن: **العسكريون والحكم في افريقيا**. ط1. القاهرة. مركز دراسات المستقبل الإفريقي. 1996.

حسين، عبد الخالق: **الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق**. ط1.بغداد. دار ميزوبوتاميا.2011.

الحسيني، السيد العلامة محمد علي: **خطورة الصراعات الطائفية وسبل مواجهتها**. ط1. أبو ظبي. مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.2016.

الخالد، غسان: **البدوقراطية، قراءة سسيولوجية في الديمقراطيات العربية**. ط1. بيروت. منتدى المعارف.2012.

الدهامشة، عبد الله: **سوريا مزرعة الأسد**. ط2. بيروت. دار النواعير.2012.

ديب، كمال: **تاريخ سورية المعاصر، من الانتداب إلى صيف 2011.** ط2. بيروت. دار النهار. 2012.

راثميل، أندرو: **الحرب الخفية في الشرق الأوسط (الصراع السري على سورية 1949-1961).** ترجمة عبد الكريم محفوض. ط1. دار سليمة للكتاب. 1997.

زيادة، رضوان: **السلطة والاستخبارات في سورية.**ط1. بيروت. رياض الريس للكتب والنشر.2013.

الشحود، علي بن نايف: **فتاوى الثورة السورية.** ط1. حقوق الطبع لكل مسلم. 2012.

عارف، نصر محمد: **نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي.** ط1. هرندن-فرجينيا.المعهد العالمي للفكر الإسلامي. 1991.

عامر، ناريمان وآخرون: **عوامل السلم الأهلي والنزاع الأهلي في سوريا.** مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا.2013.

عبد الله، الطاهر: **نظرية الثورة من ابن خلدون إلى ماركس.** ط1. بيروت. المؤسسة العربية للدراسات والنشر.1979.

عبيدات، ذوقان وآخرون: **البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه.** ط9. عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.2005.

عثمان، هاشم: **تاريخ سورية الحديث.** ط1. بيروت. رياض الريس للكتب والنشر. 2012.

عجمي، فؤاد: **التمرد السوري.** نقله إلى العربية أحمد الشنري. ط1. بيروت. جداول للنشر والترجمة والتوزيع. 2013.

العزاوي، رحيم يونس كرو: **مقدمة في منهج البحث العلمي.** ط1. عمان: دار دجلة.2008.

علي، أزاد أحمد وآخرون: **خلفيات الثورة دراسات سورية.** ط1.بيـــروت. المركـــز العربـــي للأبحاث ودراسة السياسيات. 2013.

غليون، برهان: **المحنة العربية، الدولة ضد الأمة.** ط4.الدوحة. المركـــز العربـــي للأبحـــاث ودراسة السياسيات. أيلول/ سبتمبر/2015.

غليون، برهان: **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات.** ط3. الدوحة. المركـــز العربـــي للأبحـــاث ودراسة السياسيات. كانون الثاني/يناير/2012.

غليون، برهان: **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة.** ط1.بيروت.المركز الثقافي العربي. نيسان 1990.

فان دام، نيقولاوس: **الصراع على السلطة في سوريا، الطائفية والإقليميـــة والعشـــائرية فـــي السياسية.**ط1 الإلكترونية. ديسمبر/كانون الأول 2006.

فخر الدين، يوسف: **استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية (الكتـــاب الأول).** ط1. شبكة حنطة للدراسات والنشر. 2014.

قيسون، إبراهيم: **تركيبة المجتمع السوري وحياته السياسية.** مراجعة محمد المصطفى. مركز طوران للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.2017.

كريّم، حسن وآخرون: **الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد، دراسة حالات.** ط1. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية. شرق الكتاب. تموز2013.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون: **موسوعة السياسة.** الجزء الثالث. بيروت. المؤسســـة العربيـــة للدراسات والنشر. 1979.

كيلة، سلامة: **التراجيديا السورية الثورة واعداؤها.** ط1. ميلانو. منشورات المتوسط. 2016.

كيلة، سلامة: **الصراع الطبقي في سورية، الثورة في صـــيرورتها.** ط1. ميلانـــو. منشـــورات المتوسط.2015.

المبارك، محمد: **تركيبة المجتمع السوري، رؤية إسلامية مبتكـــرة لحـــل الاشـــكال العرقـــي، الطائفي، الحزبي في سوريا.** ط1. عمان. دار عمار للنشر والتوزيع. 2003.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات. **الموقف الأميركيّ من الثـــورة الســـورية.** تقـــدير موقف. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. للمركز العربـــي للأبحـــاث ودراســـة السياسات. فبراير 2013.

مسعد، نيفين عبد المنعم: **الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي.** ط1. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1988.

مصطفى، أحمد عبد الرحيم: **في أصول التاريخ العثماني.** ط2. بيروت.دار الشروق.1986.

المصطفى، حمزة: **المجال العام الافتراضي في الثورة السورية، الخصائص–الاتجاهات–آليـــات صنع الرأي العام.** ط1. الدوحة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.2012.

نهار، حازم: **مسارات السلطة والمعارضة في سورية 2000–2008، نقد الرؤى والممارسات.** ط1. القاهرة. مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان.2009.

هلال، علي الدين، مسعد، نيفين: **النظم السياسية العربية، قضايا الاســـتمرار والتغييـــر.** ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 2000.

هينبوش، رايموند: **تشكيل الدولة الشمولية في سورية البعث.** ترجمة حازم نهار. ط1. بيروت. رياض الريس للكتب والنشر.2013.

واكيم، جمال: **صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيو–سياسية لأزمـــة 2011.** ط2. بيروت. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2012.

والي، خميس حزام. **اشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مع الإشارة إلى تجربة الجزائر**.ط1. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. شباط/2003.

اليحيى، محمد بن عبد الرحمن: **مأساة سوريا في ظل الإرهاب العسكري والتسلط الباطني**.(د.ن). (د.ت) ودون مكان نشر.

ب. الرسائل الجامعية

أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان: **الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية، 2011-2013**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر. غزة. 2015.

ادريس، عمر: **الاضطهاد السياسي في سورية من 1970-2010**. (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية في الدنمارك. الدنمارك. 2014.

عبد القادر، أسامة علي محمد: **مقاربة الثورات العربية والمصالح الأجنبية نموذج "سورية والبحرين"**. (بحث لنيل شهادة الجدارة). الجامعة اللبنانية. لبنان. 2013.

عبد الله، أحمد سليم: **دور السياسة الأمريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001-2013)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الشرق الأوسط. العراق. 2014.

عبد ربه، إبراهيم محمد منيب نوري: **الأبعاد السياسية لموقف حزب الله من الصراع على السلطة في سوريا (2011-2015)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الأزهر- غزة. فلسطين.2015.

مزابية، خالد: **الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي مرباح-ورقلة. الجزائر. 2013.

ج. المجلات والدوريات

أبا زيد، أحمد: ***تقويض المرجعيات في الثورة السورية***. **سياسات عربية**. ع22.أيلول 2016.

أبو حسن، حمزة محمد: ***إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي "الربيع العربي" انموذجاً***. **الفكر السياسي**. ع45. خريف 2012.

أحمد، حسين مصطفى، سلمان، خضير إبراهيم: ***الصراع في سورية والقوى الإقليمية والدولية***. **مجلة الأستاذ**. مج الثاني.ع221. 2017.

الاخصاصي، محمد: ***الحراك العربي: سراب الثورة واقع اللاثورة***. **المستقبل العربي**. مج37،ع4. أيلول/2014.

بشارة، عزمي: ***الجيش والحكم عربياً: إشكاليات نظرية***. **سياسات عربية**. ع22. سبتمبر2016.

بشارة، عزمي: ***مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقلّيات في المشرق العربي الكبير***. **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. مج3، ع11. شتاء 2015.

بودراع، أحمد: ***فشل ثورات" الربيع العربي" محاولة للفهم***. **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**. ع11. تشرين الأول2017.

بيضون، أحمد: ***مُصْطَلَحا "طائفة" و"طائفيّة"، ترسيم لنَسَبهما الدَلالي على نيّة المترجمين***. **بدايات**. العددان 3–4 خريف 2012/ شتاء 2013.

تقي الدين، سليمان: ***الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية***.**المستقبل العربي**. ع408. شباط/فبراير2013.

جوزيف، ضاهر: ***الطائفية ونظام الاسد في سوريا***.**الثورة الدائمة**. ع3. مارس 2013.

حافظ، طالب حسين: ***التغيير في المنطقة العربية وانعكاساته، العوامل الخارجية***. **دراسات دولية**. ع58. 2014.

حسن، طه حميد، الشمري، ناظم: ***الاحتجاجات (الثورات) العربية بين المتغيرات الداخلية والخارجية*. مجلة الكوفة**. مج1.ع17. 2013.

حشود، نور الدين: ***جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري*. دفاتر السياسة والقانون**.ع16. جانفي2017.

خضيرات، عمر ياسين: ***مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)*. مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**. مج14.ع1. 2017.

الخطيب، معتز: ***الفقيه والدولة في الثورات العربية، معضلة الفقيه في ظل الدولة الوطنية الحديثة*. مجلة تبيُّن**. ع 3/9.صيف 2014/63-84.

داوود، أحمد فاضل جاسم: ***التحولات السياسية في البلدان العربية دراسة تحليلية في الأسباب وافاق المستقبل*. مجلة العلوم السياسية**. ع47. 2013.

الزعبي، علي زيد: ***مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية*. حوليات آداب عين شمس**. مج 39.ديسمبر 2011.

زين العابدين، بشير: ***مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011) وأثرها في بناء الثورة*. مجلة البيان**. التقرير الاستراتيجي التاسع، الأمة واقع الإصلاح ومآلات التغيير.2012.

ساتيك، نيروز غانم: ***الحالة الطائفية في الثورة السورية: المسارات و الأنماط*. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**. مج2.ع5.صيف2013.

سيدا، عبد الباسط: ***الكرد والثورة السورية*. سياسات عربية**. ع29. نوفمبر 2017.

شبيب، أسعد كاظم: ***نقد الطائفية في الفكر العراقي المعاصر*. مجلة مركز دراسات الكوفة**.ع38. 2015.

شحاته، دينا، وحيد، مريم: ***محركات التغيير في العالم العربي*. السياسة الدولية**. مج 46. ع184. ابريل 2011.

الشوبكي، بلال: ***الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات*. سياسات عربية**. العدد 25. آذار/ 2017.

صالح، سومر منير: ***الصراع الأهلي في الأزمة السورية دينامياته وضوابطه وتجلياته*. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**. ع 38 (1). حزيران/ 2016.

العامري، ابتسام محمد: ***الأزمة السورية–قرارات في تأثيرات البعد الإقليمي*. مجلة الكوفة**. مج1. ع17. 2013.

عبد الجبار، فالح: ***المشكلة الطائفية في الوطن العربي*. المستقبل العربي**. ع 408. شباط/فبراير 2013.

عبد الصمد، نهاد احمد مكرم: ***احتجاجات الشعوب العربية: ثورة للتغيير أم حركات للإصلاح*. الأكاديمية العربية في الدنمارك**. ع 15. السنة 2014.

عبد الفتاح، بشير: ***السياسة التركية في محيط إقليمي متغير*. شؤون عربية**. ع 157، ربيع 2014.

عتريسي، طلال: ***تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية*. شؤون عربية**. ع148. شتاء 2011.

عثمان، أشرف: ***الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنتج العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية*. مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية**.مج3،ع11.شتاء 2015.

العزاوي، وصال: ***الثورات العربية واستحقاقات التغيير*. شؤون الأوسط** – لبنان. ع 139. صيف 2011.

العكيدي، بشار فتحي جاسم: ***الإصلاح السياسي في سوريا*** . **دراسات إقليمية**. ع14. 2009.

علي، خالد حنفي: ***الثورات العربية الانهيارات المتتالية للنظم السياسية العربية*** . **السياسة الدولية**. مج 46.ع184. ابريل 2011.

العلي، طارق: ***العنف في الثورات العربية: الحالة السورية*** . **سياسات عربية**. ع22. أيلول 2016.

علي، محمد جواد: ***الشرق الأوسط الجديد وتداعيات الربيع العربي***. **مجلة العلوم السياسية**. ع52. 2016.

العناني، خليل: ***الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية*** . **شؤون عربية**. ع.154 صيف 2013.

عياصرة، ثائر مطلق: ***العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي 2009-2011***م. دراسات. **العلوم الإنسانية والاجتماعية**. مج43.ملحق 2016.

غالم، نجوى: ***أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية***. **مجلة الناقد للدراسات السياسية**. ع1. أكتوبر 2017.

قبلان، مروان: ***الثورة والصراع على سورية : تداعيات الفشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية*** . **سياسات عربية**. ع18. كانون الثاني/يناير 2016.

قبلان، مروان: ***المعارضة المسلحة السورية: وضوح الهدف وغياب الرؤية*** . **سياسات عربية**. ع2. أيار2013.

كيالى، ماجد: ***الصراعات الطائفية: مصادرها وأبعادها ومصائرها*** . **شؤون عربية**.ع 153. 2013.

لكريني، ادريس: ***محاسبة الديمقراطية، التداعيات المحتملة لاحتجاجات حركة 20 فبراير في المغرب*. السياسة الدولية**.مج 46.ع184. ابريل 2011.

محفوظ، محمد: ***المسألة الطائفية وجدلية الديني والمدني*. الكلمة**. ع 68. السنة الثانية والعشرون، شتاء 2015.

محمد، وليد سالم: ***النظم السياسية العربية: إشكالية السياسات والحكم، مدخل لتفسير (الربيع العربي)*. مجلة العلوم السياسية**. ع47. 2013.

مدان، محمد: ***العصبية وإشكالية السلطة السياسية في المجتمعات العربية*. الانسان والمجتمع**. ع7. ديسمبر 2013.

مركز الدراسات الدينية والجيوسياسية بالمملكة المتحدة. ***إذا انهارت القلعة: أيديولوجية الثورة السورية وأهدافها*.** ترجمة محمد عوض. *الثورة السورية الخطاب والأيديولوجيا والأهداف*. **مراصد**. مكتبة الإسكندرية. ع46. 3 مايو 2018.

المساوي، محمد: ***الحوار الإسلامي - العلماني في الوطن العربي بين أزمة التواصل وانتعاش العنف*. المستقبل العربي**. عدد 465. تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

مسعد، نيفين عبدالمنعم: ***الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي*. مجلة الديمقراطية**.مج14، ع56. اكتوبر 2014.

المصطفى، حمزة مصطفى: ***جبهة النصرة لأهل الشام: من التأسيس إلى الانقسام*. سياسات عربية**. ع5. تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

معتوق، فريدريك: ***العصبيات آكلة الحريات السياسية* .مجلة تبيُّن**. ع 5/17.صيف 2016.

المهندي، عبد السلام محمد: ***الثورات المضادة في دول الربيع العربي*. شؤون العصر**. السنة الثامنة عشرة. ع50.يوليو–سبتمبر 2013.

موكورنت، جيروم، كشي، أكرم: ***محاولة لقراءة المجتمع السوري ثلاثون سنة بعد ميشيل سورا، نقد وتحليل الخطاب الطائفي.*** **مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية.** ع3/10. خريف 2014.

ناصوري، أحمد: ***النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية.*** **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.** مج 24. ع2. 2008.

الهتاش، ناجي محمد: ***الأزمة السورية والطائفية الإقليمية.*** **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية.** ع3. أغسطس2015.

د. المواقع الإلكترونية

الإبراهيم، بدر: "الطائفية عارية: سوريا نموذجاً". 12 مايو/2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PdpPLU

أبو زيد، سركيس: "الفكر القومي في مواجهة الطائفية". موقع سركيس أبو زيد.2011/3/28. على الرابط الآتي: https://sarkisabouzeid.wordpress.com/page/17/

أبو صالح، ثائر: "صراع الاستراتيجيات في سوريا، النظام السياسي في مواجهة الثورة". المركز السوري للدراسات السياسة والاستراتيجية. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Q5lPN5

إدارة البحوث والدراسات: "قراءات نظرية، الثورات السياسية: المفهوم والأبعاد". المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.17/ابريل 2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QUOEgf

أمين، إميل: "المواطنة والتعددية أدوات عصرية في مواجهة الإرهاب والتطرف". صحيفة الشرق الأوسط. 13 مارس 2017. على الرابط الآتي: https://aawsat.com/home/article

باكير، علي حسين: "نحو الكابوس السوري، تقييم الحالة الحرجة داخل سوريا والسيناريوهات المستقبلية". منظمة البحوث الاستراتيجية الدولية. النسخة العربية غير الرسمية للتقرير الرسمي المنشور عن المنظمة باللغة التركية بتاريخ 2013/2/27. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xLoDr1

برقاوي، أحمد: "هل انتصرت الهوية السورية؟". موقع الحقيقة. 2015/11/3.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2KV400k

برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP): "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QW33sV

بكور، جلال: "مجازر نظام الأسد وحلفائه.. من الذبح إلى الكيميائي". العربي الجديد. 2018/2/23. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Mm5Egj

بيضون، أحلام: "الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Igvbmx

بييريه، توماس: "الحركات السلفية في الثورة السورية: الشبكات العابرة للحدود في مواجهة الوقائع المحلية". ترجمة وحدة الترجمة في معهد العالم للدراسات. معهد العالم للدراسات. 2 آذار/2017. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2MiB73L

تركماني، عبد الله: "نشأة الدولة السورية الحديثة وتحولاتها". مركز حرمون للدراسات المعاصرة. 25 فبراير/2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zoLuuM

التوبة، غازي: "الثورة السورية: الأسباب والتطورات". دراسة قدمت الى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في استانبول في 2012/07/1. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية. لندن. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2pnN89Y

الجباعي، جاد الكريم: "سياسات الهوية في الثورة السورية الدروز نموذجاً". على الرابط الآتـــي: https://bit.ly/2OFGG8P

الجزيـــرة نـــت. "الأكـــراد فـــي ســـوريا". 2011/4/3. علـــى الـــرابط الآتـــي: https://bit.ly/2QZMRXB

الجزيرة نت. "منذر ماخوس". على الرابط الآتي: https://bit.ly/29k3dX4

الجزيرة نت: "إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي". 2013/5/27. على الـرابط الآتـي: https://bit.ly/2NiR3CR

الجزيرة نت: "كيف بدأت شرارة الاحتجاجات بسوريا؟". 2012/4/3. علـى الـرابط الآتـي: https://bit.ly/2OA4dsj

الجزيرة نت، تقارير وحوارات: "أهم الانشقاقات إبان ثورة سوريا". 2012/6/24. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2OadwT0

جعفر، خديجة: "لم أنهت المملكة دعهما للفصائل السورية؟". مدونات الجزيـرة. 2017/6/29. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2w8NbJW

جنكينز، براين مايكل: "ديناميكيات الحرب الأهلية السورية". مؤسســة RAND. 2014. علــى الرابط الآتي: https://bit.ly/2DnWufG

جولدسميث، ليون: "العلويون والأسد.. لماذا تدعم هذه الطائفة النظام". ترجمة علاء الدين أبــو زينـــة. صـــحيفة الغـــد. 28 نيســـان/أبريـــل 2012. علـــى الـــرابط الآتـــي: https://bit.ly/2OE7arj

الحاج، سعيد: "تركيا والأزمة السورية، ملامح مرحلة جديدة". الجزيرة. 2016/12/26. علــى الرابط الآتي: http://cutt.us/wmBGK

حوراني، رشيد: "أسباب ومحددات الصراع الفكري (الديني) وأثره على المشهد السوري". المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام. 2017/9/13. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2vNE0iB

حوراني، رشيد: "الطائفة العلوية في سورية، التمرد الكامن والنزيف الصامت". سورية، المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام. 2018/6/22. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zqY10N

الخفاجي، عصام: "اضمحلال دور المدينة في الثورة السورية". مبادرة الإصلاح العربي. أوراق بحثية. نيسان/ابريل 2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2POOIgg

الدويس، فاروق: "هل بإمكان هيئة تحرير الشام حرق أوراق النظام الدولي ومشايخه وفصائله؟". موقع تبيان. 3 جمادى الأولى 1438هـ. على الرابط الآتي:https://bit.ly/2vIMVBJ

دياب، طارق: "استراتيجية ترامب في سوريا: ماذا بعد؟". المعهد المصري للدراسات. تقارير سياسية. فبراير 2018.على الرابط الآتي: http://cutt.us/VeGda

ربيع، سارة: "2009 نهاية عقد: ترحيل مشكلات الأمية والفقر والبطالة في العالم العربي إلى 2010". الشرق الأوسط. العدد 11353. 8 ديسمبر 2009. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2DrH5uP

رشيد، فايز: "الطائفية السياسية والسلم الأهلي". القدس العربي. 17 أغسطس 2017.على الرابط الآتي:http://www.alquds.co.uk/?p=773236

زيلين، هارون ي، سميث، فيليب: "مفردات الطائفية". معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 29 كانون الثاني/يناير 2014. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PcY2Lx

سعيفان، سمير: "حكم حافظ الأسد.. ودروس للمستقبل في سورية". موقع العربي الجديد. 2015/6/24. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xDBrkd

السنديوني، عادل: "الطائفية السياسية في الوطن العربي". موقع مصرس. 2011/3/22م. على الرابط الآتي: https://www.masress.com/alkahera/2040

شبكة شام: "ناقوس الخطر يدق.. السُنة في سوريا أقلية بعد عامين". 26 آب/2015. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QXpBcM

شبكة فولتير: "خطاب الرئيس بشار الأسد في مجلس الشعب". 30 آذار 2011. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2IhSOLu

شبكة فولتير: "خطاب بشار الأسد في جامعة دمشق عن الوضع في سوريا". 20 حزيران 2011. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zvaCzS

شعبان، عبد الحسين: "الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية". الحوار المتمدن-العدد: 2243- 6/4/2008. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2MZOu4f

شمس الدين: عبدالله بن خالد، "أصل تسمية "الربيع العربي"". موقع دنيا الوطن. 2014/8/17. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2DsbAkD

صالح، ياسين الحاج: "الطائفية السياسية في سورية-القسم الثاني". صفحة غسان المفلح.2014.على الرابط الآتي:http://cutt.us/Lbhg7

صحيفة الشرق الأوسط: "أول فتوى من قم تجيز القتال إلى جانب الأسد". 17 ديسمبر 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NJ0T1C

صحيفة القدس العربي: "قرضاوي: النصيريون أكفر من اليهود ولو كنت قادرا لقاتلت بالقصير". 2013/6/1. على الرابط الآتي:http://www.alquds.co.uk/?p=49662

الطائي، عبد الحسين صالح: "مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية". آب 2014. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2O7A4DB

العادلي، حسين درويش: "الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية". الديار اللندنية. 19 آذار/مارس 2012. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2puP5BI

العاصي، أمين: "اعتداء واغتصاب وذبح بالسكاكين... تفاصيل الأربعاء الأسود فـي السـويداء السورية". العربي الجديد. 2018/7/26. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Pb1shV

عاطف، علي: "اليد الخفية...طبيعة الدور الإسرائيلي في الأزمة السورية". مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. 24 مايو/2017. على الرابط الآتي: http://cutt.us/rl8mr

عباس، أشواق: "قرأة في قانون محاسبة سوريا". الحوار المتمدن.ع 2005/1/1089.25. على الرابط الآتي: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=30486&r=0

عبد السلام، آية يوسف: "أسباب قيام ثورات الربيع العربـي". المركـز الـديمقراطي العربـي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. 23/مايو 2014. على الـرابط الآتـي: http://democraticac.de/?p=1393

العبد الله، علي: سوريا: "الأقليات والتطييـف والثـورة". مركـز الجزيـرة للدراسـات. 19 سبتمبر/أيلول 2012. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zqFce0

العجي، وائل: "مفاعيل اجتماعية ونفسية للثورة السورية". الجمهوريّة نت. 4 آذار/ 2013. على الرابط الآتي: https://www.aljumhuriya.net/ar/1578

عزت، محمد: "4 مليارات دولار وأشياء أخرى: الدور السعودي الكبير في إجهـاض الثـورة السـورية". ساسـة بوسـت. 14 ديسـمبر/2016. علـى الـرابط الآتـي: https://bit.ly/2Dxyeb6

علي، محمد علي: "الثورة السورية أسبابها وقواها ومآلاتها". موقع الـف. 2016/10/8. علـى الرابط الآتي: https://bit.ly/2PSt4HV

علي، مهدي أبو بكر حمة: "الشرق الأوسط والربيع العربي: آفاق و مستقبل". الحوار المتمدن- العدد: 3615 - 2012/1/22. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2Q0mP50

غريبو، محمد: "المسيحيون والثورة السورية". مسار برس. 2013/12/8. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PemgVU

الغزالي، ناصر: "النزعة الطائفية: تجلياتها ودورها في المجتمع السوري". اللجنة العربية لحقوق الإنسان. على الرابط الآتي:http://achr.eu/old/naser.tafeh.pdf

غليون، برهان: "الطائفية في الدولة والمجتمع". الحوار المتمدن. عدد 1649. 2006. https://bit.ly/2NIdK40

غليون، برهان: "نقد مفهوم الطائفية". الحوار المتمدن. عدد 1840. 2007. https://bit.ly/2xTmtWj

فارس، طه محمد: "فتاوى الثورة السورية". رابطة العلماء السوريين. 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QYtaPK

"فتاوي شيعية لدعم طاغوت سوريا بشار الأسد ضد أهل السنّة في الشام". 2012/12/25. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2w8lUHA

فرانس 24: "الحكومة تغلق كازينو دمشق وتعيد المنقبات إلى سلك التعليم". 2011/4/6 على الرابط الآتي:http://www.france24.com/ar/closes-casino

فهمي، جورج: "المسيحيون والثورة في سورية". مركز كارنيغي للشرق الأوسط. 25 نيسان/2016. على الرابط الآتي: http://cutt.us/anGDj

قطيشات، ياسر: "إيران وثورات الربيع العربي". الحوار المتمدن.ع3566.4/12/2011. على الرابط الآتي:https://bit.ly/2OxxvY6

القنطار، فايز نايف: "صناعة التطبيف في الجنوب السوري (حالة درعا- السويداء نموذجــاً)". الحـــــوار المتمـــــدن.ع 2016/3/5099.10. علــــــى الـــــرابط الآتـــــــي: https://bit.ly/2NKRDdC

كردووتش: "التقرير التاسع، ماذا تريد المعارضة الكردية السورية؟ السياســة مــا بــين أربيــل والسليمانية ودمشق وقنديل". المركز الأوروبي للدراسات الكردية.بــرلين. أيلــول 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zuG417

الكيلاني، شمس الدين: "المسألة الكردية في ضوء تحول اتجاهات النخــب والأحــزاب الكرديــة السورية". المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. أغسطس/2016. علــى الــرابط الآتي: https://bit.ly/2Q2efCV

اللاذقاني، رعد، السريان، عيسى: "الموقــف المســيحي مــن الثــورة الســورية.. الخطــابين الارثوذوكسي والكاثوليكي". زمــان الوصــل. 2012/10/3. علــى الــرابط الآتــي: https://bit.ly/2xMuMTY

اللجنة السورية لحقوق الانسان: "دستور الجمهورية العربية الســورية الصــادر فــي 13 آذار 1973". 6 شباط 2004. على الرابط الآتي: http://www.shrc.org/?p=7453

ليستر، تشالز: "الأزمة المستمرة: تحليل المشهد العسكري في سوريا". مركز بروكنجز. الدوحة. 2014. على الرابط الآتي: https://brook.gs/2zqJwKq

محفوض، عقيل: "الحدث السوري: مقاربة تفكيكيــة". المركــز العربــي للأبحــاث ودراســة السياسيات. 2012. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2xMRqLV

المرشد، عباس: "الطائفية الجديدة والتحريك المذهبي في البحرين". مركز البحرين للدراسات في لنـــــــــدن. 2016/6/13م. علــــــــى الــــــــرابط الآتــــــــي: http://www.bcsl.org.uk/arabic/?p=1358

المركز السوري للدراسات السياسية والاستراتيجية: "خطة التحول الـديمقراطي فـي سـوريا". واشنطن. آب 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zqxAZb

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: "قوات سوريا الديمقرطية، النشأة والهوية والمشروع السياسي". وحدة تحليل السياسات في المركز العربي. تقييم حالة. يناير 2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2pvLwLv

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية: "الجماعات السلفية المقاتلة في سـوريا بـين "الوطنيـة" و"العالميـة"". ورقـة تحليليـة. 2014/5/26. علـى الـرابط الآتـي: https://bit.ly/2xGBn27

مركز كارنيغي للشرق الأوسط: "إعلان دمشق". على الرابط الآتي: http://cutt.us/lKmI3

مركز كارنيغي للشرق الأوسط: "ربيع دمشق". على الرابط الآتي: http://cutt.us/bEjVO

مسعود، ماهر: "الطائفية والطغيان بحث في المعنى والسلطة". معهـد العـالم للدراسـات. 20 نيسان/أبريل 2018. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2N2UiKr

مسعود، ماهر: "الطائفية والنظام الطائفي في سورية، من البعث إلى الثورة". مركـز حرمـون للدراسـات المعاصـرة. 25 حزيـران 2016. علـى الـرابط الآتـي: https://bit.ly/2NATP7d

"مشيخة عقل طائفة الموحدون الدروز" على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zvcV5U

معن، فهد: "الثورة السورية، قصة البداية". مركز عمران للدراسات الاستراتيجية. 2014. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zryUel

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: "حالة الطوارئ في سـوريا". علـى الـرابط الآتي: https://bit.ly/2QOWGHz

المكتب المركزي للإحصاء السوري. بتاريخ 2018/4/7. على الرابط الآتي: /http://www.cbssyr.sy

ملتقى الاجتماعيين: "العصبية عند ابن خلدون". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2PWf9AE

منظمة اليوم التالي: "المسألة الطائفية في سوريا: مسح اجتماعي للتوجهات". شباط 2016. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QVrKp3

موقع bbc Arabic: "بشار الأسد: لا احتمال لانتشار الاحتجاجات إلى سورية". 31/يناير 2011. على الرابط الآتي: https://bbc.in/2Q6WUsE

موقع أبونا: "الكاهن اليسوعي الإيطالي باولو دالوليو يستقر في السليمانية". 2011/12/11.على الرابط الآتي: https://bit.ly/2NKAzEB

موقع الرئيس الأسد: "كلمة الرئيس بشار الأسد للحكومة الجديدة بتاريخ 16 نيسان 2011". 17/نيسان 2011.على الرابط الآتي:https://bit.ly/2DF0yIW

ميدل ايست أونلاين: "الدولة العثمانية.. نظام الملل إلى الطائفية المتفجرة". 2016/1/4. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zt0xU7

ناصر، علي:"الطائفة العلوية في قفص الاتهام قراءة سوسيولوجية... أين هي الطائفة العلوية في جغرافية الثورة السورية". مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2011/11/19. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2zujypk

نداء الايمان: "صحيح مسلم" كتاب الامارة". على الرابط الآتي: https://bit.ly/2QPwMnf

نصر، ربيع، محشي، زكي، أبو إسماعيل، خالد: "الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية". المركز السوري لبحوث السياسات. 2013. على الرابط الآتي: https://bit.ly/TjMOaD

هوشاتي، بدر الدين: "انعكاسات الطائفية السياسية على الاستقرار السياسي". الطائفية. إشراف بسام الجمل. مؤمنون بلا حدود. 27/يوليو 2016. على الرابط الآتي:
https://bit.ly/2zonpUJ

هيومن رايتس ووتش: "التقرير العالمي 2018". سوريا أحداث عام 2017. على الرابط الآتي:
https://bit.ly/2BF45oF

وزارة الداخلية السورية: "قانون الأحوال المدنية". على الرابط الآتي: http://cutt.us/e8ZIh

وطفة، علي أسعد: "بنية الخطاب الطائفي وديناميات السياسية في سوريا: النكوص إلى مشروع الدولة الطائفية". مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. 2012/11/3. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2vNypc1

ويمن، هايكو: "مسيرة سورية من الانتفاضة المدنية إلى الحرب الأهلية". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. 2016. ص19–20. على الرابط الآتي: https://bit.ly/2IbAnIh

ثانياً: المراجع الأجنبية

Annual Report of the U.S. Commission on International Religious Freedom.Washington، April 2017. http://www.uscirf.gov/reports-briefs،

Mikaïl, Barah: **Sectarianism after the Arab spring: an exaggerated spectre**. Fride.Policy Brief. Nº 131. June 2012،

PERRIN,A.YODEJI K: **INTRODUCTION TO THE SPECIAL ISSUE ON THE ARAB SPRING**. University of Pennsylvania Journal of International Law, Vol. 34, Iss. 2 Art. 8.2013.

Reese, Aaron: **Sectarian and Regional Conflict in the Middle East.** Middle East Security Report 13. Institute for the Study of War (ISW). July 2013.

An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies

Political Confessionalism and its Role in abort the Arab Spring "Syria as a Model"

By
Nidal Majed Mohammed Abu Aisha

Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2018

Political Confessionalism and its Role in abort the Arab Spring "Syria as a Model"

By
Nidal Majed Mohammed Abu Aisha
Supervised by
Dr. Ibrahim Abu Jaber

Abstract

This study investigated the contributions of political sectarianism in the aborting of the Arab Spring taking the Syrian movement as a model based on considering the Syrian society as cosmopolitan society including various sectarian, religious and ethnic groups. It employed the descriptive, analytical and historical methodology.

It has also examined the concept of political sectarianism in terms of depicting its foundation, development, the incentive factors for its emergence. Thus, it explored the role of the Arab political regimes in enhancing political sectarianism causing internal struggles, and the role of the political sectarianism in social and political instability along with the absence of democracy and development.

Furthermore, it explored the concept of the Arab Spring and the factors of its break out. In addition, it has talked about the social and political structure of the Syrian society in order to understand the socio-political interactions along the history of the modern Syria.

In the last chapter, the researcher shed light on the contribution of the political sectarianism in the failure of the Syrian popular movement through discussing it in terms of its causes, factors, stages and strategies.

Additionally, the study tackled political sectarianism in the movement in terms of the sectarian system, and the internal and regional sectarian alignment. Finally, the Syrian political sectarian aspects of the popular movement have been explored.

It is concluded that the Syrian regime is a secular state using sectarianism in the process of crowding and rallying forces to serve its interests in order to keep on ruling the country. On the other hand, the opposition practiced the sectarian game in the process of rallying the followers supported with the regional dominating powers enhancing political sectarianism and causing internal struggles, the emergence of the secondary identities, and society dismantlement. This hindered the process of the democratic transformation.